

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم التاريخ



مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية و الاجتماعية
فرع التاريخ
تخصص تاريخ معاصر
رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:

ربيعة جهرة

يوم: 28/06/2018

الأزمات الاقتصادية العالمية خلال القرن العشرين وتأثيرها على الاقتصاد العالمي (أزمة 1929 أنموذجا)

لجنة المناقشة:

رئيس	جامعة محمد خيضر	أ. مح أ	سالم كربوعة
مناقش	جامعة محمد خيضر	أ. مح ب	فاتح حاجي
مقرر	جامعة محمد خيضر	أ. مح أ	فتيحة شلوق

السنة الجامعية: 2017 - 2018

بِسْمِ اللَّهِ

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا

فِي الْمَجْلِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا

قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا

مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا

تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿

(صدق الله العظيم)

سورة المجادلة / الآية [10-11]

شكر وتقدير

قال الله تعالى : ﴿ فَأذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَأذْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ ﴾

سورة البقرة / الآية 152

الشكر لله سبحانه تعالى الذي ألهمنا الصبر و الإرادة و المثابرة في إتمام إنجاز هذا العمل المتواضع.

و اعترافنا بالود و حفظا للجميل لأبد لنا و نحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية تقديم كل الشكر و الامتنان

إلى أساتذتنا الكرام الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة .

وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة " شلوق فتيحة " التي تفضلت بالإشراف على هذه الدراسة وعلى وقوفها معنا طيلة المسيرة الإشرافية ، حيث أسدت لي النواحي القيمة، في المجالين المعرفي والمنهجي وكانت لتوجيهاتها و إرشاداتها أثرا بالغاً في إنجاز بحثي هذا .

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل .

كما لا يفوتني أن أقدم جزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور " حمريط رشيد " أستاذ في كلية الاقتصاد حيث قدم لي توجيهات ونصائح و كذا المراجع المفيدة التي أفادتني في مشواري البحثي .

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة .

قائمة المختصرات

ط	الطبعة
ج	الجزء
د - م	دون مكان النشر
د - ن	دون دار النشر
د - س	دون السنة
ص ص	الصفحة
تر	الترجمة
مرا	مراجعة
سا	الساعة
ت	التاريخ
م	الميلادي
ص م	صفحات المقال
LTCM	صندوق التغطية الاستثمارية المعروف بإسم (Long Term Capital Management)



សំណួរ

مقدمة :

لقد شهد العالم خلال القرن العشرين موجة ، من الأزمات الاقتصادية نتيجة تعرض اقتصاده إلى تقلبات دورية بحكم طبيعة النظام الرأسمالي الذي يستند على مبدأ الحرية الاقتصادية وآلية السوق والملكية الخاصة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كل هذا كان في ظل التطور التكنولوجي و توحيد الأسواق العالمية وانفتاحها على بعضها البعض وظهورها كسوق واحدة في إطار التبادل والتعاون الاقتصادي ، حيث ترتب عن هذا الانفتاح زيادة ضخمة في حجم التجارة الدولية، وتوسع هائل في حركة تدفقات رؤوس الأموال بين الدول المختلفة، ما أنتج تزايد أوجه الترابط والتشابك وعلاقات التأثير والتأثير بين مختلف الدول في العالم، إلا أن هذا الانفتاح حمل في طياته العديد من المظاهر التي كانت ذات حدين منها ما ساهم فعلاً في تطوير وتفعيل عجلة الاقتصاد العالمي وحقق الكثير من المكاسب.

ومنها من ساهم في وقوع العديد من الأزمات الاقتصادية وكذا سرعة انتشارها بين البلدان والأسواق المختلفة بفعل إزالة الحدود والحواجز مما أكسبها طابع الشمولية والعالمية بدءاً بالأزمة التي انطلقت من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية عام 1929م والتي سميت بأزمة الكساد الكبير فباعتبار أن السوق الأمريكية التي تشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، لذا فإن أية مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر آثارها إلى باقي الأسواق الاقتصادية الأخرى بسرعة كبيرة ، وقد تبعت أزمة الكساد العالمي سلسلة من الأزمات منذ ثمانينات القرن العشرين كأزمة أكتوبر 1987م وأزمة الجمعة اليتيمة 1989م والتي تزامنت مع تحرير نظام الصرف وإقامة أسواق مالية حديثة في اقتصاديات الأسواق الناشئة كأزمة المكسيك (1994م-1995م) ، وأزمة جنوب شرق آسيا (1997م-1998م)، وأزمة روسيا عام 1998، وغيرها من الأزمات.

من خلال هذه الدراسة سنقوم بتسليط الضوء على الأزمات الاقتصادية العالمية خلال القرن العشرين وكيف أثرت هذه الأزمات على الاقتصاد العالمي، مع أخذ أزمة الكساد الكبير لعام 1929م كنموذج عن هذه الأزمات لنتعرف بذلك على خطورتها على الواقع الاقتصادي محاولين بذلك الوقوف على أهم الإجراءات التي تساهم في تفاديها مستقبلاً .



الإشكالية:

ما مدى تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية خلال القرن العشرين على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وأزمة 1929م بصفة خاصة ؟

يقودنا هذا الإشكال إلى إدراج أسئلة فرعية مكملة نجعلها في:

- 1) ما المقصود بالأزمات الاقتصادية ؟
- 2) فيما تمثلت الأزمات الاقتصادية العالمية في الفترة ما بين 1929م إلى غاية 2000م، وما هو أثرها على الاقتصاد العالمي؟
- 3) ما طبيعة الأزمة الاقتصادية لعام 1929م، وكيف كان تأثيرها على الاقتصاد العالمي ؟

أهمية الدراسة:

تأخذ الدراسة أهميتها بالأساس من التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي وما ترتب عنه من أزمات اقتصادية حادة بداية من الاقتصاد الأمريكي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في التبادلات التجارية حول العالم حيث أدى ذلك الاضطراب إلى كساد السلع الأمريكية عام 1929م رغم أن اقتصادها كان محور العملية التجارية العالمية مؤدياً بذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة بنسب كبيرة ، ولم تنحصر هذه المشكلة داخلياً بل لقيت انتشاراً واسعاً و سريعاً لتتعدى حدود البلدان التي حدثت فيها الأزمة وصولاً إلى أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا ، حيث أن هذا الانتشار واتساع نطاق هذه الأزمات أصبح ظاهرة مثيرة للقلق وهذا ما دفع بنا إلى التمعن جيدا في الأسباب الكامنة وراء حدوثها ومعرفة خلفياتها من أجل الوصول إلى حلول مناسبة لتفادي وقوع هذه الأزمات أو التقليل منها والتصدي لها مستقبلاً مركزين في ذلك على أزمة الكساد الكبير لعام 1929م كنموذج لهذه الدراسة .

أسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختياري لموضوع هذه الدراسة لأهمية الموضوع بالإضافة لعدة أسباب نذكر منها:

الأسباب الذاتية :

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع نظراً لأهميته التاريخية و الاقتصادية .
- إعطاء نفس جديد لروح البحث العلمي في معرفة خفايا الأزمات التي تعرض لها النظام المالي و الاقتصادي .

الأسباب الموضوعية :

- إثراء البحث العلمي وإفادة القارئ .
- التعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمات الاقتصادية من أجل استخلاص الدروس والعبر من الماضي و الاستفادة منها في الحاضر ومواجهة المستقبل.
- كون موضوع الأزمات الاقتصادية يندرج ضمن المواضيع المعاصرة والبارزة على الساحة العالمية .
- كون الموضوع يتعلق بالأنظمة المالية والتي تعتبر ركيزة أساسية في الاقتصاد .

أهداف الدراسة:

- ترمي هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية ألا وهو موضوع الأزمات الاقتصادية العالمية وتحديد الأسباب الكامنة وراء حدوثها وإبراز آثارها على الاقتصاد العالمي.
 - تقديم تفسير لكل أزمة من الأزمات الاقتصادية العالمية كأزمة الكساد العظيم وأزمة جنوب شرق آسيا وغيرها من الأزمات موضحين أسباب حدوثها والنتائج المترتبة عنها وكيف أثرت هذه الأزمات على الوضع العالمي.
 - محاولة تسليط الضوء على تدخل الدولة في الاقتصاد وما حجم التدخل اللازم لتجنب الأزمات الاقتصادية.

منهج الدراسة:

- وللإجابة على إشكالية الدراسة اتبعنا المناهج التالية :
- **المنهج التاريخي:** وهو المنهج الملائم للدراسة، الذي يقضي عرض الوقائع والأحداث التاريخية المتعلقة بمختلف الأزمات الاقتصادية.
 - **المنهج الوصفي:** باعتباره الأنسب لسرد الحقائق والأحداث التاريخية من خلال عرض المفاهيم الأساسية للأزمة الاقتصادية ووصف أحداثها .
 - **المنهج التحليلي:** وذلك من أجل تحليل المادة العلمية لمعرفة حقائق هذه الأزمات الاقتصادية وكيف أثرت على الاقتصاد العالمي.

الدراسات السابقة :

- الأزمات المالية الدولية وأثرها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008 : رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية لنيسة حاج موسى في جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس (الجزائر) ، لعام 2008م-2009م ، تطرق فيها الباحث لأهم الأزمات المالية التي مرة بها الاقتصاد العالمي مركزة فيها على الأزمة الحالية لعام 2008م .

- أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية " دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2002م-2009م : رسالة ماجستير في علوم التسيير لمحمد الهاشمي حجاج بكلية علوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرياح (ورقلة) ، لعام 2011-2012م ، تطرق فيها الباحث إلى تداعيات الأزمة العالمية على أزمة الرهن العقاري واضعا بذلك سوق الدوحة كنموذج عن هاته الأزمة وكيف أثرت على سوقها وقطاعاتها العامة .

- العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج " دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية لنادية العقون في جامعة الحاج لخضر ، باتنة (الجزائر) 2012م-2013م ، تطرق فيها الباحث إلى مفاهيم حول الأزمات المالية وأنواعها وأسبابها والآثار المترتبة عنها ، وكذا دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية مركزاً فيها على أزمة الرهن العقاري لعام 2008م .

تقديم أهم المصادر والمراجع المعتمدة :

لقد تم الاعتماد على جملة من المصادر والمراجع من أهمها :

كتاب "تاريخ القرن العشرين" لمؤلفه بيير رونوفن حيث يعتبر مرجعاً مهماً بحيث أنه يفصل لنا الأزمة الاقتصادية لعام 1929م فمن خلاله تعرفنا عن تأثير أزمة الكساد الكبير على الاقتصاد العالمي .

كتاب " الكساد الكبير والصفقة الجديدة " لإريك راشواي حيث تطرق فيه الكاتب لتفاصيل أزمة الكساد الكبير مستعينين به في الوقوف على الإجراءات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل أن تتخطى أزمته العالمية .

مقدمة :

إضافة إلى هذه هناك العديد من المراجع المعتمدة في هذا الموضوع من مجلات وموسوعات ، أهمها "موسوعة تاريخ أوروبا العام من عام 1789 حتى أيامنا" لفرانسوا جورج دريفوس وآخرون، و"موسوعة السياسة" لعبد الوهاب الكيالي التي أثارت بحثنا العلمي .

صعوبات البحث :

- عند إعداد هذا البحث والتحضير واجهتني جملة من الصعوبات تمثلت في :
 - ضيق الوقت المتخصص لإعداد البحث .
 - واجهت صعوبة ومشقة في تحديد جوانب هذا البحث والإلمام بكل عناصره نظراً لما يحمله من عناصر كثيرة .
 - كثرة المراجع التي تتناول هذا الموضوع نظراً لأهمية الموضوع ، وصعوبة حصرها في مذكرة واحدة خاصة ما يتعلق بموضوعي الذي يدرس فترة زمنية كبيرة تمثلت في قرن كامل.

خطة الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول مع تمهيد وخلاصة لكل فصل، وخاتمة تضمنت مجموعة من الاستنتاجات، مدعمين ذلك بمجموعة من الملاحق المشار إليها في المتن، وكانت بداية هذه الدراسة بالفصل الأول الذي جاء بعنوان " مفاهيم عامة عن الأزمات الاقتصادية " ، قسمناه إلى ثلاثة عناصر ، تناول العنصر الأول ماهية الأزمات الاقتصادية التي تم التعريف بها ثم تطرقنا لخصائصها ومراحلها، أما العنصر الثاني فقد تحدثنا فيه عن الأزمات الاقتصادية الأنواع والأسباب ، من خلال التفصيل في أنواعها وأسبابها ، أما العنصر الثالث فقد تضمن مؤشرات وقنوات انتقال الأزمة الاقتصادية وسياسات تجنبها مفصلين في مؤشرات وقنوات إنتقالها وفي السياسات المتبعة لتجنب هذه الأزمات الاقتصادية .

أما الفصل الثاني الذي تمحور حول " الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م - 2000م وأثرها على الاقتصاد العالمي " ، حيث قسمنا هذا الفصل تقسيماً كرونولوجياً حسب تاريخ وقوع كل أزمة ، فتطرقنا بداية بأزمة الكساد الكبير لعام 1929م وهذا من خلال تقديمنا للمحة عن هذه الأزمة ، ثم إنتقلنا للعنصر الثاني من هذا الفصل فقد خصص للأزمات الاقتصادية للفترة ما بين 1982م - 1989م متضمنين فيه عناصر فرعية شملت أزمة المديونية لعام 1982م وأزمة الإثنين الأسود عام 1987م وأزمة الجمعة اليتيمة لعام 1989م موضحين ظروف حدوث كل أزمة وأسبابها ونتائجها وتأثيراتها وبعض معالجات الخروج منها ، أما العنصر الثالث فقد شمل الأزمات



الإقتصادية في الفترة ما بين 1994م - 1999م بداية بأزمة المكسيك لعام 1994م ، ثم أزمة دول جنوب شرق آسيا والأزمة الروسية 1998م إلى غاية الأزمة البرازيلية لعام 1999م ، موضحين بذلك ظروف حدوث كل أزمة وأسبابها ونتائجها وتأثيراتها وبعض معالجات الخروج منها ، أما العنصر الرابع والأخير فقد خصص لأزمة فقاعة الأنترنت لعام 2000م .

وأخيراً كان الفصل الثالث بعنوان " الأزمة الإقتصادية العالمية لعام 1929م وآليات علاجها " ، حيث خصص هذا الفصل لأزمة الكساد الكبير لعام 1929م كنموذج للدراسة تطرقنا فيه إلى مظاهر وخصائص هذه الأزمة مع ذكر أسباب حدوثها والنتائج المترتبة عنها مبرزين كذلك تأثيراتها الإقتصادية على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي وصولاً إلى الإجراءات التي إتخذتها الدول الصناعية الكبرى للخروج من هذه الأزمة .

لنختم هذه الدراسة المتواضعة بخاتمة عامة تتضمن أهم النتائج التي تم التوصل إليها بعد دراستنا للمادة العلمية ، مدعمين ذلك بمجموعة من الملاحق ويلى كل هذا فهرس المحتويات .

الفصل الأول :

مفاهيم عامة عن الأزمات الاقتصادية .

تمهيد:

أولاً: ماهية الأزمات الاقتصادية .

ثانياً: الأزمات الاقتصادية الأنواع والأسباب.

ثالثاً: مؤشرات وقنوات انتقال الأزمات الاقتصادية وسياسات

تجنبها .

خلاصة .

تمهيد:

تتعدد المفاهيم المتعلقة بالأزمات وفقاً للبعد الذي تتناوله هذه المفاهيم نظراً لارتباط مفهوم الأزمة بأكثر من بعد، منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو ثقافي ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي، كما يختلف الإطار الذي تشمله الأزمة وحدودها، فمنها ما يتعلق بالأزمات الداخلية التي تلقى بآثارها على النظام الداخلي للدولة، ومنها ما يتسع نطاقه ليلقى بتأثيره على النظام الدولي برمته وبذلك يتسع مفهوم الأزمة ليشمل الأزمات المحلية وينتهي بالأزمات العالمية نظراً لكونها ذات طبيعة دورية وتتميز بالشمولية فأصبحت بذلك الأزمات سمة من سمات العصر حيث أجمع العلماء والباحثون على أننا نعيش اليوم عصر الأزمات فهي بذلك جزء منا ونحن جزء منها.

وسنحاول في هذا الفصل أن نتطرق لمختلف تعاريف الأزمات الاقتصادية مع تحديد أنواعها وأسبابها والوقوف على مؤشرات وقنوات انتقالها وسياسات تجنبها.

أولاً: ماهية الأزمات الاقتصادية :

لقد اختلفت الآراء بين الكتاب والمفكرين حول إيجاد حل وسط يساعدهم في توحيد مصطلح الأزمة، فوجدوا أن المواقف والظروف هي التي تتحكم في هذا المصطلح، وبذلك يصعب عليهم الوصول إلى الحقيقة المطلقة لهذا المصطلح، ولذلك سنقوم بالتطرق إلى مفهوم الأزمة الذي لقي اهتماماً كبيراً نظراً لما يحمله من معاني، إضافة إلى ذلك نذكر خصائصها، وأسبابها، وأنواعها.

1- مفهوم الأزمات الاقتصادية :

أ. تعريف الأزمة :

هناك العديد من التعاريف للأزمة سنوضحها من خلال التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي كما يلي :

لغة :

الأزمة (Crises) مشتق من الكلمة اليونانية (Krisis) والتي تعني لحظة القرار، أما بالصينية فهي مكونة من حرفين (Jiwet) الأول يرمز له بـ (Ji) وهو يعني الخطر، والثاني (wet) يدل على الفرصة ، وبذلك فإن الأزمة تشير هنا إلى لحظة مصيرية أو زمن مهم، وكذا تشير إلى التغيير المفاجئ نحو الأسوأ.¹

أما في اللغة العربية الأزمة تعني : الشدة والقحط ، جمع (أزمات) الضيق والشدة، يقال أزمة مالية، أزمة سياسية، أزمة مرضية.²

وفي اللغة الإنجليزية الأزمة : "تعني تغير مفاجئ نحو الأفضل أو الأسوأ".³

¹ غسان قاسم داود اللامي، خالد عبد الله إبراهيم العيساوي، إدارة الأزمات "الأسس والتطبيقات"، الدار المنهجية، عمان، 2015، ص ص 15-16.

² مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، مصر، 2004، ص 16.

³ إيثار عبد الهادي محمد، "إستراتيجية إدارة الأزمات تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (د-ن)، (د-س)، ص49.

اصطلاحًا :

لقد عرّف الإغريق مصطلح الأزمة على أنها نقطة تحول تعني بذلك لحظة قرار حاسمة في حياة المريض يتوقف عليها شفاء المريض أو هلاكه، أي أنها تدل على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان، ثم أصبحت في القرن السابع عشر تدل على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة¹ والكنيسة².

ويحلول القرن التاسع عشر أصبح استخدامها يدل على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.³ أما في القرن العشرين فقد أصبحت الأزمة تعبر عن حدوث خلل خطير ومفاجئ بين العرض⁴ والطلب⁵.⁶

ثم دل بعد ذلك مصطلح الأزمة في فروع العلوم الإنسانية على أنها :
« مجموعة الظروف والأحداث المفاجأة التي تتطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء وهي النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد عنها مصير تطور ما، إما للأفضل أو إلى الأسوأ لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها ».⁷

¹ "الدولة": عرفها الدكتور علي صادق أبو هيف : "أن الدولة هي مجموعة الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة ". أنظر: محمد برهام المشاعلي، الموسوعة السياسية والاقتصادية "مصطلحات وشخصيات"، دار الأحمدي، القاهرة (مصر)، 2007، ص 50.

² "الكنيسة": هي المكان الذي يؤدي فيه المسيحيين طقوسهم الدينية مهما اختلفت عقائدهم ، مثل الكنيسة اللوثرية، الكنيسة الكاثوليكية. أنظر : عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 5، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت (لبنان)، 1990، ص ص 173-174.

³ محمود جاد الله ، إدارة الأزمات، دار أسامة، عمان، 2010، ص 7.

⁴ "العرض": هو الكمية التي يعرضها المنتجون للبيع في السوق، من سلعة معينة، عند ثمن معين، وفي فترة زمنية محددة.

⁵ "الطلب": يقصد به الرغبة المدعومة بقدرة شرائية للحصول على سلعة أو خدمة خلال فترة زمنية معينة مقابل أسعار محددة، والطلب قد يكون مباشر كالطلب على المواد الغذائية والملابس، كما قد يكون مشتقاً كالطلب على النقود . أنظر: طويطي مصطفى، محاضرات في الاقتصاد الجزئي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة (الجزائر)، 2013-2014، (غير منشورة)، ص 14.

⁶ ناصر مراد، الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار وسياسة مواجهتها، أسبابها، تداعياتها وسبل العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2009، ص 7.

⁷ محمود جاد الله، المرجع السابق، ص 8 .

كما تعرف الأزمة على أنها : « حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها إلى درجة غير معتادة، بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة من قبل المنظمة وفي الوقت المحدد ».¹

وتعرف أيضا بأنها : « لحظة حرجية حاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلةً بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرارات جعله في حيرة بالغة، وبذلك فهي تتعلق ببعدين، الأول التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية، وثانياً الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة ».²

نخلص مما سبق أن مفهوم الأزمة يختلف من زمن إلى آخر ، وذلك يعود إلى الموقف والظرف الذي حدثت فيه الأزمة ، إلا أن هذه التعاريف كلها تصب في قالب واحد وهي أنها تعبر عن موقف غير متوقع مفاجئ يهدد المصالح العامة للفرد والمجتمع ، وبذلك فهي حالة غير عادية تتطلب التدخل السريع للخروج منها لأن البقاء فيها يهدد أركان الدولة .

ب . الفرق بين الأزمة وبعض المصطلحات الأخرى:

يتداخل مفهوم الأزمة كسائر مفاهيم العلوم الاجتماعية الأخرى مع العديد من المفاهيم ذات الارتباط القوي به ، كالمفاهيم الشائعة والتي تتشابه مع الأزمة في بعض الخصائص ولكنها ليست الأزمة بمفهومها الإداري ومن تلك المفاهيم ما يلي:³

▪ الكارثة :

يرى (DRUKER) أن الكارثة « عبارة عن حدث مفاجئ يؤدي إلى إلحاق ضرر وخسائر بشرية ومادية كبيرة تتطلب جهود وإمكانيات وقدرات قومية أو إقليمية أو دولية من أجل التصدي لها وعلاجها في الوقت المحدد»⁴ وهي بذلك تتداخل مع الأزمة لأن كليهما يلحق أضراراً مادية أو غير مادية، مثال ذلك إذا حدثت كارثة طبيعية كالفيضانات أو الزلازل فإن نتائجها ستسبب

¹ ربحي عبد القادر الجديلي، واقع استخدام أساليب إدارة الأزمات في المستشفيات الحكومية الكبرى في قطاع غزة، مذكرة ماجستير،

كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، (غير منشورة)، ص 31.

² عبد السلام جمعة زاغود، الأزمات الدولية في ظل نظام العالمي الجديد، دار زهران، الأردن، 2013، ص 25.

مذكرة ماجستير ،كلية التجارة ،قسم إدارة الأعمال،الجامعة الإسلامية غزة ، 2006 ، ص 31.

³ غسان قاسم داود اللامي ،خالد عبد الله إبراهيم العيسوي، المرجع السابق ، ص 19.

⁴ محسن أحمد الخضيرى، إدارة الأزمات، مكتبة مديولي، القاهرة (مصر)، 1997، ص 59.

أزمات مثل أزمة الغذاء، وأزمة إيواء المتضررين ... وغيرها من الأزمات.¹

▪ المشكلة :

تحدث المشكلة بعد أن تعطي إنذارات وإشارات مسبقة توحى بوقوعها وتكون بشكل تدريجي من مصادر متنوعة، أما الأزمة فحدثها يكون بشكل مفاجئ تؤدي إلى تلاحق الأزمات بسرعة و تتشابه أسبابها بالنتائج، مما تصعب بذلك التنبؤ بها وتجعل متخذ القرار في حيرة من أمره.²

▪ الحادثة :

تعبّر عن شيء مفاجئ عنيف ثم بشكل سريع يتلاشى أثره فور إتمامه،³ في حين أن الأزمة قد تتجم عن الحادثة، و لكن لا تمثلها فعلا و إنما تكون فقط إحدى نتائجها وتمتد لفترة بعد نشوئها.⁴

▪ الصراع :

يدل على تنازع طرفين أو أكثر، بسبب تعارض المصالح بين الطرفين على موضوع معين، مما يدفع بكل طرف أن يقوم بسلوك معين يتصف بالتوتر، يحاول من خلاله الوصول إلى وضع متميز عن وضع الطرف الآخر بالنسبة لمجال الصراع، و يقترب مفهوم الصراع من مفهوم الأزمة باعتبار أن بعض الأزمات تعبر عن تصارع بين إرادتين أو أكثر، و تضاد مصالحها و تعارضها بينما الصراع تعرف أبعاده و اتجاهاته، و أطرافه و أهدافه و هو أمر مختلف عن الأزمة لأنها في نهايتها تفرز نتائج تمكنها من التصدي والمواجهة لهذه الأزمة.⁵ وفي الأخير نستخلص أنّ مصطلح الأزمة يختلف عن المصطلحات الأخرى التي تداخلت فيما بينها، وبالرغم من التشابه في بعض خصائصها إلا أنها تختلف في معانيها، لذلك وجب التمييز بين هذه المصطلحات لأن الخلط بينها يؤدي إلى نتائج خاطئة وغير سليمة توصلنا في نهاية المطاف إلى معالجات خاطئة.

¹ محمد محمود الكاوي، النظام الرأسمالي والأزمات الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة (مصر)، 2015، ص 19.

² محسن أحمد الخضيرى ، المرجع السابق، ص ص59- 60.

³ محمد محمود الكاوي، المرجع السابق، ص 19.

⁴ محسن أحمد الخضيرى، المرجع السابق، ص 63.

⁵ عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، (د-ن)، أبوظبي، 2002، ص ص 30- 31.

ج. تعريف الأزمة الاقتصادية (Economic Crises) :

لقد تعددت التعاريف حول الأزمات المالية والأزمات الاقتصادية وبذلك يمكننا التمييز بين هذه الأزمات فيما يلي :

تعرف الأزمة المالية على أنها : « تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد القومي، والانخفاض الناتج عن ذلك في سعر الأصل يقلل من نشاط الاقتصادي الكلي مباشرة من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين الأفراد والشركات وبشكل غير مباشر من خلال تأثيراته على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازنات المالية للوسطاء الماليين مثل البنوك».¹

كما يمكن تعريفها بأنها : « تلك الاضطرابات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسندات والودائع المصرفية وأسعار صرف² العملات».³

وهي تدل كذلك على : « تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد القومي، والانخفاض الناتج عن ذلك في سعر الأصل يقلل من نشاط الاقتصادي الكلي مباشرة من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين الأفراد والشركات وبشكل غير مباشر من خلال تأثيراته على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازنات المالية للوسطاء الماليين مثل البنوك».⁴

وتعرف أيضاً بأنها : « انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أوفي عملة دولة ما، أو في سوق العقارات⁵ مجموعة من المؤسسات المالية ، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الإقتصاد ، ويحدث مثل هذا

¹ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية و إمكانات التحكم "عدوى الأزمات المالية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر)، 2005، ص 32 .

² "سعر الصرف" : يعبر عن عدد الوحدات النقدية التي تستبدل به وحدة عملة معينة بعملة أخرى. أنظر : زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل، عمان، 1998، ص 49 .

³ ثريا الخزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة، مداخلة في المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، 28-29 أبريل 2009، ص 4.

⁴ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية و إمكانات التحكم "عدوى الأزمات المالية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر)، 2005، ص 32 .

⁵ "سوق العقارات" : هو المكان المادي الذي يلتقي فيه كل من البائع والمشتري لتبادل العقارات، وقد أصبح الآن يطلق على المكان بمناطق التسويق العقاري. أنظر : ولاء الدين محمد إبراهيم، التطوير العقاري "دراسة مقارنة" ، دائرة القضاء للنشر، أبوظبي، 2014، ص 16 .

الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية¹، وفقاعة المالية أوالسعرية، أوفقاعة المضاربة كما تسمى أحياناً هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية².
وأخيراً تعرف على أنها : « تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم الإصدار وأسعار الأسهم³ والسندات⁴، وإجمالي القروض⁵، والودائع المصرفية⁶، وتعتبر وتعتبر عن الانهيار الشامل في النظام المالي والنقدي⁷.»

- ¹ "فقاعة سعرية" : عرفها فلود وجاربر على أنها سلوك غير سوي نتج عن عدم توفر المعلومات لجميع الأطراف بدرجة متساوية. أنظر : عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، « المضاربة والقمار في الأسواق المالية المعاصرة "تحليل إقتصادي وشرعي"»، في مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد الأول، جدة (السعودية)، ص م [3 - 33]، ص 10 .
- ² قتيبة فوزي جسام عبد الواحد الراوي، علاج الأزمة المالية المعاصرة بتوازن الإقتصادي في القرآن الكريم، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الحادي عشر، جامعة جرش الخاصة، المملكة الأردنية الهاشمية، 14-16 ديسمبر 2010، ص 5.
- ³ "الأسهم" : مفردها السهم، وهو جزء من رأس مال شركة المساهمة، حيث يقسم رأس مال الشركة عند تأسيسها إلى أجزاء متساوية، يمثل كل جزء منها سهماً، ويمثل هذا السهم بصك يثبت ملكية المساهم له، ويسمى هذا الصك سهماً، فالسهم إذاً هو حق الشريك في الشركة التي يساهم في رأسمالها والذي يتكون من مجموع الحصص سواء كانت الحصص نقدية أو عينية. أنظر: مبارك بن سليمان آل فواز، الأسواق المالية من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جدة (السعودية)، 2010، ص ص 11-12.
- ⁴ "السندات" : هي بمثابة عقد أو اتفاق بين الشركة والمستثمر، ويمقتضى هذا الاتفاق يقوم الطرف الثاني بإقراض الطرف الأول (الشركة)، والتي تتعهد بدورها برد المبالغ والفوائد المتفق عليها في تواريخ محددة. أنظر : عمر عبو، الأسواق المالية ودورها في تعزيز أداء صناديق الاستثمار "دراسة تجارب دولية"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، 2015-2016، ص 76 .
- ⁵ "القروض" : هو تعاقد بين طرفين، الأول يعد مقرضاً ويقوم بمنح النقود والثاني يعد مقترضاً ويقوم بتسليم النقود وإرجاعها و إرجاعها بفوائدها في الوقت المحدد لها، وبالتالي فإن القرض يعد بالنسبة للمقترض حق تسلم مبلغ معين من النقود وبالنسبة للمقترض يكون الالتزام بدفع مبلغ معين من النقود. أنظر : براق محمد، بن عامر خالد، القروض البنكية المتعثرة "الأسباب والحلول". من الموقع الإلكتروني : <https://dSPACE-univ-ouargla.Dz> (ت 07/ 05/ 2018 سا 12 : 13)
- ⁶ "الودائع المصرفية" : هي اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع، يلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله، كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة. أنظر: عبد السلام لفته سعيد، « تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح »، في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي عشر، 2006، ص م [1 - 42]، ص 2 .
- ⁷ عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، دار صفاء، عمان، 2013، ص 180.

أما الأزمة الاقتصادية تعرف على أنها :

« هي التي تنشأ نتيجة حدوث خلل أو عدم توازن في الهيكل البنائي للاقتصاد القومي ومن ثم نتحدث عن أزمات تخلق البنية الهيكلية الإنتاجية مثل قصور الإنتاج عن توفير حاجة الاستهلاك تزايد العجز التجاري في ميزان المدفوعات¹، وأزمات البطالة²». ³
كما يمكن تعريفها:

« على أنها حالة تمس أسواق البورصة⁴ وأسواق الائتمان⁵ لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد، مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش اقتصادي⁶، والذي عادة ما يصاحبه انحصار القروض، أزمات السيولة النقدية⁷

7

¹ "ميزان المدفوعات" : هو عبارة عن سجل بياني لمجموع المعاملات الاقتصادية لدولة ما بين المقيمين في تلك الدولة وبقية أفراد أو هيئات الدول الأخرى خلال فترة زمنية محددة وهي مرة في السنة. أنظر : خالد روييح، محاضرات في مدخل إلى علم الاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة (الجزائر)، 2014-2015، ص 21.

² " البطالة " : هو أن يكون الفرد قادر عن العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده. أنظر : محمد حسين عبد القوي، البطالة المشكلة والعلاج، مركز الإعلام الأمني، البحرين، (د - س)، ص 2.

³ محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية (مصر)، 2004، ص ص 252 - 253.

⁴ "البورصة" : هي المكان الذي تتم فيه المفاوضات على رؤوس الأموال طويلة الأجل والتي تتمثل ركيزتها في القيم المنقولة من أسهم وسندات. أنظر: فتحة ابن بوسحاقي، بورصة الجزائر واقع وآفاق، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود المالية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 27.

⁵ "الائتمان" هو الثقة التي يمنحها المصرف لشخص ما، بمنحه له مبلغاً من المال يقوم باستخدامه في غرض محدد، في فترة زمنية محددة متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد. أنظر: سيف هشام صباح الفخري، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب (سوريا)، 2009، ص 1.

⁶ "الانكماش الاقتصادي" : حالة تتناوب الحياة الاقتصادية نتيجة سياسة معتمدة في غالب الأحيان، يميل معها مستوى الطلب الكلي ليصبح أدنى من مستوى العرض الكلي، مما يؤدي إلى تقليص الفاعليات والتداول النقدي، و ارتفاع قيمة العملة الوطنية وكلفة القروض، مع ميل مستوى الأسعار والأجور نحو الانخفاض. أنظر: إسماعيل سفر، الانكماش الاقتصادي، الموسوعة العربية، على الموقع الإلكتروني : <https://www.arab-encg.com> (ت 2018/05/10 سا 55 : 06)

⁷ "السيولة النقدية" : هو قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة. أنظر: محمد الجموعي قريشي، « أهمية السيولة وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد»، مداخلة حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر، في مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة ورقلة (الجزائر)، 13 أبريل 2011، ص م [268-265]، ص 265.

و انخفاض في الاستثمار¹، وحالة من الذعر والحدز في أسواق المال².³ وهي تعبر أيضاً : « مرحلة تباطؤ للنشاط الاقتصادي تأتي بعد مرحلة توسع اقتصادي وتتميز عادة بانخفاض عنيف للإنتاج ولمعدل النمو وبارتفاع معدل البطالة ». وتدل كذلك على : « حالة حادة من المسار لسيء للحالة الاقتصادية لبلاد أو لإقليم أو للعالم بأسره، تبدأ عادة من جراء إنهيار لأسواق المال ، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الإقتصادي تتميز بالبطالة والإفلاس والتوترات الإجتماعية وإنخفاض القدرة الشرائية ».⁴ ويقصد بها أيضاً : « الإضطراب الشديد في تدبير أمور الدولة المالية الذي يحتاج لبذل جهد وإفراغ وسع لإزالته وإعادة الوضع إلى الإستقامة والإعتدال ».⁵ وأخيراً تعرف على أنها :

« إضطراب فجائي يطرأ على التوازن الإقتصادي في قطر ما أوعدة أقطار، وهي تطلق بصفة خاصة على الإضطراب الناشئ عن إختلال التوازن بين الإنتاج¹ والإنتاج¹

¹ "الإستثمار": يعرف على أنه استثمار لأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائداً في المستقبل. أنظر : نمري نصر الدين، الموازنة الإستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الإستثماري "دراسة حالة مشروع السكك الحديدية لـصاحبة الجزائر العاصمة"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس (الجزائر) ، 2008-2009 (غير منشورة) ، ص 23 .

² "أسواق المال" : تعرف على أنها تنظيم يجمع بين المقترضين والمساهمين والمستثمرين، بما يوف المواد المالية اللازمة للمنشآت للتوسع في المشاريع والحكومات عند سعر معين، ويحقق للمقترضين والمساهمين فرصة الحصول على عائد ربح أو فائدة مقابل التنازل على نقودهم. أنظر : رشيد هولي، مدى فعالية سوق الأوراق المالية المغربية في تنفيذ برنامج الخصخصة "دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة (الجزائر)، 2010-2011 (غير منشورة) ، ص 10.

³ دبار حمزة ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة (الجزائر) ، 2013 (غير منشورة) ، ص 4.

⁴ عبد الرزاق سعيد بلعباس ، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي ، مركز النشر العلمي، جدة (السعودية) ، 2009 ، ص 19.

⁵ عطاء أبو الرشته ، الأزمات الاقتصادية واقعها ومعالجتها من وجهة نظر الإسلام ، محاضرة أقيمت في المركز الثقافي الملكي، عمان ، 26 حزيران 1990 ، ص 4 .

والاستهلاك²»³.

ويستعمل الاقتصاديون الغربيون اصطلاح الدورة (Cycle) بدلاً من كلمة (Crise) والتي تدل على الأزمة ، بينما يلاحظ أن هناك فرق بين التعبيرين :⁴

فالأزمة : تدل على اختلال أو اضطراب .

والدورة : تدل على انتظام التعاقب الذي تخضع له الظواهر الطبيعية ، ويتعرض الاقتصاد الرأسمالي إلى دورات اقتصادية⁵ ، تسمى دورات كندارتيف نسبة إلى العالم " كندارتيف " وهناك ثلاث أنواع من الدورات وتتراوح أعراضها ما بين الكساد الاقتصادي والركود وهي :

- 1- **دورة قصيرة الأجل** : تتراوح ما بين 10-15 عاماً ومن أعراضها الركود الاقتصادي⁶.
- 2- **دورة متوسطة الأجل** : تتراوح ما بين 25-30 عاماً وتتسبب في الركود الاقتصادي .
- 3- **دورة طويلة الأجل** : تتراوح ما بين 60-70 عاماً وتتسبب في الكساد الاقتصادي حيث أن الطلب الكلي لا يستطيع مجابهة العرض مثل الكساد العالمي لعام 1929م .

¹ "الإنتاج" : يعني استغلال الموارد وإشباع الحاجات وخلق الدخل. أنظر : نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء ، دار البشير، جدة (السعودية) ، 2008، ص 84.

² " الاستهلاك " : ويقصد به استخدام المنتجات وإهلاكها في إشباع حاجات الإنسان إشباعاً مباشراً . أنظر : عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، ج 1 ، الموسوعة العربية للدراسات والنشر ، بيروت (لبنان) ، 1979 ، ص 180 .

³ فهد خليل زايد ، فن إدارة الأزمات الاقتصادية العولمة وبداية الانهيار ، دار يافا العلمية ، عمان ، 2013 ، ص 161 .
⁴ المرجع نفسه ، ص 161.

⁵ "دورات اقتصادية" : هي فترات تتضمن مراحل للرواج ووفرة في الإنتاج تفوق مقدرة المستهلكين على الاستهلاك ، وفترات كساد وبطالة وانخفاض في الإنتاج تنتهي إلى ما يسمى بالأزمة الاقتصادية وتحدث هذه الدورات في النظام الرأسمالي. أنظر : عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت (لبنان)، 1981، ص 693.

⁶ "الركود الاقتصادي" : هي حالة من الضمور في النشاط الاقتصادي بشكل عام، تتميز بانكماش الطلب ونمو البطالة بين أفراد القوة العاملة و بالعطالة لآلات الإنتاج وتقلص حجم الأموال المخصصة للاستثمار والمشاريع الجديدة مما يسبب انخفاضاً في الناتج الإجمالي والدخل القومي . أنظر : عبد الوهاب الكيالي، ج2، المرجع نفسه، ص 830.

2- الخصائص الأساسية للأزمة :

رغم إختلاف تعريفات الباحثين ، و المحللين لمفاهيم الأزمة، إلا أن معظمهم يتفق على أن الأزمة هي موقف يتسم بمجموعة خصائص نذكرها فيما يلي :

أ. **المفاجأة** : وهي نوعان قد تكون المفاجأة في المكان أو في الزمان ويتمثل ذلك في :¹

- المفاجأة في المكان يعني بذلك مفاجأة الطرف الآخر من خلال إتخاذ قرار بقطع العلاقة مع دولة يؤدي إلى إلحاق الضرر بها .
- أما المفاجأة في الزمان فهو إختيار التوقيت المناسب الذي يتم فيه الإجراء ، بحيث يكون في وقت لا يتوقعه الطرف الآخر الذي يشكل له ضغط معيناً على تصرفاته من أجل تحقيق أهداف الطرف الأول.

ب. **التهديد** : هي أفعال تصدر من قبل فرد أو مجموعة أفراد تكون إما بالقول أو بالفعل من أجل الإستجابة لمطالبهم والرضوخ لها ، وعند عدم الإستجابة لهذه المطالب من قبل الطرف الثاني يقومون بإستخدام القوة ومن هنا تبدأ الأزمة ، مهددة بذلك إستقرار الفرد أولاً ثم إستقرار الدولة ثانياً، مما تنتج عنها خسائر مادية وبشرية تهدد المصالح في الحاضر والمستقبل .²

ج . **ضيق الوقت** : إن الوقت القراري في الأزمة هو وقت قصير وغير كافي لأنها تحدث فجأة ويصعب مواجهتها في فترة قصيرة ، وبذلك فهو وقت محدود لدى صناع القرار الذين يجب عليهم التصدي لهذه الأزمات قبل أن تتطور لأنها تهدد المصالح القومية ، لذا فإن إصدار القرار يختلف من أزمة إلى أخرى على حسب درجة تعقد عناصر الأزمة وتشابكها .³

إضافة إلى ذلك هناك مجموعة من الخصائص و الميزات التي تتصف بها الأزمات و من أهم هذه الخصائص مايلي:⁴

¹ محمد نصر مهنا ، المرجع السابق ، ص 246.

² عرفات تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي ، عمان ، 1999 ، ص 2000.

³ محمد نصر مهنا ، المرجع السابق ، ص 247.

⁴ محمد سرور بن حكمت الحريري ، إدارة الأزمات وإستراتيجية القضاء على الأزمات الإقتصادية والمالية والإدارية ، دار صفاء، عمان ،

- إن مصدر الأزمة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متتابعة و متساوية .
 - التعقيد التشابك و التداخل ، و التعدد في عناصرها ، و عواملها و أسبابها ، و قوى المصالح المؤيدة ، و المعارضة لها .
 - أن الأزمة تحدث في بيئة معقدة جداً ، وبداية ظهورها قوية ومفاجئة وعنيفة ، لأنها معقدة في بنيتها وتركيبها ومحيرة في حقائقها ومع مرور الوقت تخف درجة حدتها لتضعف مسببة في ذلك خسائر مادية وبشرية ومالية وصولاً إلى العجز المالي وإعلان الإفلاس المادي لتدخل بذلك الدولة في مرحلة حرجة بسبب تفاقم الديون عليها .
 - أنها تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر والقلق مما يصعب مواجهتها.
 - وجود نقص واضح في البيانات و المعلومات للأزمة في أثناء وقوع الأزمة ، مما يغطي عدم وضوح الرؤية لدى صناع القرار، فأنتج عنها الشعور بالحيرة وعدم قدرتهم على التعامل معها وعدم تأكدهم من جدوى ما يبذلونه لمواجهة الأزمة ، وبذلك يلجأ بعد ذلك صناع القرار إلى الكذب والتضليل من أجل التغطية على عجزهم وفشلهم .¹
 - صغر المدة الزمنية للأزمة ، فالأزمة لا تمتد لمدة زمنية طويلة فهي تمتاز بالقصر مع انعدام حالة التوازن لدى صناع القرار نتيجة لوقوع الأزمة هذا ما يجعلهم يصبحون تحت سيطرة الآخرين من المتخصصين وغير المتخصصين.²
 - سيادة حالة من الخوف و الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة.³
- مجمل القول نجد أن الأزمة لها مميزات وخصائص تتصف بها بحيث أنها تبدأ فجأة في مكان وزمان غير معلومين مهددة بذلك المصالح العامة عن طريق إلحاق الضرر بالدولة لتشمل الدول الأخرى عن طريق قطع العلاقات مع شركائها مما تنتج عنها خسائر مادية وبشرية تهدد الاستقرار ، ويصعب مواجهتها بسرعة لأنها تتميز بضيق الوقت فتدخل بذلك صانع القرار في ضغط ذهني يجعله يتخبط في هذه الأزمة من أجل إيجاد حل لها.

2012، ص 111.

¹ يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية، دار وائل، عمان، 2015، ص 27.

² غسان قاسم داود اللامي، خالد عبد الله إبراهيم العيساوي، المرجع السابق، ص 25.

³ ناصر مراد، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار وسياسات مواجهتها، جامعة فرحات عباس - سطيف (الجزائر)، 20-21 أكتوبر 2009، ص 3.

3 - مراحل الأزمات:

باعتبار أن الأزمة ظاهرة إجتماعية معقدة في تركيبتها وفي بنيتها وفي عواملها ، لذلك فهي تمر بعدة مراحل ، وكل مرحلة لها خصائص ومميزات تفرقها عن غيرها ، لذلك وجب علينا التطرق إليها فيما يلي :

أ. تصنيف الأزمة وفقاً لمرحلة التكوين: تمر الأزمة وفقاً لمرحلة التكوين بخمس مراحل وهي كما يلي :

▪ **الأزمة في مرحلة الميلاد**: إن الأزمة في هذه المرحلة تظهر على شكل إحساس ينذر بخطر غريب يلوح في الساحة ،¹ مجهولة المعالم والأسباب تجعل بذلك متخذ القرار يعتمد على خبراته وقوة إدراكه في إيجاد حل يفقد الأزمة مرتكزات نموها ومن ثم يقوم بتجميدها محاولاً بذلك القضاء عليها لكي لاتصل إلى مرحلة الصدام ، ويكمن ذلك من خلال اعتماد صناع القرار على تفكيك الأزمة إلى أجزاء صغيرة تسهل عليهم التعامل معها والقضاء على آثارها عن طريق معرفة الأسباب الحقيقية لها ، وخلق محور إهتمام جديد يغطي إهتمامهم بالأزمة بصرف الأنظار عنها لتتحول بذلك إلى شيء ثانوي ليس له قيمة ، وبذلك تمتص قوة الدفع المحركة للأزمة .²

▪ **الأزمة في مرحلة النمو و الإتساع** : إن الأزمة تدخل في هذه المرحلة عندما لا ينتبه متخذ القرار لحصول الأزمة ويغفل عن مواجهتها في مرحلة ميلادها ، هذا ما يجعلها تنمو وتتفاقم و لا يستطيع بعد ذلك متخذ القرار إنكار وجودها أو تجاهلها لأن الخطر وصل إليهم ، وبذلك وجب عليهم التدخل من أجل مواجهتها ، من خلال قيامهم بعزل العوامل الخارجية المدعمة للأزمة ، وكذا تجميد نموها بإيقافها عند المستوى الذي وصلت إليه ، إضافة إلى تصحيح حالات الخلل والقصور التي قادت إلى نشوء الأزمة .³

▪ **الأزمة في مرحلة النضج** : في هذه المرحلة تحدث الأزمة عندما يكون متخذ القرار فيها متكبراً وجاهلاً ومستبدداً في آرائه لإنغلاقه بذاته أو لإحاطته بمجموعة من المنافقين الذين يحسنون له أخطائه مما تجعل بذلك الأزمة تتفاقم وتنضج لتصل إلى أقصى قوتها وعنفها ، حيث تصبح السيطرة عليها أمراً مستحيلاً ، حتى تطيح بمتخذ القرار والمؤسسة أو المشروع الذي يعمل فيه .⁴

¹ محمود جاد الله ، المرجع السابق ، ص 32.

² غسان قاسم داود اللامي ، خالد عبد الله إبراهيم العيساوي ، المرجع السابق ، ص ص 34-35.

³ أحمد ماهر، إدارة الأزمات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية (مصر) ، 2006 ، ص 34 .

⁴ غسان قاسم داود اللامي ، خالد عبد الله إبراهيم العيساوي ، المرجع السابق ، ص ص 35-36 .

▪ **الأزمة في مرحلة الإنحسار و التقلص :** تنحصر الأزمة وتتقلص في هذه المرحلة عندما يحدث صدام عنيف يفقدها جزءاً كبيراً من قوة الدفع لها،¹ أو عندما يفشل هذا الصدام في تحقيق أهدافه أو عدم إستجابة متخذ القرار لما ولدته الأزمة من ضغط ، فنتج عن ذلك عدم الإستقرار الذي يؤدي إلى تدمير الكيان ، لعدم قدرته على النمو المتوازن ، وبذلك فمن لا ينمو ينكمش ويتقلص ويحكم عليه بالإختفاء .²

▪ **الأزمة في مرحلة الإختفاء :** عندما تفقد الأزمة قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها و جزئياتها التي تنتمي إليها ، مما يؤدي إلى تلاشي في مظاهرها ويتوقف الإهتمام بها وينتهي الحديث عنها ، مما يؤدي ذلك إلى إعادة فاعلية الكيان مرة أخرى بإنتهاء وإختفاء الأزمة مع إكتساب خبرة التعامل والمواجهة لمثل هذه الأزمات .³

ب. تصنيف الأزمات وفقاً لدرجة شدتها : يمكن تقسيم حسب درجة شدة الأزمة إلى نوعين رئيسيين هما :

● **الأزمات الخفيفة :** هي الأزمات التي يسهل تداركها وعلاجها لأنها تحدث بصفة خفيفة ، ويكون تأثيرها على البيئة الداخلية والخارجية محدوداً ، بحيث لا تترك بصمات واضحة على المنظمة ومكوناتها .⁴

● **الأزمات العنيفة :** هي الأزمات التي تؤثر بصفة كبيرة على المنظمة بمستوياتها المختلفة، لأنها تحدث بصفة بالغة الشدة والعنف ، ولا يمكن للمنظمة تقادي هذا النوع من الأزمات إلا عندما تقوم بتفكيك وتجزئة هذه الأزمة والتعامل مع كل جزء منها على حسب طبيعته وبإجراءات تتناسبه .⁵

ج. تصنيف الأزمات وفقاً لمحور الأزمة : وفقاً لهذا التقسيم يتم تصنيف الأزمات إلى نوعين أساسيين :⁶

▪ **أزمة مادية :** وهي الأزمات التي تمس الجانب المادي الملموس ، الذي نستطيع التعامل معه والتحقق منه بأدوات التعامل المختلفة ومعرفة مدى توافق هذه الأدوات مع الأزمة مثل أزمة

¹ محمود جاد الله ، المرجع السابق ، ص33.

² غسان قاسم داود اللامي ، خالد عبد الله إبراهيم العيساوي ، المرجع السابق ، ص 36.

³ المرجع نفسه ، ص ص36 - 37 .

⁴ يوسف أبو فأرة ، المرجع السابق ، ص 103 .

⁵ المرجع نفسه، ص ص 103 - 104 .

⁶ أحمد ماهر ، المرجع السابق ، ص ص 30 - 31 .

الغذاء ، أزمة السيولة ، أزمة إنخفاض المبيعات .

■ **أزمة معنوية** : ترتبط هذه الأزمة بذاتية الأشخاص المحيطين بالأزمة لأنها تدور حول محور معنوي شخصي غير ملموس يتم التعامل معه من خلال إدراك مضمونه مثل أزمة الثقة أو أزمة الولاء ، و الإنتماء .

■ **أزمات تجمع بين المادية و المعنوية** : هذا النوع من الأزمات كثيراً ما نلمسه في المشكلات الدولية و المحلية مثل : أزمة الرهائن ، أزمة الإرهاب ، أزمة الإغتراب ، فكل منها جانبان ، مادي متمثل في الواقع المادي الذي أحدثته الأزمة أو نجمت عنه ، و الجانب المعنوي الذي تحدثه الأزمة في نفس المحيطين بها .

فعلی سبيل المثال فإن أزمة الرهائن يكون جانبها المادي الملموس متمثل في الأفراد الذين تم إختطافهم و كذا في الخسائر المادية و الأضرار المادية التي حدثت نتيجة لذلك أما الجانب المعنوي فيتمثل في ردود الفعل العنيفة المصاحبة لحادث الإختطاف و ما أشاعه الإرهاب من عدم الإحساس بالأمن و الخوف من ردود الفعل سواء الإنتقامية أو غير الإنتقامية .

د- تصنيف الأزمات و وفقاً لمستوى حدوثها : يمكن تقسيم الأزمات حسب المستوى الذي تقع فيه الأزمة إلى الأنواع الآتية :¹

● **الأزمات على المستوى الكلي** : إن هذا النوع من الأزمات يؤثر بصغة عامة على الدولة ككل بكل قطاعاتها ، فهي بذلك أزمات شاملة في أسبابها أو نتائجها أو في متطلبات العلاج الخاصة بها ، لأنها تغطي كافة أجزاء النظام سواء كانت شركة أو دولة أو منظمة مثال ذلك أزمة الإنتاج تؤدي إلى إضراب عام لكافة الموظفين والعاملين بالشركة ، مما يتطلب جهداً كبيراً لمعالجتها ، و كثيراً ما تكون هذه الجهود المبذولة من قوى خارج الدولة لمعاونتها في مواجهة هذه الأزمات .

● **الأزمات على المستوى الجزئي** : يحدث هذا النوع من الأزمات على مستوى المشروعات أو الوحدات الإنتاجية ، ويتميز بالتنوع والتعدد في السوق الواحدة ، لأن هذه الوحدات الإنتاجية بطبيعتها متعددة و متنوعة سواء في مجال إنتاجها أو في حجمها أو في المناطق التي تعمل فيها، هذا ماجعل الدولة تتدخل لحماية الكيانات الإدارية الأخرى من تأثير هذه الأزمة عليها لكي لا تتحول من أزمة جزئية تمس المشروع الواحد إلى أزمة كلية شاملة تمس كافة المستويات .

¹ محسن أحمد الخضيرى ، المرجع السابق ، ص ص 84-85 .

هـ - تصنيف الأزمات من حيث العلاقة مع العالم الخارجي : إن العالم اليوم يعيش في عصر الأزمات والتكتلات الكبرى ، بحيث ألغيت فيه الفواصل والحواجز التي تمحي الكيانات القومية إذ أن الأزمة إذا مست دولة كبرى فإنها بالضرورة ستؤثر على الكثير من الدول الأخرى نظراً للإرتباط القومي ، وبذلك قد تم التمييز بين أنواع الأزمات على أنها نوعين ، نوع محلي وآخر دولي وتتمثل هذه الأنواع في :¹

▪ **أزمة عالمية مستوردة من الخارج :** إن علاقات التبعية بين الدول تؤثر بشكل كبير في نقل الأزمات بين هذه الدول نظراً للإرتباط الوثيق لهذه الكيانات فيكون تأثيرها بشكل كبير على الدول الصغرى لأن بنيتها التحتية ضعيفة وتتأثر بسرعة عكس الدول الكبرى التي تبدأ فيها الأزمة إلا أنها تقاوم وتحاول جاهدة الخروج من هذه الأزمة لأن بنيتها قوية ، مثال ذلك إذا حدثت أزمة وأصاب القمح في الولايات المتحدة الأمريكية فإنه ستؤثر بشكل كبير على الدول التابعة والمستوردة للقمح الأمريكي لأنه ليس لديها بديل ، على عكس الولايات المتحدة التي بدأت فيها الأزمة فإنها سترجع إلى الإحتياطي لها من منتج القمح أو تقوم بالبحث عن بديل له يساعدها ذلك في الخروج من أزمته .

▪ **أزمة محلية أمكن تصديرها إلى الخارج :** إن الدول النامية كلما كانت منظمة ومكتنلة كلما إستطاعت أن تعالج أزماتها ومشاكلها بنقلها إلى الخارج ، مثال ذلك ما قامت به الدول المنتجة للبتترول من نقل الأزمة البترولية إلى جميع الدول المستهلكة للبتترول ، وفي نفس الوقت ما قامت به الدول الصناعية من نقل عبء الأزمة مرة أخرى إلى دول العالم التي تعتمد على منتجاتها خاصة دول العالم الثالث .

▪ **أزمات محلية لا يمكن تصديرها إلى الخارج :** إن هذا النوع من الأزمات لا يخرج عن حدود الدولة الواحدة بل يبقى في القطاع الواحد الذي حدثت فيه الأزمة ، مثال ذلك إذا حدثت أزمة في فريق كرة القدم لإحدى القرى في محافظة ريفية وهذه الأزمة يكون تأثيرها محدوداً لا يتعدى حدود المحافظة بل قد يقتصر على القرية ذاتها .

و - تصنيف الأزمة وفقاً للمدة الزمنية : وتم تصنيف الأزمة وفقاً للمدة الزمنية لها كالآتي :²

¹ محسن أحمد الخضيرى ، المرجع السابق ، ص ص 85 - 86 .

² غسان قاسم داود اللامي ، خالد عبد الله إبراهيم العيساوي ، المرجع السابق ، ص 38.

● **مرحلة ما قبل الأزمة :** في هذه المرحلة يتم التخطيط والتجهيز والتدريب من أجل مواجهة الأزمات ، من خلال تسجيل الملاحظات والظواهر والبحوث اللازمة لدراسة المواقف التي تم من خلالها التنبؤ بالأزمة وتقييم درجة خطورتها عن طريق وضع إجراءات وقائية تمنع ولادة هذه الأزمة .

● **مرحلة حدوث الأزمة:** تظهر في هذه المرحلة إشارات وإنذارات تتبأ بحدوث الأزمة ، والتي تم إنقائها من خلال جهود فريق إدارة الأزمات لتبدأ بذلك عملية التحليل والاستنتاج والتنبؤ بالأزمة ، ليبدأ بعد ذلك فريق العمل في معالجتها .

● **مرحلة ما بعد الأزمة :** بعد إنتهاء الأزمة تأتي المرحلة الأخيرة والتي تقوم على أساس معالجة الآثار السلبية الناتجة ، والاستفادة منها مستقبلاً.

ثانياً: الأزمات الاقتصادية الأنواع والأسباب:

تختلف الأزمات وتتنوع وفقاً لمسبباتها وطبيعة القطاع الذي حدثت فيه، وفي هذا الإطار سنقوم بتوضيح أنواع هذه الأزمات المالية والاقتصادية مع الوقوف إلى الفرق بينهما :

1/ أنواع الأزمات الاقتصادية : يمكننا توضيح أنواع الأزمات من خلال عرضنا لأنواع الأزمات المالية وأنواع الأزمات الاقتصادية ثم إيجاد العلاقة بينهما وذلك من خلال مايلي :

أ. أنواع الأزمات المالية :

● **الأزمة المصرفية:** تحدث هذه الأزمة المصرفية عندما يواجه المصرف ارتفاعاً مفاجئاً وتزايداً كبيراً في الطلب على سحب الودائع¹ ، فالمصرف يستخدم نسبة كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض و التشغيل ، و يحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة ، و يتعرض المصرف لأزمة مصرفية حقيقية عندما يواجه هذا الارتفاع المفاجئ و التزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع و التي تتجاوز النسبة المعتادة للسحب ، فتحدث الأزمة في هذا المصرف في صورة أزمة سيولة ، و عندما تتفاقم هذه الأزمة و تمتد إلى المصارف الأخرى تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أو مجموعة دول ، و ليس بالضرورة أن تكون الأزمة

¹ " الودائع " : هي رصيد يقيده المصرف في سجلاته ودفاتره لحساب الأفراد أو الهيئات ويلتزم بتسديده على نحو مكسب للقوة الشرائية بالنسبة لصاحب الوديعة ويصلح لسداد مدفوعاته ، فالودائع إما حسابات جارية وإما ودائع أصلية . أنظر: عبد الوهاب الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج 7 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت (لبنان) ، 1994 ، ص 238 .

المصرفية هي أزمة سيولة فهذه الأزمة قد تكون أزمة إئتمان و تحدث هذه الأزمة عندما تمتنع المصارف عن إعطاء القرض و منحها للزبائن خوفاً من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب.¹

كانت الأزمات المصرفية نادرة الحدوث نسبياً في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بسبب وجود قيود على رأس المال والتحويل ولكنها أصبحت أكثر إنتشاراً من سبعينات القرن العشرين لغاية الآن، ويعود السبب في ذلك إلى التطورات والإبتكارات في وسائل التمويل ووجود أنظمة مدفوعات إلكترونية متطورة ساهمت في تجاوز البنوك التجارية² لبعض المؤشرات الرقابية كالسيولة والربح³ والتي تعكس المركز المالي للبنوك التجارية ، يضاف إلى ذلك أن البنوك في الدول المتقدمة لم تلتزم بشكل تام بمقررات لجنة بازل⁴ الخاصة بالأنظمة الرقابية والمصرفية والتي وضعت حدود لكفاية رأس المال وحدود الإئتمانات ومحدودات أخرى كان الهدف منها ضمان وإستقرار القطاع المصرفي والمحافظة على المركز للبنوك التجارية بشكل خاص.⁵

¹ يوسف أبو فارة ، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008 ، كلية العلوم الإدارية والإقتصادية ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين ، (د - س) ، ص 6 .

² "البنوك التجارية" : هي المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية حيث تعمل على تحويل هذه النقود إلى منتجات وتضعها تحت تصرف زبائنها ، فهي مؤسسة تمتلك أموالاً خاصة بحيث يشكل جزء منها المخزون الأدنى ، وتتميز عن باقي المؤسسات هو أنها تشتري دائماً مادتها الأولية بالإقتراض وتبيع منتجاتها دائماً بالإقتراض. أنظر: العاني إيمان ، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة منتوري - قسنطينة- (الجزائر) ، 2006-2007 ، (غير منشورة) ، ص 4 .

³ " الربح " : هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات ، وهو رقم مطلق قائم في حساب الأرباح والخسائر ويطلق عليه أحيانا صافي صافي الدخل . أنظر: عبد الرحمان عادل خليل ، محمد قاسم حسن محمد الغزالي ، «التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح " دراسة ميدانية " » ، في مجلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، مجلد 7 ، العدد 26 ، 20 / 01 / 2017 ، ص م [380-363] ، ص 374 .

⁴ " لجنة بازل " : هي لجنة للأنظمة الرقابية المصرفية تضم ممثلي البنوك المركزية لمجموعة الدول العشرة وهي بلجيكا، فرنسا، كندا، ألمانيا، اليابان، بريطانيا، هولندا، السويد، سويسرا، إيطاليا، الولايات المتحدة، لوكسمبورغ، وهي لجنة إستشارية تجتمع أربع مرات سنوياً ، تتمثل قرارات وتوصيات اللجنة في وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك . أنظر: آيت عكاش سمير ، تطورات القواعد الإحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية ، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 03 ، 2012-2013 ، (غير منشورة) ، ص 29 .

⁵ ثريا الخزرجي ، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الإقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة ، كلية الإدارة والإقتصاد ، بغداد ، (د - س) ، ص 5.

وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث بريطانيا لبنك « Gurney & Over end » وما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية عندما إنهار بنك « Bank of united states » في عام 1931م ، وبنك « Bear steams »¹.

● **أزمة العملة وأسعار الصرف:** عندما تحدث هجمات مضارية في عملة دولة ما تؤدي إلى هبوط في قيمة العملة مما يرغم البنك المركزي على استخدام جزء كبير من إحتياطاته الأجنبية للدفاع عن العملة ، و يوجد إختلاف بين أزمات العملة ذات الطابع القديم و ذات الطابع الحديث ، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد مدة من الإفراط في الإصدار النقدي بهدف الإنفاق ، مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار من ثم إنخفاض القيمة الحقيقية للعملة ، أما النوع الثاني، فهو يرتبط حصول مضاربات على العملة ، و تذبذب أسعارها في الأسواق المالية و البورصات ، لذلك فهذا النوع الأخير هو الأخطر و الأشد تأثيراً على كافة القطاعات الإقتصادية للدولة²، مثال ذلك ما حدث في تايلندا، عندما إنفجرت الأزمة فيها بعد الهجوم على عملتها (الباهت) في جويلية 1997م عند قيام ستة أفراد من تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض سعر هذه العملة لعرضهم لكميات كبيرة منها للبيع ، هذا ما أدى إلى خفض قيمته بالنسبة للعملات الأخرى ، وكان ذلك السبب المباشر في إندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997م.³

● **أزمات أسواق المال " حالة الفقاعات":** تحدث هذه الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف إقتصادياً بظاهرة الفقاعة (Bubble) حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل مرتفع يتجاوز قيمتها المحددة إرتفاعاً غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم هو الربح الناتج عن إرتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل ، في هذه الحالة يصبح إنهاء أسعار الأصل مسألة وقت عندما يتهافت الناس ببيع هذه الأسهم بصورة كبيرة تبدأ الأسعار بالهبوط ، و من ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور

¹ نزهان محمد سهو ، «أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة» ، في مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 26 ، العدد الثاني ، 2010 ، ص م [673-651] ص 659 .

² عبد الكريم شنجار العيساوي ، عبد المهدي رحيم العويدي ، المرجع السابق ، ص ص 182-183.

³ فريد كورتل ، «الأزمة المالية مفهومها، أسبابها ، وإنعكاساتها على البلدان العربية» ، في مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية ، العدد 20 ، 2009 ، ص م [20-1] ، ص 6.

فتتهار الأسعار و يمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواءً في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى مثل ما حدث في أزمة 1929م ، وأزمة 1987م.¹

● **أزمة الديون الخارجية** : تتجم هذه الأزمة عندما يتوقف المقرض عن السداد ، من أجل التفرغ لتصفية قروضهم السابقة ،² وذلك يرجع إلى عجز أحد البلدان عن تسديد قروضها للدولة المقرضة لها فتدخل بذلك الدولة في أزمة الدين الخارجي حيث ترتبط أزمة الديون بدين تجاري خاص ، أو بدين سيادي عام ، حيث تؤدي عدم قدرة القطاع العام بالوفاء بالتزاماته إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، وبالتالي تؤدي إلى أزمة في الصرف الأجنبي .³

نستنتج أن الأزمة المالية اتصفت بأربعة أنواع فمنها من يمس القطاع المصرفي بحيث تحدث نتيجة ارتفاع الطلب المفاجئ على سحب الودائع فيؤدي ذلك إلى عرقلة عمل المصرف فتحدث بذلك الأزمة المصرفية ، أما النوع الثاني فتمثل أزمة العملة وأسعار الصرف فهي تحدث نتيجة هجمات مضاربة في عملة الدولة فيؤدي ذلك إلى هبوط في قيمتها ، أما النوع الثالث فيمس أسواق المال نتيجة ارتفاع أسعار الأصول بشكل يتجاوز قيمتها المعتادة فينجم عنه تهافت الناس ببيع أسهمهم فيؤدي ذلك إلى هبوطها فتتهار الأسهم وتحدث بذلك الأزمة ، أما النوع الرابع والأخير فيحدث على المستوى الخارجي نتيجة عجز أحد البلدان عن تسديد ديونها للدولة المقرضة لها فتحدث بذلك أزمة الدين الخارجي .

ب. **أنواع الأزمات الاقتصادية** : إن الاقتصاد الرأسمالي يتعرض إلى ثلاثة أنواع من الأزمات تتمثل في :⁴

¹ عبد المجيد قدي ، «الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية» ، في مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 46 ، 2009 ، ص م [28-08] ، ص 9 .

² توفيق خير الدين خليفة خير الله ، العولمة المالية ودورها في خلق الأزمات الاقتصادية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،(مصر) ، (د-س) ، ص91.

³ محمد الهاشمي حجاج ، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011 - 2012 ، ص 68 .

⁴ مصطفى العبد الله ، الأزمات والدورات الاقتصادية ، الموسوعة العربية ، على الموقع الإلكتروني :

http://www. Arab-ency. com (ت 2018/05/10 سا06:55)

● **الأزمة الدورية** : وتدعى أيضاً أزمة فيض الإنتاج بحيث تصيب تكرار عملية الإنتاج ، أو الجوانب الرئيسية فيها كالإنتاج والتداول والاستهلاك والتراكم ، وبذلك فإن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقاً إذا ما وازناها بغيرها من الأزمات .

● **الأزمة الوسيطة** : تحدث هذه الأزمات نتيجة لإختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي ، فهي أقل اتساعاً وشمولاً ، إلا أنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني وهي أقل اتساعاً من الأزمة الدورية التي تحمل طابع العالمية .

● **الأزمة الهيكلية** : تشمل عادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة في الاقتصاد العالمي ، مثال ذلك أزمة الطاقة ، أزمة المواد الخام ، أزمة الغذاء ... وبذلك فهي تمس قطاعات مهمة كمصادر الطاقة أو صناعة الحديد أو الغذاء .

ونستخلص من أنواع الأزمات أنها أزمات تعرض النظام الرأسمالي إلى تقلبات دورية أو وسيطة أو هيكلية ، فنجد أن الأزمة الدورية تمس القطاع الإنتاجي وتؤثر به على الاقتصاد العالمي فهي تتميز بالشمولية أما الأزمة الوسيطة فهي أقل اتساعاً لأنها تشمل مجالات متعددة على المستودع المحلي فقط ، أما النوع الأخير وهي الأزمة الهيكلية فهي تنحصر فقط في مجال أو قطاع محدد يكون له مركز مهم في الاقتصاد العالمي .

ج. العلاقة بين الأزمات المالية والأزمات الاقتصادية :

إن الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية تربطهما علاقة قوية ومتينة ، فمثلاً عندما يتراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي فيدخل الاقتصاد في حالة ركود مما يؤدي ذلك إلى حدوث أزمة مالية مصرفية نتيجة انهيار أسعار الأصول المالية ، كما تعطي الأزمة المالية إشارة قبل حدوث الأزمة الاقتصادية وقد تكون هي السبب في حدوث الأزمة الاقتصادية .¹

2- أسباب الأزمات الاقتصادية:

لا يمكن إرجاع الأزمات الاقتصادية إلى سبب واحد أو سببين ، فهناك جملة من الأسباب تتضاعف في آن واحد لإحداث أزمة مالية ، و يمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي :

¹ نرمين محمد غسان الحموي ، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة ، مذكرة ماجستير في الأسواق المالية ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2016 ، (غير منشورة) ، ص 19 .

● **عدم استقرار الاقتصاد الكلي :**

يكن ذلك من خلال تقلبات أسعار الفائدة العالمية التي تؤثر على الدول النامية من خلال عمليات الإقراض الخارجية مما يصعب على عملاء البنوك توفير التزاماتهم بسبب تفاقم الدين عليهم وبذلك تقل تبادلاتهم الخارجية ، مما تؤدي إلى حدوث أزمة مالية . ومن المتغيرات الكلية الأخرى المتعلقة بالأزمات المالية هي التغيرات في معدلات التضخم ومدى تقلب أسعار الصرف الحقيقية وغيرها من مصادر الإضطرابات التي تؤثر بشكل مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية¹.

● **القيود الغير كافية على عمليات الإئتمان :** يعود ذلك إلى ما قامت به المؤسسات البنكية بقيامها بمنح القروض دون قيود كافية تكفل لها عودة أموالها في آجالها المحددة ، مما أخرج بذلك عمليات السداد ، فكانت هذه العملية من بين الأسباب التي أدت إلى ظهور العديد من الأزمات².

● **إضطرابات القطاع المالي:** لقد أدى الإنفتاح الإقتصادي والتحرر المالي غير وقائي بعد أن كان يعاني من الإنغلاق إلى حدوث ضغط على القطاع المالي فأضعف بذلك الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية ، بسبب الإفراط في منح الإئتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وإنهيار أسواق الأوراق المالية الذي أدى إلى حدوث هذه الأزمات المالية مثال ما حدث في جنوب شرق آسيا 1997م³.

● **تحرر مالي غير وقائي :** إن التحرير المتسارع وغير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق و التقييد قد يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية ، مثال ذلك فإن الأزمات التي ساهم التحرر المالي غير الوقائي في حدوثها نجد الأزمة المالية البرازيلية ، وأزمة المكسيك ... وغيرها من الأزمات حيث أظهرت الدراسات أنه من بين عينة من خمسة وعشرون أزمة مالية كانت ثمانية عشر منها قد حدثت في غضون السنوات الخمسة الأولى من عملية التحرر المالي

¹ عبد الكريم شنجار العيساوي ، عبد المهدي رحيم العويدي ، المرجع السابق ، ص 183 .

² يوسف أبو فارة ، الأزمات المالية والإقتصادية ، المرجع السابق ، ص 43 .

³ ناجي التونسي ، الأزمات المالية ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد ، الكويت ، 29 ماي

2004 ، ص 5 .

والتي كانت من مظاهرها ارتفاع أسعار الفائدة المحلية الحقيقية وهي علامة دالة على حدوث الأزمات المالية.¹

● **ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي:** تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصاً فيما يتعلق بالديون المعدومة² ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية،³ حيث أظهرت الدراسات أنه حوالي ثمانية وعشرون دولة كلها تعرضت للأزمات المالية بسبب نقص الرقابة المصرفية الفعالة لأن هذا النقص يعرض الاقتصاد إلى مخاطر ائتمانية وتركيز هذه المخاطر على مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والاستهلاكية، وقد حاولت الدول النامية معالجة هذا الخلل من خلال وضع تعديلات وقائية تخفف من حدة الأزمات إلا أنها لم تنجح في ذلك لأنها تجاهلت الجانب الهيكلي والتنظيمي لهذه المؤسسات.⁴

● **تشوه نظام الحوافز:** إن أصحاب البنوك والإدارات العليا فيها لا يتأثرون مالياً من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها حيث أنه لا يتم إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة مثل ما حدث في الأرجنتين و سنغافورة و هونغ كونغ إضافة إلى ذلك فإن قلة خبرة الإدارات العليا في البنوك كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية في عملية تعديل هيكل البنوك وتدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها لان نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرارات ولم يحدث تغير حقيقي في الإدارة وطريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان،⁵ وقد دلت التجارب كذلك على أن الإدارات العليا نجحت في إخفاء الديون المعدومة للبنك لسنوات وذلك نتيجة ضعف الرقابة المصرفية وضعف النظم والإجراءات المحاسبية. وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمات المالية والاستعداد الجيد لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها، هذا ما دل على

¹ ناجي التوني، المرجع نفسه، ص 5-6.

² "الديون المعدومة": هو الدين الذي يتعذر تحصيله في المستقبل لكون المدين مفلساً أو مختقياً، ولكنه يظل مفيداً في الدفاتر كدين إلى أن تتأكد المؤسسة أو البنك من تعذر التحصيل. أنظر: جميلة عبد القادر الرفاعي، سهيل أحمد حوامة،

« الدين المعدوم في الفقه الإسلامي أسبابه وعلاجه »، في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 6، العدد 2، 2010، ص م [236-211]، ص 213.

³ ناجي التوني، المرجع السابق، ص 6-7.

⁴ محمد محمود الكاوي، المرجع السابق، ص 82.

⁵ ناجي التوني، المرجع السابق، ص 7.

وجود تواطىء بين رجال السياسة وأرباب المال ومدراء المؤسسات المالية مما أضعف رقابة أجهزة الدولة.¹

ونستخلص في الأخير إلى أن الأزمات الاقتصادية كانت ورائها أسباب خفية تغذيها وتزيد من حدتها إل أن تخرجها إلى الساحة الدولية ، بحيث تنوعت هذه الأسباب على حسب الظروف المحيطة بها ، فمنها من برزت بسبب عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي من خلال تقلبات أسعار الفائدة العالمية والتغيرات في معدلات التضخم وتقلب أسعار الصرف ، أما السبب الآخر فقد مس عمليات الائتمان التي كانت قيودها غير كافية بسبب التوسع في منح القروض وعدم عودتها في آجالها المحددة ، إضافة إلى التحرر المالي غير وقائي لكون هذه الدول اتجهت مباشرة إلى عملية التحرير في منحها للقروض عند خروجها من عزلتها مما زاد في خطرها وغيرها من الأسباب التي لا تعد ولا تحصى إلا أنها كلها تزيد من عبء الأزمات .

ثالثاً: مؤشرات وقنوات انتقال الأزمات الاقتصادية وسياسات تجنبها.

1- مؤشرات الإنذار بالأزمات الاقتصادية:

يمكن تصنيف أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية تعرض دولة ما لأزمات في سوق الأوراق المالية والعملات في صنفين هما:²

- التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية.
- الخصائص الهيكلية للسوق البنوية.

سنوضح المؤشرات الاقتصادية لكل صنف في الجدول التالي:

¹ بريس عبد القادر، طرشي محمد ، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية " أزمة الرهن العقاري " ، الملتقى الدولي الثاني بمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة خميس مليانة (الجزائر) ، يومي 5-6 ماي 2009 ، ص 12 .

² عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، المرجع السابق، ص39.

جدول (01): المؤشرات الاقتصادية التقليدية الدالة على وقوع الأزمات.

الخصائص الهيكلية أو البنوية	التطورات في الاقتصاد الكلي
-انخفاض معدل التبادل.	-ارتفاع معدل التضخم.
-إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات.	-نمو سريع في التدفق النقدي.
-قطاع التصدير أكثر تركيزاً.	-انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات.
-ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية.	-عجز مالي متزايد.
-ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل.	-ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد.
-تحرير سوق المال الحديث.	-النمو السريع في الإعتمادات المالية المحلية كنسبة مئوية من الناتج الوطني المحلي.
-إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها.	-ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض.
-أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية.	-ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.
-انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم.	-نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية .
-سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم.	-انخفاض الاحتياطي العالمي.
-الرقابة على دخول السوق والخروج منه.	-انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي.
	-ارتفاع معدل الأسعار والأرباح.
	-ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة.

عن : عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، المرجع السابق ، ص 39 .

وتجدر الإشارة إلى أن كل من المؤشرات المذكورة يتضمن مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تتلائم مع طبيعة وظروف وأوضاع كل دولة ومن جانب آخر ليس بالضرورة أن تكون جميع المؤشرات المذكورة ملائمة كمؤشر الإنذار المبكر للأزمات المالية لأية دولة من دول العالم، فهناك دول يلائمها بعض هذه المؤشرات ولا يلائمها مؤشرات أخرى¹.

2- قنوات انتقال الأزمات الاقتصادية:

توجد مجموعة من القنوات تساهم في إنتشار وتوسع الأزمة المالية، فقد تنتشر هذه الأزمة من أحد أقسام النظام المالي إلى باقي الأقسام الأخرى ، كما يمكن أن تتسع لتشمل دول أخرى.

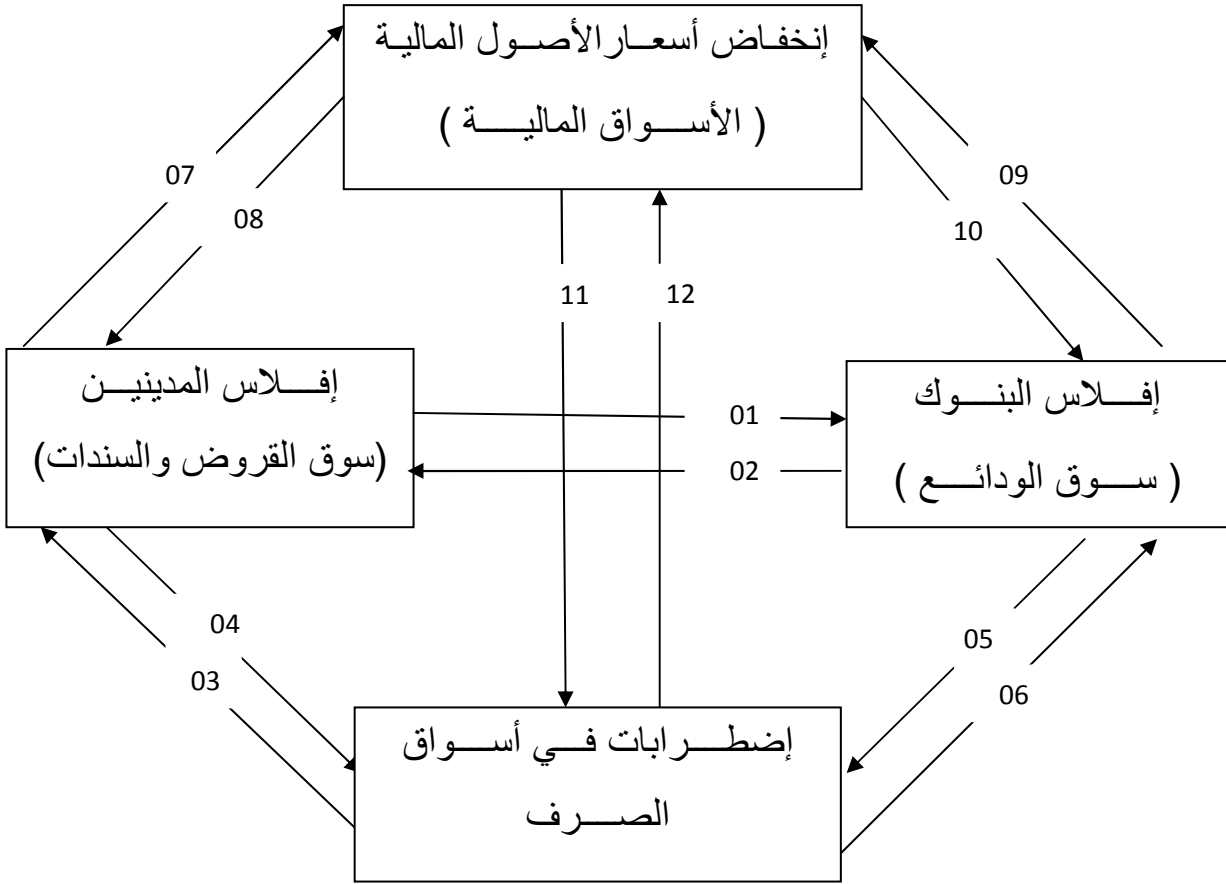
أ-الانتقال عبر أقسام النظام الواحد:

إن الأزمات المالية تعبر عن حالة الخطر بسبب الاضطرابات المالية التي تؤثر على أحد الأسواق المالية ممثلة في : سوق القروض والسندات ، سوق الصرف ، سوق الودائع ، إذ سرعان ما تنتقل إلى الأسواق الأخرى عبر قنوات انتشار ، يمكن توضيحها في الشكل التالي:²

¹ يوسف أبو فارة ، الأزمات المالية والإقتصادية ، المرجع السابق ، ص41.

² دبار حمزة ، المرجع السابق ، ص10.

الشكل (01): قنوات إنتشار الأزمات المالية .



عن: كمال رزيق ، الجوانب النظرية للأزمات المالية ، المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات، الزمن، الأفاق،" جامعة الزرقاء الخاصة ، الأردن ، يومي 10-11 نوفمبر 2009 ، ص 12.

يوضح هذا الشكل قنوات انتقال أو إنتشار الأزمة المالية عبر أقسام النظام المالي الواحد حيث شملت هذه القنوات أربعة أسواق أساسية على النحو التالي :¹

-القناة 1 : تمثل إنتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرق بعض الدول قد يؤثر سلبا على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها.

¹ كمال رزيق ، المرجع السابق ، ص ص 12-13.

القناة 2 : توضح الحالة العكسية للقناة الأولى حيث إن ظهور حالات الإفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك.

القناة 3 : أزمة سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين منها والتحول إلى سندات بعملة أخرى .

القناة 4 : إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعاً لدى المستثمرين (الأجانب خاصة) فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطرابات في سعر طرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة .

القناة 5 : قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر في راسي المال (خسائر الصرف) وهو ما يسبب أزمة مصرفية لدى البنوك .

القناة 6 : إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات الالتزامات مع الخارج خاصة يؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

القناة 7-8 : تمثلان إنتقال الأزمة من أسواق الأسهم إلى أسواق السندات وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم فنتيجة إرتفاع سعر الفائدة تصبح السندات قديمة الإصدار أقل مردودية من تلك الحديثة الإصدار بالإضافة إلى هذا تصبح الأسهم بدورها أقل مردودية من السندات الحديثة الإصدار وهذا ما يدفع بالمستثمرين إلى استبدال الأسهم مقابل السندات الجديدة الإصدار مما يعني حدوث أزمة في سوق الأموال الخاصة .¹

القناة 9-10 : تعبر عن انتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال والعكس حيث أن عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية كما أن البنوك الخاصة في الدول المتقدمة تملك حصة كبيرة من رسملة السوق المالية فعند إفلاس البنوك تضطر لبيع أسهمها في السوق المالي فتتخض سعر الأسهم وبذلك تحدث أزمة في سوق الأوراق الخاصة.

القناة 11-12 : وهي إنتقال الأزمة في سوق الصرف إلى سوق المال حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى حدوث هلع كبير للمستثمرين الأجانب فيقومون بالتخلي عن

¹ دبار حمزة ، المرجع السابق ، ص 11.

أصولهم المالية بتلك العملة وبالتالي يتسبب بانخفاض أسعار الأصول المالية في سوق المال. وعليه فالأزمة إنما تكون أزمة مالية معممة إذا صاحبها اضطراب كبير في كامل متغيرات النظام. وهو ما جعل النقداويين يميزون بين الأزمات المالية الحقيقية وبين الأزمات المالية المزيفة أو أشباه الأزمات والتي تنحصر في مجرد تقلبات في أسعار الأصول المالية وحجم التداول دون أن يصاحب ذلك انعكاسات نظامية على مجمل النظام المالي.¹

ب- الانتقال من دولة إلى أخرى:

لم تكتف الأزمات المالية في الانتقال وفق النظام الواحد إلى باقي الأقسام بل امتدت لتشمل دولاً أخرى غير الدول التي بدأت فيها الأزمة ، وذلك من خلال انتقالها عبر الوسائل التالية:²

- الاتفاقيات التجارية وما قد ينجم عنها من ضغوطات على سعر الصرف.
- الانخفاض السريع والمعتبر لسعر صرف العملة المحلية لبلد ما الذي يدفع بالمستثمرين إلى إعادة النظر في تقييمهم للمخاطر المرتبطة بالاستثمار في بلدان أخرى ، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على الثقة التي يضعها هؤلاء المستثمرين في هذه البلدان.
- الميل إلى المحاكاة بين المستثمرين الهيويين (عبارة عن هيئات مالية تقوم بالتسيير الجماعي لإدخارات الأعوان الاقتصاديين) يدفعهم إلى التعامل بنفس الطريقة اتجاه العديد من البلدان بالرغم من اختلاف المخاطر المرتبطة بالاستثمار من بلد إلى آخر.
- وجود علاقات وروابط مالية بين مختلف البلدان التي تؤدي إلى انتشار الانعكاسات السلبية وانتقال الصعوبات المالية الظاهرة في بلد ما إلى باقي البلدان الأخرى.

نستخلص من ذلك أن الأزمات الاقتصادية تنتقل عبر قنوات تساهم في انتشارها ، حيث أنها تنتقل عبر أقسام النظام الواحد من خلال انتقالها من سوق إلى أخرى كسوق القروض والسندات وسوق الودائع وسوق الصرف عبر مجموعة من القنوات التي تساهم في عملية التأثير والتأثر فإن حدثت مشكلة لواحدة من هذه الأسواق فبالضرورة ستؤثر على السوق الأخرى نظراً للترابط بين هذه الأسواق ، إضافة إلى ذلك انتقال هذه الأزمات يكون كذلك من دولة إلى أخرى عن طريق الاتفاقيات التجارية بين هذه الدول أو عن طريق الاستثمارات الأجنبية ... وغيرها من المصالح الخارجية التي تربط البلدان ببعضها البعض .

¹ كمال رزيق ، المرجع السابق ، ص 13.

² محمد الهاشمي حجاج ، المرجع السابق ، ص 72 .

3- سياسات تجنب الأزمات الاقتصادية:

تطرح في الأدبيات الاقتصادية والتجارب العلمية جملة من السياسات الهادفة إلى تقليل احتمال حدوث الأزمات المالية منها:¹

- الاعتماد على عملية التنويع وشراء تأمين ضد المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي بالأخص الذي يكون تحت تصرف الدولة ، مع الاحتفاظ بجزء من الاحتياطات المالية لتجنب أي صدام يؤثر على الاقتصاد الدولي مع استخدام سياسات مالية متأنية.
- القيام بتصميم نظام رقابة مصرفية يقوم بتعديل وتقليل درجة التقلبات وتركيز المخاطرة في منح الائتمان في جهة أخرى.
- الاعتماد على الاحتياطات النقدية الأجنبية المخزنة في المصرف من أجل اعتمادها في الأوقات الصعبة للتقليل من حدة الأزمات .
- العمل على تطوير وتعديل الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للقطاع المصرفي قبل الاعتماد على السياسة التحريرية للسوق المالي .
- الاعتماد على خصخصة القطاع المصرفي وإلغاء دور الدولة فيه من أجل إعادة هيكلة القطاع والتقليل من منح القروض .
- العمل على تدعيم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الثقافة والإفصاح عن نسبة الديون المعدومة من جملة أصول المصرف والقطاع المصرفي والمالي.
- القيام بتحفييزات تساعد ملاك المصارف على تحمل مسؤولية قراراتهم من أجل سلامة أصول وأعمال المصرف .
- فتح المجال أمام المصارف الجديدة المحلية أو الإقليمية ، مما تساعد في زيادة التنافس في السوق المالية .
- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات إنتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة.
- فرض أساليب رقابية ووقائية جديدة تساعد في تتبع ومراقبة أعمال المصارف التجارية من أجل سلامة الأصول المصرفية ، وزيادة القدرة على التنبؤ بالأزمات قبل حدوثها والحد من آثارها ومعالجتها قبل انتقالها إلى القطاعات الأخرى .

¹ ناجي التوني ، المرجع السابق ، ص ص 10-11 .

نستخلص في الأخير أن السلطات النقدية والمالية عملت على إيجاد حلول تخرجها وتجنبها حدوث هذه الأزمات التي أضعفت كاهل البنوك ثم إنتشرت لتشمل كافة القطاعات لذلك طرحوا سياسات تفيد في تفادي الأزمات قبل وقوعها كالعامل على فرض رقابة محكمة على المصارف والحد من منح القروض بصفة عشوائية دون قيود ، إضافة إلى خصخصة القطاع المصرفي وعدم سماح الدولة في التدخل في هذه القطاعات لتفادي التسهيلات الإئتمانية التي تمنحها دون الإستفادة منها ... وغيرها من السياسات الوقائية .

خلاصة :

من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

- أن الأزمات الاقتصادية عبارة عن مزيج معقد ومتفاعل تحدث نتيجة اضطراب فجائي يطرأ على بلد ما أو عدة بلدان يؤدي إلى اختلال في التوازن الإقتصادي مما يضعف بذلك البنية الهيكلية للبلاد .

- تتنوع هاته الأزمات وفقا لتعدد المعايير المستخدمة في عملية تحديد الأزمات فهناك أزمات مالية وأزمات اقتصادية، فالأزمات المالية تتمثل في أزمات عملة ، أزمات مصرفية، أزمات الديون وغيرها من الأنواع ، وأكثرها يحدث في أسواق المال مما يضعف قدرة هذه الأسواق على العمل بكفاءة فتؤدي بذلك إلى آثار غير مرغوب فيها ، أما الأزمات الاقتصادية فقد تمثلت في أزمة دورية ، أزمة وسيطية ، أزمة هيكلية وأكثرها تحدث في الاقتصاد الرأسمالي.

- إن الأزمات تبدأ عادة من جراء انهيار لأسواق المال، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي وتتميز بالبطالة أو الإفلاس أو انخفاض القدرة الشرائية، وهذا يحدث لأسباب عديدة كتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف و ارتفاع معدل التضخم وغيرها من الأسباب.

- عرفت الأزمات الاقتصادية منذ القدم ولكن شدة تأثيرها وقوتها وسرعة انتشارها تختلف من عصر إلى آخر فبدخول العالم عصر التكنولوجيا، أصبحت بذلك الأزمات الاقتصادية أكثر شدة وعداها تنتقل عبر الحدود حيث تنشأ في سوق معين وسرعان ما تنتقل لتشمل أسواقا أخرى في قارات متباعدة وفي زمن قصير.

الفصل الثاني :

الأزمات الإقتصادية العالمية بين

1929م-2000م وأثرها على الإقتصاد العالمي .

تمهيد:

أولاً: أزمة الكساد الكبير 1929م .

ثانياً: الازمات الاقتصادية من 1982م-1989م.

ثالثاً: الازمات الاقتصادية من 1994م-1999م.

رابعاً: أزمة فقاعات الأنترنت 2000م.

خلاصة.

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000م وأثرها على الإقتصاد العالمي .

تمهيد :

لقد شهد العالم أزمات اقتصادية عديدة خصوصاً في القرن العشرين بداية بأزمة الكساد الكبير لعام 1929م - 1933م والتي ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت إلى بقية العالم ، لتعاود الكرة من جديد في ثمانينات القرن العشرين في أزمة المديونية عام 1982م بسبب اقتراض الدول النامية وعدم استطاعتها تسديد أعباء ديونها ، ثم أزمة الإثنين الأسود لعام 1987م بفعل سياسة التحرير المالي الذي طبقته معظم الدول ثم تبعتها أزمة الجمعة اليتيمة عام 1989م بسبب ارتفاع أسعار التجزئة والجملة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم لحقت بهم أزمات في التسعينات حيث مست هذه الأزمات خاصة الدول النامية كالمكسيك 1994م ودول جنوب شرق آسيا 1997م ، ثم لحقت بهم الأزمة الآسيوية 1998م والأزمة البرازيلية لسنة 1999م ، وصولاً إلى آخر أزمة في نهاية القرن العشرين والتي مست الجانب التكنولوجي وهي أزمة فقاعة الأنترنت عام 2000م .

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم الأزمات الاقتصادية التي حدثت في القرن العشرين مع تحديد ظروف حدوث كل أزمة والوقوف على أسبابها ونتائجها وآثارها على الإقتصاد العالمي وبعض المعالجات للخروج من هذه الأزمات .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000 م وأثرها على الاقتصاد

العالمي .

أولاً : أزمة الكساد الكبير 1929م .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشهد في هذه الفترة إزدهاراً كبيراً شمل كل مناحي الحياة ، إلى أن وصل الرئيس الجديد " هربرت هوفر " ¹ (الملحق 01) وتسلم الحكم سنة 1928م بنجاحه في الانتخابات وبذلك وصل الجمهوريون إلى السلطة ، فكانت البلاد في هذه الفترة تعيش في رخاء إقتصادي ، حيث أن الإنتاج الصناعي كان كبيراً ، وكذا ارتفاع في حجم الأوراق المالية المتداولة في السوق خاصة عند إنفتاح السوق الأمريكية أمام الأسواق العالمية كالسوق الأوروبية التي كانت تعاني من ويلات الحرب ، وبعد عودة هذه الأخيرة إلى الإنتاج تقلصت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ولم تجد أسواقاً بديلة لها ، هذا ما أثر على منتجاتها وانخفضت بذلك أسعارها وتكدست السلع وتوقفت بذلك العديد من المصانع . ²

وفي يوم الخميس الذي أطلق عليه باليوم الأسود المصادف ل 24 أكتوبر 1929م، مست الولايات المتحدة الأمريكية أكبر أزمة اقتصادية في العالم الرأسمالي ، حيث تميزت هذه الأزمة بعمقها وشدتها وسرعة انتقالها من دولة إلى أخرى ، وكذا شمولها لجميع القطاعات ، وقد طرح في هذا اليوم ثلاثة عشر مليون سهم هبطت أسعارها إلى مستويات متدنية جداً ، ³ وإستمر هذا الإنخفاض إلى أن قام أصحابها ببيع أسهمهم في يوم واحد ، وبذلك أغرقت سوق الأوراق المالية ⁴ في نيويورك (الملحق 02) وتم عرض حوالي 70 مليون سهم في الأسواق دفعة واحدة ، فحدث

¹ "هربرت هوفر" (1874-1964): الرئيس الحادي والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ، عين رئيساً للجنة الإغاثة الأمريكية ولجنة إعانة بلجيكا خلال الحرب العظمى ثم تولى إدارة أعمال لجنة الإعانة الأمريكية في أوروبا عام 1921م ، ثم عاد إلى واشنطن وعين وزيراً للتجارة عام 1928م ، وفي نفس السنة نجح في الانتخابات الرئاسية وبعد توليه منصبه اجتاحت الولايات المتحدة أزمة اقتصادية مست العالم ككل وفشل في مواجهة الأزمة . أنظر : عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق ، ج 7 ، ص 182 .

² عبد العزيز سليمان نوار ، محمد محمود ، تاريخ الولايات المتحدة من القرن 16 إلى القرن 20 ، دار الفكر العربي ، القاهرة (مصر) ، 1999 ، ص 178 .

³ إليوس عبوش هدايا ، «أثر أزمة الكساد العالمي (1929-1939) على تجارة العراق الخارجية» ، في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد 5 ، 2008 ، ص م [112-129] ص 119 .

⁴ " سوق الأوراق المالية " : هي البورصة وهو مصطلح يطلق على السوق المخصص لبيع وشراء الأوراق المالية عبر المؤسسات الإستثمارية (بنوك الإستثمار ، الوسطاء ، السماسرة) التي تقوم بتنفيذ وإتمام صفقات التبادل لتلك الأوراق . أنظر : شقبق عيسى ، أزغار يحي ، «محاولة قياس كفاءة السوق المالية الجزائرية مقارنة بتونس أعقاب الأزمة المالية العالمية» ، في المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية ، العدد 7 ، 2016 ، ص م [49-78] ، ص 51 .

الفصل الثاني : الأزمات الإقتصادية العالمية بين 1929م -2000م وأثرها على الإقتصاد العالمي .

الإخفاض المفاجيء ، مما دفع بالمواطنين والأجانب إلى سحب ودائعهم من البنوك فتعرضت بذلك البنوك إلى الإفلاس (الملحق 03) .¹

نستنتج في الأخير أن أزمة الكساد العظيم لعام 1929 م والتي جاءت بعد سنوات من الرخاء والإزدهار، تمثل أكبر إنهيار في سوق الأسهم في التاريخ وفي العالم ككل لأنها مست الجانب الداخلي والخارجي للبلاد ، وبذلك فقد تميزت بعمقها وشدتها وشمولها وسرعة إنتقالها من دولة إلى أخرى .

¹ عوني عبد الرحمان السبعواوي ، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر ، دار الفكر ، عمان ، 2009 ، ص 238 .

ثانياً : الأزمات الاقتصادية من 1982م -1989م :

شهدت الفترة المنحصرة بين عامي 1982م و1989م ثلاث أزمات متتالية ومتلاحقة ، والتي حدثت بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار في أسواق الأوراق المالية نتيجة الإختلال في التوازن بين العرض والطلب وقد تمثلت هذه الأزمات فيما يلي :

1. أزمة المديونية 1982م :

أ . **تعريف المديونية :** هي تلك العملية التي تتميز بحركات تدفقات رؤوس الأموال في إتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة ، وعند إنقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية، ويرجع هذا الإنقطاع في أغلب الأحيان إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية .¹

ب . ظروف حدوث الأزمة :

كانت بداية الأزمة في الخمسينيات على المستوى العالمي ، لكنها لم تتضح معالمها إلا في بداية الثمانينات من القرن الماضي إثر توقف الدول المدينة عن تسديد ديونها الخارجية ،² ويرجع ذلك إلى تحرير القطاع المالي والمصرفي وإلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وبذلك قامت البنوك التجارية والمؤسسات المالية الدولية بالتوسع في إقراض الدول النامية³ ،⁴ إلا أن كثيراً من هذه الدول لم تستطع الوفاء بأعباء ديونها ولم دفع أعباء ديونها ،⁵ حيث بلغت هذه

¹ قحاييرة آمال ، « أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية »، في مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 3 ، الجزائر،(د - س) ، ص م [135 - 156] ، ص 136 .

² لبعل فطيمة ، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية ، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر) ، 2016-2017 (غير منشورة)، ص 14.

³ " الدول النامية " : هي الدول التي لم تحسن إستغلال الثروة البشرية والطبيعية الموجودة فيها إلى أعلى حد ممكن ، وهي تعاني كذلك من نقص في خدماتها الأساسية كالتعليم والصحة ، عددها 130 دولة ويطلق عليها أيضاً مصطلح دول العالم الثالث.

أنظر : صفاء شريم ، تعريف الدول النامية ، على الموقع الإلكتروني: Mawdoo3.com (ت/05/2018 سا 11:00)

⁴ مونية سلطان ، كفاءة الأسواق المالية الناشئة ودورها في الإقتصاد الوطني" دراسة حالة بورصة ماليزيا ، مذكرة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر) ، 2014-2015 ، (غير منشورة) ، ص 121 .

⁵ شريط عابد ، «معدل الفائدة ودورية الأزمات في الإقتصاد الرأسمالي» ، في مجلة بحوث إقتصادية عربية ، القاهرة ، العدد 48- 49 خريف 2009 ، شتاء 2010 ، ص م[43-59] ص 47 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000م وأثرها على الإقتصاد

العالمي .

الديون 92 مليار دولار ثم تبعنها دول أخرى كالأرجنتين والبرازيل فأدى ذلك إلى إنهيار النظام المصرفي العالمي .¹

ج . أسباب أزمة المديونية 1982م :²

- قيام العديد من الدول النامية بأخذ قروض من البنوك من أجل الإستثمار في المشاريع أو زيادة في الإستهلاك دون معرفة مصدرها الحقيقي .
- الإعتماد على إستيراد السلع الخارجية بنسب كبيرة أعلى من نسب الصادرات مما نتج عنه إرتفاع العجز في الميزان التجاري .³
- إنخفاض معدلات نمو الإنتاج وإنتاجية العمل في الدول النامية ، مما أثر على تخفيض كميات السلع والخدمات مع وجود فائض في الطلب عليها ، وهذا ما أثر بالسلب على ميزان المدفوعات.

● إنخفاض الإدخار والموارد المحلية ، وبالتالي عجز في تمويل مشاريع التنمية والإستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى إنخفاض في مستوى دخل الفرد في الدول النامية ، مما إضطر هذه الدول على جلب الأموال من الخارج وزيادة مديونيتها .

● إنتشار الفساد في الدول النامية بسبب سوء الإدارة الإقتصادية ، فنتج عنه هدر الكثير من جهود التنمية الإقتصادية وخفض إنتاجية القروض والمعونات الخارجية ، وبالتالي الإعتماد على الإستدانة بالديون من الخارج .

● إرتفاع أسعار النفط الحادة لسنة 1973م ، مما أدى إلى فائض نقدي ضخم للدول المصدرة للنفط ، وبالتالي قامت هذه الدول بتصديرها على شكل ودائع أو إستثمارات قصيرة الأجل ، من

¹ عجوت ناجي الحمداني ، دور صندوق النقد الدولي في تعميق أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية ، العدد 2683، على

الموقع الإلكتروني : <https://almadapaper.net> . (ت 2018/04/05 سا 08:38)

² نسيمه حاج موسى ، الأزمات المالية الدولية وأثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008 ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس (الجزائر) ، 2008-2009 ، ص ص 70-71 .

³ " الميزان التجاري " : المعروف أيضا بإسم الصادرات الصافية ، وهو الفرق بين الصادرات والواردات للدولة خلال فترة زمنية معينة ، مما يدل على ما إذا كانت الدولة لديها فائض (الصادرات أكبر من الواردات) أو عجز (الواردات أكبر من الصادرات) في تجارتها الخارجية . أنظر : الهيئة العامة للإحصاء ، الميزان التجاري ، سبتمبر 2016، ص 2.

الفصل الثاني : الأزمات الإقتصادية العالمية بين 1929م -2000م وأثرها على الإقتصاد

العالمي .

خلال إقراض هذه الأموال إلى الدول النامية التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها ، هذا ما زاد من تفاقم أزمة المديونية الخارجية لهذه الدول .

د . نتائج أزمة المديونية :¹

لقد ترتبت عن أزمة المديونية مجموعة من النتائج تمثلت في :

▪ تقلب سعر صرف العملات وإنخفاض سعر صرف الدولار ، مما أدى إلى تراجع عائدات صادرات الدول النامية ، فإضطرت بذلك هذه الدول إلى الزيادة في عرض المواد الأولية للحفاظ على إيراداتها من الصادرات ، فنتج عن ذلك إنخفاض أسعار المواد الأولية لكثرة العرض وقلة الطلب .

▪ تدهور أسعار النفط ، حيث إنخفض سعر البرميل من 35 دولار عام 1981م إلى 17,5 دولار عام 1986م .

▪ زيادة الديون على الدول النامية ، حيث بلغت 1000 مليار دولار سنة 1986م .

▪ تدهور معدلات الصرف مما أثر على حجم الديون .

▪ إرتفاع أسعار الفائدة من 8% عام 1980م إلى 20% عام 1985م ، وفي نفس الوقت إرتفعت تكاليف خدمة القروض من 10 مليار دولار إلى 175 مليار دولار .

نخلص إلى القول إلى أن أزمة المديونية في الدول النامية تعود إلى خمسينيات القرن الماضي عندما بدأت في عملية التطوير في إقتصادها وزادت معدلات إنتاجها مما جعلها تلجأ إلى التوسع في عمليات الإقراض الخارجي من قبل البنوك التجارية والمؤسسات المالية ، هذا ما زاد من أعباء ديونها ولم تستطع تسديد الديون التي عليها .

¹خير الدين بلعز ، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف مع الإشارة على حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة (الجزائر) ، 2014-2015 ، (غير منشورة) ، ص 217 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000 م وأثرها على الاقتصاد العالمي .

2. أزمة الإثنين الأسود 1987م.

أ . ظروف حدوث الأزمة :

في يوم الإثنين الأسود الموافق ل 19 أكتوبر 1987م حدثت أزمة كبيرة عندما إنهارت أسواق المال العالمية ببورصة نيويورك حسب ما أطلقتها الصحافة العالمية ، حيث إندفع المستثمرون إلى بيع الأسهم دفعة واحدة ، متسببين في هبوط "مؤشر داو جونز"¹ بمقدار 508 نقطة في يوم واحد، مما أثر على باقي أسواق المال العالمية ، وكانت الخسائر كبيرة ، حيث بلغت الخسائر في بورصة نيويورك حوالي 800 بليون دولار ، أي نسبة 26% ، ولندن 22% ، وطوكيو 17% ، وفرانكفورت 15% ، وأمستردام 12%².

لقد أدت هذه الأزمة إلى إنهيار 30 نوعاً من أسهم الشركات الصناعية في الولايات المتحدة ، حيث فقد مؤشر "داو جونز" في نفس اليوم نسبة 21,6% من مستواه السابق البالغ 22470 نقطة ، بينما كان أعلى مستوى له في بداية الأزمة ب 2722,4 نقطة ، وهبطت أسعار الأسهم في بورصة نيويورك³ نتيجة الخلل في التوازن بين العرض والطلب في الأسواق الحاضرة⁴ و أسواق العقود

¹ "مؤشر داو جونز": يعد هذا المؤشر أقدم المؤشرات وأكثرها شيوعاً في بورصة نيويورك ، إذ نشر لأول مرة في صحيفة وول ستريت في 03/07/1884م، وذلك بإسم الشخص الذي صممه وهو "تشارلز دو" الذي أصبح فيما بعد محرر الصحيفة نفسها، وقد قام المؤشر في البداية على عينة مكونة من 09 أسهم لتسع شركات ، ثم إرتفع إلى 13 سهم في 26/05/1898 إلى أن وصل إلى 30 سهم سنة 1928، ومنذ ذلك التاريخ لم يضاف أي سهم إلى العينة. هذا وتمثل تلك الأسهم 30 شركة بمعدل سهم لكل شركة. أنظر: غراية زهير، ترقو محمد، «التحليل القياسي لإستجابة مؤشرات الأسواق المالية لديناميكية مؤشر "داو جونز" الصناعي»، في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 02، 2012، ص م [141-162] ص 129.

² ضياء مجيد الموسوي ، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989م ، دار الهدى ، الجزائر ، 1990 ، ص 87.

³ محمد محمود المكاوي ، المرجع السابق ، ص 22.

⁴ " الأسواق الحاضرة": التعامل في هذه الأسواق يمثل بالأصول المالية المتوسطة والطويلة الأجل ووظيفتها الأساسية تتمثل في تجميع المدخرات ومن ثم توجيهها بإتجاه الإستثمارية طويلة الأجل ، وتضم هذه الأسواق السوق الأولية والتي يتم التعامل فيها بالأوراق المالية(الأسهم والسندات) والسوق الثانوية والتي يتم فيها تداول الأوراق المالية مكتملة شروط الإدراج والتي سبق تداولها من السوق الأولى. أنظر: أديب قاسم شندي ، «الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية "سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة" ، في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية جامعة واسط ، العدد 05 بمؤتمر الكلية ، 2013 ، ص م [154-173] ص

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000 م وأثرها على الاقتصاد

العالمي .

المستقبلية¹ ، من جراء سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل ، فعندما فتحت بورصة نيويورك أبوابها للتعامل تدافع المتعاملون من كل مكان لبيع أعداد كبيرة من الأوراق المالية التي بحوزتهم ، فنجم عن هذا الإندفاع في عملية البيع إنخفاض حاد وسريع في أسعار الأوراق المالية المتداولة في ذلك اليوم حتى أن "مؤشر داو جونز الصناعي " والذي يقيس تطور 29930 نقطة في أقل من ساعتين من بدء التعامل في السوق .²

وقد إنتهى الأمر بهبوط الأسعار في السوقين رغم تباين الأنظمة المعمول بها في كل منهما حيث إنخفضت بذلك أسعار الإفتتاح في الأسهم في بورصة نيويورك التي بدأ التعامل عليها يوم الإثنين 19 أكتوبر بحوالي 10% عما كانت عليه أسعارها عند الإقفال في يوم الجمعة 16 أكتوبر ، ولم يستطع بذلك صناع السوق مواجهة الخلل دون أن يترتب على ذلك هبوط شديد في السعر الذي يمكن أن تنفذ به الصفقات وبذلك ضعفت سيولة كل من السوق الحاضرة وسوق العقود ، وأصبح من المستحيل التنفيذ الفوري للصفقات التي ترد إلى السوق إلا بتكلفة عالية ، تمثلت في الإنخفاض الشديد في سعر السهم الذي تتضمنه الصفقة ، ويقدر لم يتعود عليه العملاء من قبل ،³ هذا ما أدى إلى تدخل الشركات الكبيرة لإعادة شراء أسهمها ، كما تدخل بنك الكويت المركزي وذلك من أجل حث البنوك على منح المزيد من الإئتمان لتجار الأوراق المالية .⁴

¹ "أسواق العقود المستقبلية": توسع التعامل بالأسواق المستقبلية في بداية السبعينات من القرن الماضي ، والأسواق المستقبلية مسؤولة عن تنظيم قواعد المتاجرة إضافة إلى تنظيم العضوية ، وأهدافها العامة هي إيجاد أسواق تتمتع بالسيولة والنظام والمنافسة الحرة وهي تخضع إلى إشراف حكومي ، كما تبرم فيها عقود تنفذ في المستقبل لسلعة أو ورقة مالية معينة ، أو تشكيلة من الأوراق ، وفي تاريخ التنفيذ غالباً لا يتم تسليم فعلي للشيء محل التعاقد وإنما يحدث مقاصة بين المتعاقدين . أنظر: زاهرة يونس محمد سودة، تنظيم عقود الإختيار في الأسواق المالية من النواحي القانونية والفنية والضريبية والشريعة ، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس (فلسطين) ، 2006 ، (غير منشورة) ، ص 49.

² أسماء دردور ، نسرین زاوي ، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، مداخلة بعنوان الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية ، ملتقى علمي دولي بجامعة فرحات عباس ، سطيف ، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص7.

³ منير إبراهيم الهندي ، الأوراق المالية وأسواق الرأس مالية ، مكتبة دنيا ، الإسكندرية ، 1998 ، ص ص 585-586 .

⁴ أسماء دردور ، نسرین بن زاوي ، المرجع السابق ، ص 7.

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000م وأثرها على الاقتصاد

العالمي .

- ب . أسباب أزمة أكتوبر1987: يمكن إجمال أسباب أزمة أكتوبر 1987 في النقاط التالية :¹
- لجوء الحكومة الأمريكية لمعالجة العجز في الميزان التجاري ، بتخفيض العجز ب 23 مليار دولار ، عن طريق تخفيض النفقات وزيادة الضرائب ، وبعد فشل الوعود بإصلاح الأوضاع ، أدى ذلك إلى فقدان الثقة بالحكومة .
 - رفع سعر الفائدة² ، بسبب إستمرار العجز في الموازنة الأمريكية ، لذلك إضطر البنك الفدرالي الأمريكي³ إلى رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل من أجل بيع الإصدارات الجديدة من سندات الخزينة ، وقد أقدمت كل من اليابان والدول الأوربية إلى ذلك لمنع خروج رؤوس الأموال ، هذا ما أدى إلى إنخفاض الطلب على الأسهم وهبوط أسعارها .
 - ضخامة الصفقات المتداولة في الأسواق المالية⁴ العالمية .
 - إستخدام أحدث الأساليب في الإتصال وأكثرها تطوراً ، مما زاد في سرعة أداء العمليات وساعد على سرعة إنتقال الأزمات إلى الأسواق الأخرى .⁵
 - لجوء الكثير من المستثمرين إلى إستبدال أصولهم المالية الطويلة الأجل بأصول أخرى قصيرة الأجل (الأكثر سيولة) ، من أجل توفير ضمانات أكثر لمواجهة أي أزمة أخرى .

¹ أحمد محمد أحمد أبو طه ، الأزمات الاقتصادية " أسبابها وأثارها على الفرد والمجتمع ومواجهتها في العصر الحديث، مكتبة الوفاء القانونية للنشر ، الإسكندرية (مصر) ، 2016 ، ص87.

² "سعر الفائدة": يعرف على أنه أجره المال المقترض ، أو ثمن إستخدام الأموال أو العائد على رأس مال المستثمر ، ويقال أيضاً هو عائد الزمن عند إقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة . أنظر: بوكساني رشيد ، معوقات أسواق المال العربية وسبل تفعيلها، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006، (غير منشورة) ، ص 81.

³"البنك الفدرالي الأمريكي" : تم إنشائه عام 1913 رداً على سلسلة من المخاوف المالية وتم إنشائه لرصد بعض المؤسسات المالية الأكثر نفوذاً في العالم ، فمنذ إنشائه توسعت مهامه بشكل كبير حيث يلعب دوراً في توجيه السياسة الإقتصادية والنقدية في الولايات المتحدة والحفاظ على إستقرار النظام الإقتصادي فضلاً عن وظيفته التنظيمية . أنظر : نظام الاحتياطي الفدرالي : على الموقع الإلكتروني . tradimo. com/ tradipedia (ت 2018/05/07 سا 14:20) .

⁴ " الأسواق المالية": تعرف على أنها تنظيم يجمع بين المقترضين والمساهمين والمستثمرين ، بما يوفر المواد المالية اللازمة للمنشآت للتوسع في المشاريع والحكومات عند سعر معين ، ويحقق للمقترضين والمساهمين فرصة الحصول على عائد ربح أو فائدة مقابل التنازل على نقودهم . أنظر : رشيد هولي ، المرجع السابق ، ص10 .

⁵ محمد محمود المكاوي ، المرجع السابق ، ص 33 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000 م وأثرها على الإقتصاد

العالمي .

- لجوء الكثير من المستثمرين إلى الأسواق النقدية¹ .
- تحول أغلبية المستثمرين من حيازة الأسهم إلى حيازة السندات² الحكومية طويلة الأجل الصادرة عن السلطات الأمريكية ، الأمر الذي أدى إلى إنهيار أسعار الأسهم .
- تراجع حجم المديونية الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى مستويات مرتفعة ، أضعفت بذلك الثقة بالدولار والأصول المالية المحررة بهذه العملية.³
- ج . نتائج أزمة 1987: تمثلت في مايلي :⁴
 - إنخفاض أسعار الأسهم وإنهيار مؤشرات " داو جونز" .
 - قيام الشركات بإصدار السندات التي ساعدتها بالتمويل ، مع حدوث إنكماش واضح في إستثماراتها و إنتاجاتها .
 - تعرض البنوك إلى الإفلاس بسبب عدم قدرة العملاء المقترضين تسديد ما بذمتهم من قروض لتلك البنوك .
 - تأثر البلدان والبنوك المركزية بإنخفاض قيمة الدولار ومنها خاصة البلدان النفطية.
 - خسارة 5000 شركة لأسهمها في البورصات الأمريكية ، حيث قدرت خسارتها ب490 بليون دولار تقريباً .
 - إعاقة تطور الكثير من الشركات الصناعية حديثة التكوين وذلك لإعتمادها على تمويل مشاريعها عن طريق الإقتراض من أسواق المال العالمية .

¹ "الأسواق النقدية" : هي الأسواق التي تتداول فيها الأصول القصيرة الأجل ، والتي يكون تاريخ إستحقاقها لمدة لا تتجاوز السنة، إذ أن الأوراق المالية المتداولة في سوق النقد هي صكوك مديونية تعطي لحاملها الحق في إسترداد المبلغ الذي سبق أن إقترضه طرف آخر مع فوائده عند فترة الإستحقاق ، ويمكن لحاملها التخلص منها في أي وقت ويحد أدنى من الخسائر أو دون خسائر على الإطلاق . أنظر: أديب قاسم شندي ، المرجع السابق ، ص160.

² "أسواق رأس المال" : هي السوق التي تتداول فيها الأصول المالية طويلة الإستحقاق مثل " السندات طويلة الأجل والأسهم سواء كانت عادية أو ممتازة" ، وفي هذه الأسواق يلعب العائد دور كبير في حركة التدفقات المالية بين الأصول المالية المختلفة ولذلك تتحدد حركة التدفقات في الأسواق الرأسمالية وفقاً لأسعار الأصول المالية المتداولة والعوائد والمخاطر المرتبطة بهذه العوائد ، أما السبب لا تلعب دور في هذه الأسواق . أنظر : إيمان رحال ، تفعيل دور أسواق الأوراق المالية لتمويل مشاريع النمو الإقتصادي، أبحاث إقتصادية وإدارية ، جامعة بسكرة (الجزائر) ، العدد 19 ، جوان 2016، ص 64.

³ وليد أحمد صافي ، الأزمة المالية العالمية 2008 ، طبيعتها ، أسبابها ، وتأثيراتها المستقبلية على الإقتصاد العالمي والعربي ، الملتقى الدولي الثاني ، يومي 5-6 ماي 2009، ص 9 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000م وأثرها على الإقتصاد

العالمي .

▪ إنخفاض أسعار الأسهم بسبب قيام مؤسسات الإستثمار الكبيرة في التخلي عن سنداتها وطرحها للبيع بالجملة .

▪ إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي في أسواق رأس المال ، بسبب إرتفاع أسعار الفائدة .¹

▪ الخسارة الكبيرة لإحتياطي الشركات الكبرى .

▪ فقدان جزء مهم من الإيداع المحلي الذي كان يحتفظ به الأفراد والشركات .²

د. تأثير إنهيار بورصة نيو يورك 1987م:

أدى إنهيار هذه البورصة إلى :³

● إنخفاض قيمة الأسهم في بورصة لندن في يوم الإثنين 19 أكتوبر 1987 م حوالي 249,6 نقطة ، وفي اليوم التالي إنخفض بنحو 250,7 نقطة ، حيث وصل إجمالي الهبوط إلى 22% ، وقد بلغ مجموع الخسائر إلى نحو 94 مليار جنيه أسترليني .

● إنخفاض "مؤشر نيكاي"⁴ في اليابان بحوالي 3836,48 نقطة لتصل نسبة الإنخفاض إلى 15% .

● فقدت بورصة باريس حوالي 9,3% من قيمتها في يوم واحد ، وتلتها بعد شهر إنهيار شركة وكلاء الصرف 36% ، أما السويد فقدت حوالي 15% من أسهمها .

● أما في بورصة سيدني بأستراليا بلغت الخسارة 25% من إجمالي قيمة الأسهم .

¹ ضياء مجيد الموسوي ، المرجع السابق ، ص 88-92 .

² بن عيسى عبد القادر ، أثر استخدام المشتقات المالية ومساهمتها في إحداث الأزمة المالية العالمية ، مذكرة ماجستير فيالعلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، 2011-2012 ، (غير منشورة) ، ص 106 .

³ عماد صالح سلام ، المرجع السابق ، ص 307-308 .

⁴ "مؤشر نيكاي " : تم إنشائه عام 1950م وهو يحتوي على 225 ورقة مالية ، أي 225 مؤسسة يابانية تمثل حوالي70% من رأس مال بورصة طوكيو ، وطريقة حسابه تقوم على جمع أسعار 225 سهم المدرج في العينة والمجموع المحصل عليه يقسم على عدد المؤسسات المكونة للعينة ، بمعنى أن مؤشر نيكاي هو الوسط الحسابي للعينة التي يقوم عليها المؤشر ، ويتأثر هذا المؤشر بالأسعار المرتفعة نسبياً والتي قد لا تكون بالضرورة أسعار أسهم المؤسسات ذات القيمة السوقية الكبيرة . أنظر : بوعبد الله علي، أثرالأسواق المالية الناشئة على إستقرار أسعار الصرف في الدول العربية ، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر) ، 2013-2014 ، (غير منشورة) ، ص45.

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000 م وأثرها على الإقتصاد

العالمي .

● وفي هونغ كونغ فقد مؤشر "هانج سينغ"¹ حوالي 421 نقطة ، مما أدت إلى إغلاق البورصة من قبل المسؤولين لمدة أسبوع ، فنتج عن هذا الإنغلاق خسارة قدرها 34% عما كانت عليه من قبل .

● إنخفاض مؤشر " داو جونز " بحوالي 30% في أكتوبر 1987م ، وكان تأثيره على نسبة 20 إلى 25% من القطاع العائلي الأمريكي .

هـ .بعض المعالجات للخروج من الأزمة :

بعد ظهر يوم الثلاثاء 20 أكتوبر 1987م بوقت قصير، تم إيقاف التعامل للعديد من الأسهم المتداولة في بورصة نيويورك وفي أسواق الإختيار والعقود المستقبلية . ومن أجل الخروج من هذه الأزمة قامت الشركات الكبيرة بالتدخل لإعادة شراء أسهمها ، كما قام البنك المركزي² بحث البنوك على منح المزيد من الإئتمان لتجار الأوراق المالية ، فنتج عن ذلك أن بدأت أسعار الأسهم تتجه نحو الصعود ، وفي يوم الإثنين 19 أكتوبر 1987م عندما حدث هبوط في الأسعار ببورصة هونغ كونغ ، وتم إقفالها لمدة أسبوع خوفا من تلاقي المزيد من الهبوط ، إلا أن هذا الإقفال لم يأتي بنتيجة جيدة ، فعندما تم إفتتاحها يوم الإثنين 26 أكتوبر إنخفضت الأسعار إنخفاضاً كبيراً أكثر مما كانت عليه قبل إغلاق البورصة ، ومن أجل تخليص البورصة من أزمته قامت البنوك التي تعمل في هونغ كونغ مع مساعدة من الحكومة وبنك الصين بمنحها مبلغ قدر ب 4 مليار دولار.³

¹ "مؤشر هانج سينغ" : هو مؤشر سوق الأسهم في هونغ كونغ ويتكون من 45 شركة من أفضل الشركات في سوق الأسهم الأسهم ببورصة هونغ كونغ ، وتقريباً 60 % من رأس مال بورصة هونغ كونغ . أنظر: مؤشر هانج سينغ ، على الموقع الإلكتروني : <http://chieffinancing.com> (ت 2018/06/01 سا 18:48)

²"البنك المركزي " : هو مؤسسة مستقلة مسؤولة عن الإشراف على النظام النقدي للدولة ، كما يهتم بوضع الخطط المالية لحكومة هذه الدولة ، ويساهم في تنفيذها . أنظر: تعريف البنك المركزي على الموقع الإلكتروني :

<https://mwthoq.com> (ت 2018/06/01 سا 18:41)

³ عماد صالح سلام ، المرجع السابق ، 312 - 313 .

أما في اليابان فقامت الحكومة بدعوة المستثمرون اليابانيون من أجل دعم أسعار الأسهم في بورصة طوكيو . وحتى يمولوا مشترياتهم ، قام المستثمرون ببيع أوراق المالية التي بحوزتهم في دول أخرى ، مما زاد من صعوبات البورصات الأجنبية لزيادة السيولة وتدعيم أسعار الأسهم في بورصة طوكيو ، وقامت البنوك المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا الإتحادية وبريطانيا بمجموعة من الإجراءات التي تخفف من حدة الأزمة حيث قامت بخفض معدلات الفائدة ، والعمل على توفير السيولة من أجل تدعيم البورصات .¹

يمكن القول أن أزمة الإثنتين الأسود التي حدثت في أكتوبر 1987م أدت إلى إنهيار أسواق المال العالمية في بورصة نيويورك بسبب إندفاع المستثمرين ببيع أسهمهم ، هذا ما أحدث إختلال في التوازن بين العرض والطلب في الأسواق المالية ، فنتج عن ذلك هبوط مؤشر داو جونز بنسب كبيرة فأدت إلى خسارة العديد من البورصات في الخارج ، وبذلك اضطرت إلى معالجة هذه الأزمة من خلال تدخل مجموعة من الدول لإيجاد حل لهذه الأزمة عن طريق تخفيضهم لمعدلات الفائدة وتوفير السيولة لتدعيم البورصات .

¹ عماد صالح سلام ، المرجع السابق ، ص 312 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000 م وأثرها على الاقتصاد العالمي .

3 . أزمة الجمعة اليتيمة 1989م:

أ . ظروف حدوث الأزمة :

بعد أزمة يوم الإثنين الأسود سنة 1987م هزت أزمة مالية أخرى الأسواق العالمية يوم 13 أكتوبر 1989م أطلق عليها أزمة الجمعة اليتيمة ، حدثت هذه الأزمة عندما تم الإعلان عن ارتفاع أسعار التجزئة والجملة في الولايات المتحدة الأمريكية بنسب تراوحت بين 5%-9% ، إضافة إلى ذلك عدم قيام البنك المركزي الأمريكي بأي تخفيض في أسعار الفائدة¹ . وقد أدت هذه الأزمة في بدايتها إلى تراجع حاد في قيمة المؤشرات المالية حيث فقد "مؤشر داو جونز" 190 نقطة أي بمقدار 7% ، أما في طوكيو فقد "مؤشر نيكاي" 647 نقطة، كما أضع "مؤشر فاينشال تايمز"² 142 نقطة³ .

ب . الفرق بين أزمة 1987م وأزمة 1989م :

ويمكن توضيح أسباب إختلاف أزمة 1989م عن أزمة 1987م فيما يلي :⁴

- عدم تنبأهم لأزمة إقتصادية بسبب الظروف المعيشية الحسنة للبلاد .
- إحتكار المستثمرين الصغار لبيع الأوراق المالية خاصة الأسهم ، وعدم السماح للشركات الكبيرة في التدخل في عمليات البيع ، مما أضعف نطاق العمليات التبادلية .
- ارتفاع أسعار الفائدة بشكل غير متوقع .

¹ يوسف أبو فارة ، الأزمات المالية والإقتصادية ، المرجع السابق ، ص 76 .

² "مؤشر فاينشال تايمز" : هو مؤشر سوق لندن للأوراق المالية ، وهو من أشهر المؤشرات العالمية يقوم بقياس التغيرات في متوسط قيم أسهم ثلاثين شركة كبرى التي تقود السوق وإتجاهاتها يومياً ذات النشاط الصناعي والتجاري والمسجلة في بورصة لندن . أنظر: نورين بومدين ، صناعة الهندسة المالية وأثرها في تطوير الأسواق المالية العربية ، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف (الجزائر) ، 2014-2015 ، (غير منشورة) ، ص 34 .

³ عقبة عبد اللاوي ، محمد الخطيب نمر ، «قياس الآثار التبادلية بين التكتلات الإقتصادية والأزمات المالية "حالة المكسيك ضمن تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية للفترة 1980-2012"» ، في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد6 ، الجزائر ، 2014 ، ص م [57 - 74] ، ص 60 .

⁴ فريد كورتل ، «الأزمة المالية العالمية وأثرها على الإقتصاديات العربية» ، في مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية المحكمة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سكيكدة ، الجزائر ، (د - س) ، ص 6 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000 م وأثرها على الإقتصاد

العالمي .

● إنخفاض أسعار الأسهم بسبب تهافت المستثمرين على بيع أسهمهم عام 1987م ، أما عام 1989م فقد إنخفضت الأسعار وهدئت الأسواق بسبب تباطء المستثمرين في عملية بيع الأسهم .

● عدم تدخل الحكومة الأمريكية في إيجاد حل للأزمة عام 1987م ، مما زاد ذلك من حدتها ، أما عام 1989م فقد سارعت الحكومة بالتدخل وإيجاد حل للحد من الأزمة ، عن طريق إيقاف عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير من السيولة .

في الأخير نرى أن أزمة الإثنين الأسود لعام 1987م قد لحقت بها أزمة أخرى تمثلت في أزمة الجمعة اليتيمة في عام 1989م ، ويرجع سبب حدوثها إلى إرتفاع أسعار التجزئة والجملة في الولايات المتحدة الأمريكية بنسب كبيرة ترافقها إرتفاع أسعار الفائدة ، مما نتج عنها إنهيار العديد من المؤشرات في العديد من البلدان ، وقد تم التفريق بين هاتين الأزميتين على حسب الظروف التي وقعت فيها الأزمة فمثلاً نجد أن الحكومة الأمريكية قد تدخلت في أزمة 1989م من أجل إيجاد حل سريع يخرجها من أزميتها من خلال إيقافها لعمليات البيع الكبيرة على عكس أزمة 1987م التي لم تحاول الحكومة التدخل لإخراجها من أزميتها .

ثالثاً : الأزمات الاقتصادية 1994م - 1999م :

لقد شهدت الفترة المنحصرة بين عامي 1994م و1999م موجة من الأزمات التي مست أسواق الأوراق المالية الناشئة¹ لمجموعة الدول النامية ، متمثلة في الأزمات التالية :

1. أزمة المكسيك (1994-1995) :

أ . **ظروف حدوث الأزمة :** المكسيك دولة في جنوب أمريكا اللاتينية تحدها الولايات المتحدة الأمريكية وهندوراس البريطانية وغواتيمالا والمحيط الهادئ وخليج المكسيك (المحيط الأطلسي) ، تبلغ مساحتها 1972547 كلم 2 ، عاصمتها مكسيكو .²

شهدت في بداية التسعينات فترة تحرير في سوقها المالي ، وذلك لإ اعتمادها على إزالة القيود على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ، إضافة إلى خوصصة المؤسسات العامة ورفع القيود على التجارة الخارجية ،³ حيث أدت هذه الإصلاحات الاقتصادية إلى إنخفاض كبير في معدل التضخم وتحسين في ميزان المدفوعات وهذا يعود إلى إرتباط العملة المكسيكية بالدولار الأمريكي مما أدى إلى إرتفاع العملة المكسيكية بحوالي 35% بين جانفي 1990م وديسمبر 1933م كنتيجة للتحسن الإقتصادي ، كذلك زادت التدفقات الرأسمالية على المكسيك فنتج عنها إرتفاع كبير في إحتياطي النقد الأجنبي الذي وصل إلى 25,4 مليار دولار عام 1933م ،⁴ هذا وفق إتفاقية التجارة الحرة

¹ " أسواق الأوراق المالية الناشئة " : هي مجموع الأسواق المتواجدة بالدول النامية ، تشترك جميعها بإرتفاع عوائد الإستثمار فيها وإرتفاع تقلبات أسعارها يمثل فرصاً لتتويع الربح بالنسبة للمستثمرين في الأسواق المتقدمة . أنظر : حسان خبايا ، « دور أسواق الأوراق المالية بالدول العربية في التنمية الاقتصادية » ، في مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة (الجزائر) ، فيفري 2004 ، ص م [18-1] ، ص 3 .

² موريس أسعد شريل ، كمال حنا ، موسوعة بلدان العالم بالأرقام ، دار الفكر العربي ، بيروت (لبنان) ، 1999 ، ص 288 .

³ حسن عطا الرضيع ، « دراسة بحثية بعنوان الأزمات المالية العامة جذورها وأسبابها وتداعياتها وسبل علاجها » ، في مجلة دنيا الوطن ، 2014 ، ص 24 .

⁴ ناجي التوني ، المرجع السابق ، ص 12 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000م وأثرها على الاقتصاد

العالمي .

لأمريكا الشمالية (**النافتا**)¹ ، وبذلك أصبحت المكسيك منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين ،² حيث إستمرت هذه التدفقات الأجنبية إلى غاية عام 1994م ونتيجة لذلك تقلص الفرق بين أسعار الفائدة على الخزينة المكسيكية وأسعار الفائدة على شهادات الإيداع الأمريكية ، هذا ما أدى إلى التوسع في منح الإئتمان من قبل القطاع المالي بشكل كبير حيث قدرت في شهر مارس 1994م ب15,7 مليار بيسو وصولاً إلى 33,5 مليار بيسو في شهر جوان من نفس السنة، فهذا الإرتفاع في الإئتمان أدى إلى إنخفاض في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي لذلك إرتفع عرض النقود بنسبة 18% بينما إرتفع الإئتمان المقدم من القطاع المصرفي للقطاع الخاص بحوالي 32% .³

لقد واجهت العملة المكسيكية " البيسو " خلال الربع الثاني من عام 1994م ضغوطاً بسبب الزيادة الكبيرة في الإئتمان المحلي والزيادة في النفقات العامة وبعض الإضطرابات السياسية وحوادث الشغب مما أدى إلى إنخفاض الإحتياطي الأجنبي بين مارس وجوان من 26,8 إلى 16,9 مليار دولار من نفس السنة . ولذلك عملت السلطات النقدية على رفع أسعار الفائدة وقامت بخفض قيمة البيسو بنسبة 9% مقابل الدولار الأمريكي وذلك لمواجهة خروج رؤوس الأموال ، فبالرغم من هذه الإجراءات إلا أن السلطات النقدية لم تستطع السيطرة على الأوضاع بسبب التدهور في الحساب الجاري والإضطرابات السياسية التي شهدتها المكسيك مع الضغوط المتزايدة على العملة المكسيكية كل هذا أدى إلى خروج رؤوس الأموال بأحجام كبيرة ، ففي 15 ديسمبر 1994م إنخفض الإحتياطي الأجنبي إلى 10 مليار دولار ، وفي 20 ديسمبر قامت السلطات النقدية بتوسيع نطاق تذبذب سعر الصرف إلى 153% وأعلنت دفاعها عن البيسو عند 4 بيسو

¹ " النافتا " : وهي إتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية ، نشأت في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب ، وقد تزامنت هذه الفكرة مع فترة الركود الإقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية ، من أجل إيجاد حل للخروج من دائرة الركود إلى حالة الإنتعاش وبذلك قامت بإنشاء منظمة تجارة حرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وقد بدأ العمل بها في 01 جانفي 1994م وتنتهي في 01 جانفي 2008م . أنظر: مقروس كمال ، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الإقتصادي " دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية " ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص الإقتصاد الدولي ، جامعة فرحات عباس (الجزائر) ، 2013-2014 ، ص ص 86-87 .

² جومو كوامي سوندرام ، القرن العشرين الطويل الإستعمار الإقتصادي الأمريكي لدول العالم الثالث (هيمنة - تنمية غير

متكافئة - تفاوت عالمي) ، تر: محمود كامل ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2015 ، ص 125 .

³ ناجي التوني ، المرجع السابق ، ص 12 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000م وأثرها على الاقتصاد

العالمي .

للدولار ، بالرغم مما قامت به السلطات النقدية إلا أنها لم تستطع المحافظة على قيمة العملة لذلك لجأت المكسيك إلى تبني نظام سعر الصرف المرن يوم 22 ديسمبر 1994م ، فخلال أسبوعين من 20 ديسمبر 1994م إلى 3 جانفي 1995م فقد البيسو حوالي 30% من قيمته كما إرتفعت أسعار الفائدة بنسبة 45% في الأسبوع الثاني من جانفي 1995م ، هذا ما أدى إلى تعرض المكسيك إلى أزمة مالية حادة .¹

ب.أسباب أزمة المكسيك :

لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المكسيكية ويمكننا إجمالها فيما يلي :²

- تطبيق المكسيك لتوصيات صندوق النقد الدولي من أجل تخفيض سعر العملة " البيزو " أمام الدولار الأمريكي بنسبة 13% .
- إتباع سياسة تعويم العملة³ ، حيث أدى إلى إنهيار " البيسو " المكسيكي فأصبح بذلك عرضة للمضاربات المالية نتج عنه هبوط في صافي الإحتياطيات الدولية للمكسيك من 25,5 بليون دولار إلى 6,1 بليون عام 1994م بسبب محاولة التصدي لسلسلة من الهجمات على البيزو .
- تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية غير مشروطة إلى المكسيك حيث كانت في شكل تمويلات غير مباشرة وقصيرة الأجل مما نتج عنها حدوث إضطرابات داخل البلاد .
- زيادة الضرائب ، مما نتج عنه زيادة في تكاليف الإنتاج فإنهارت بذلك أسعار السلع ولم يستطيعوا تسديد إلتزاماتهم تجاه القطاع المصرفي ، فأدى ذلك إلى إنهياره.
- إرتفاع أسعار الفائدة وحجم الديون قصيرة الأجل ، مما أدت إلى إتباع سياسة نقدية مشددة وتوسيع نطاق التدخل في سعر الصرف من أجل المحافظة على إستقرار العملة .⁴

¹ ناجي التوني ، المرجع السابق، ص ص 12 - 13 .

² مها رياض عبد الله ، صندوق النقد الدولي " تقدير إقتصادي إسلامي " ، المعهد العالمي للفك الإسلامي ، (د- س) ، ص 85.

³ " تعويم العملة " : هو جعل سعر العملة مستقل عن العملات الأخرى في السوق العالمي . أنظر : رمزي محمود ، الأزمات المالية والإقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية (مصر) ، 2012 ، ص 24 .

⁴ بلحشر عائشة ، سعر الصرف الحقيقي التوازني " دراسة حالة الدينار الجزائري " ، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،

جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013-2014 ، (غير منشورة) ، ص 101 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000 م وأثرها على الإقتصاد

العالمي .

- التأخر في تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي ، مع ضعف الرقابة على أداء المؤسسات المصرفية في المكسيك .
- الزيادة الكبيرة في معدلات إقتراض القطاع الخاص من الأسواق الخارجية .
- نقص المتخصصين المصرفيين في مؤسسات الدولة .
- غياب الشفافية في التعاملات المالية .
- عدم إلتزام البنوك بالنسب المتعارف عليها من الإحتياطي كمخصصات من العملات الصعبة¹ .
- ضعف النظم المالية المتسمة بعدم كفاية الإشراف واللوائح التنظيمية .
- تدفق رؤوس الأموال المفاجيء إلى الخارج على نطاق واسع ، وتوقف رؤوس الأموال إلى الداخل أدى إلى أزمة عميقة في النظم المالية الداخلية على نحو هدد إستقرار القطاعات الإنتاجية² .
- إلغاء تدخل الدولة في الإقتصاد ، حيث بيع حوالي ألف مشروع حكومي لصالح القطاع الخاص³ .
- ج . نتائج الأزمة المكسيكية : لقد نتج عن الأزمة المكسيكية مايلي⁴ :
 - خسارة 2,4 مليون فرصة عمل خلال نصف عام ، مما أدى إلى بطالة كبيرة شملت كل القطاعات .
 - تقلص الناتج الإجمالي إلى 10% و إرتفاع معدل التضخم إلى 35% .
 - إنخفاض الرقابة على الصرف الأجنبي .

¹ يوسف أبو فارة ، الأزمات المالية والإقتصادية ، المرجع السابق ، ص 82 .

² عماد صالح سلام ، المرجع السابق ، ص ص 314 ، 315 .

³ ليستر تورو ، إدارة أزمة الرأسمالية ، إصدار الشركة العربية للإعلام العلمي ، القاهرة (مصر) ، 1996 ، ص 8 .

⁴ زهية كواش ، فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة ، الأزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة ، الملتقى الدولي الثاني بجامعة خميس

مليانة ، يومي 5-6 ماي 2009 ، ص ص 9 - 10 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000 م وأثرها على الإقتصاد العالمي .

د. آثار الأزمة المكسيكية :

لقد نتج عن الأزمة المكسيكية آثاراً مست الجانب الداخلي والجانب الخارجي للبلاد تمثلت هذه الآثار في :¹

- على المستوى الداخلي :

- تعرض إقتصاد البرازيل للكساد مما إضطرها إلى إتباع سياسة تقشفية من أجل التخلص من عجز ميزانية الدولة .
- تراجع التصنيف الإئتماني للبنوك المكسيكية على المستوى بسبب إنخفاض قيمة البيزو .
- لجوء البنوك المكسيكية إلى الإستدانة من البنك المركزي أموالاً ضخمة من أجل دفع إلتزاماتها الخارجية بالعملة الصعبة ، مما نتج عنها إنخفاض جودة الأصول للبنوك المكسيكية .

- على المستوى الخارجي :

- تعرض البورصات وأسواق المال في بلدان أمريكا اللاتينية إلى إضطرابات مالية .
- تزايد الشكوك حول مقدرة المكسيك على تسديد ديونها الخارجية ، مما نتج عنها تدهور قيمة العملات في الأسواق المالية في البلدان الخارجية كسنغافورة ، لندن ، نيويورك بداية من 12/01/1995م ، وأهم هذه العملات التي تعرضت للإنخفاض هي الباهت التايلندي والبيزو الأرجنتيني .
- سحب المستثمرين لأوراقهم المالية من الدول النامية ، فأدى ذلك إلى إنخفاض عملات الدول في الأسواق الناشئة .

¹ بن ناصر محمد ، الأزمات المالية ، محاضرة ألقيت في كلية العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة (الجزائر) ، 2015-2016 ، ص ص 75 - 76 .

هـ. بعض المعالجات للخروج من الأزمة :

لقد أدركت الحكومة المكسيكية بأنها واقعة في مأزق وجب الخروج منه بسبب الأزمة المالية التي مستها ولذلك وجب عليها إيجاد حل للتخلص منها والوقوف بإقتصادها مرة أخرى ، فقامت بمجموعة من الإجراءات والتدابير لمنع إنهيار القطاع المالي والإنتاجي وقد تمثلت هذه الإجراءات في:¹

قامت السلطات المكسيكية بالتفاوض مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي² والبنك الدولي³ من أجل تقديم دعم مالي يساعدها في مواصلة دفع إلتزاماتها الخارجية للبلاد وذلك لتجنب إنتشار الأزمة المكسيكية إلى الخارج . ولذلك قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة " بيل كلنتون " ⁴ بتقديم دعم مالي تمثل في منحه لها قرض بلغ مقداره 20 بليون دولار، فكان هذا جزء من خطة إنقاذ دولية للإقتصاد المكسيكي .

أما صندوق النقد الدولي فقد قدم قرض عاجل أعلن عنه في 1 فبراير 1995م أي بعد حوالي شهر من حدوث الأزمة بلغت قيمته حوالي 17,8 بليون دولار .

كذلك قام البنك المركزي بتوفير سيولة من النقد الأجنبي للمصارف التجارية لمنعها من التأخير في سداد إلتزاماتها الأجنبية ، وسماحه بمشاركة الأجانب في رؤوس أموال المصارف .

¹ مها رياض عبد الله ، المرجع السابق ، ص 86 .

² "صندوق النقد الدولي" : تأسس سنة 1947م يشرف على الأمور النقدية والسيولة الدولية والمحافظة على إستقرار موازين المدفوعات الدولية وإستقرار أسعار الصرف الأجنبية ، مع إمكانية تقديم مساعدات للدول التي تعاني عجزاً مزمناً في ميزان المدفوعات ، ويبحث أسباب إستمرار الفائض في الدول الأخرى والإشراف على النظام النقدي العالمي الجديد . أنظر: محمد البنا ، قضايا إقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية (مصر) ، 2009 ، ص 67 .

³ " البنك الدولي " : أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمقتضى إتفاق أقرته الدول في (بريتون وودز) سنة 1944م ، وتم التصديق عليه سنة 1945م ، وقد كان الغرض من إنشاء هذا البنك إعانة الدول الأعضاء فيه على تمويل عمليات تعمير المناطق التي دمرتها الحرب من ناحية والنهوض بالمناطق التي ينقصها التقدم من ناحية أخرى . أنظر : يحيى بن نبهان ، معجم مصطلحات التاريخ ، دار يافا العلمية ، عمان ، 2007 ، ص 82 .

⁴ " بيل كلنتون " : ولد يوم 19 أوت 1946م بولاية أركنساس ، أصبح رئيس الثاني والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية عام 1992م ، وتم ترشيحه للمنصب مرة ثانية سنة 1996م ، حيث حقق رضاءاً إقتصادياً كبيراً للبلاد ، وجاء وصوله للسلطة بعد إنهيار الكتلة الشرقية بزعامة الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم . أنظر: بيل كلنتون ، موسوعة الجزيرة ، على الموقع الإلكتروني : www.aljazeera.net (ت2018/05/27 سا 11:16)

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000 م وأثرها على الاقتصاد

العالمي .

إضافة إلى ذلك قامت الحكومة المكسيكية بتقديم الدعم المالي للبنوك والمقترضين ، وذلك لتجنب حدوث إنهيار واسع المدى للمؤسسات المالية .

لقد كان لهذه الإجراءات دور إيجابي حيث وقف الاقتصاد المكسيكي من جديد ونتج عنه نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5,1% عام 1996م ، وصولاً إلى 7% عام 1997م ، مما أدى إلى إنخفاض معدل البطالة والتضخم ، وإستقرار أسعار الصرف ، وخفض العجز في الحساب الجاري ، وزاد معدل الإدخار المحلي .¹

نخلص إلى القول أن الأزمة المكسيكية التي حدثت عام 1994م وانتهت عام 1995م هي أزمة هروب رؤوس الأموال بسبب إعتماها على سياسة تعويم العملة المكسيكية والحرية الاقتصادية غير مشروطة ، فنتج عن ذلك إنهيار لعملتها البيسو المكسيكي فأدت بذلك إلى حصول عجز في ميزان مدفوعاتها وبالتالي تولدت عن ذلك آثار حادة على المستوى الداخلي والخارجي للبلاد ، وبذلك وجدت الحكومة نفسها في مأزق جعلها تبحث عن حل يخرجها من أزمتها ، وبذلك قامت بوضع مجموعة من التدابير والإجراءات التي تساعدها على بناء إقتصادها من جديد فقامت بطلب مساعدات مالية من الخارج من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبذلك إستطاعت أن تتخطى هذه المرحلة الصعبة من الأزمة .

2 . أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997م :

أ. **ظروف حدوث الأزمة :** جنوب شرق آسيا هي مجموعة البلدان التي تقع جنوب بلاد الصين تحدها من الشرق شبه القارة الهندية والمحاطة ببحر الصين والجزء الجنوبي الغربي المحيط الهادي ومن الغرب المحيط الهندي وخليج البنجال ، وهي تضم الدول التالية (بورما ، تايلندا ، لاوس ، كمبوديا ، فيتنام ، مالايسيا ، سنغافورة ، أندونيسيا ، الفلبين) ، وبذلك فهي ملتقى العديد من الحضارات ، تبلغ مساحتها حوالي 4 مليون كلم².

لقد إستطاعت الدول الآسيوية تحقيق معدلات نمو عالية جداً وأصبحت تعرف بالدول الصناعية الجديدة وأطلق عليها إسم " النمر الآسيوية " وهي (كوريا ، تايبان ، هونغ كونغ ، سنغافورة) ثم لحقت بهم (مالايزيا ، أندونيسيا ، تايلندا) ، وقد إعتمدت هذه الدول على سياسة

¹ عماد صالح سلام ، المرجع السابق ، ص ص 315 - 316 .

² فايز صالح أبو جابر ، الإستعمار في جنوب شرقي آسيا ، دار البشير ، عمان ، 1990 ، ص ص 5 - 8 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000 م وأثرها على الاقتصاد

العالمي .

الإندماج في الأسواق العالمية ، فقامت بتصدير السلع الصناعية إلى السوق العالمية فكان تصديرها موجهاً بالأخص إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، وقد إستمر نجاح هذه الدول ما يقارب ثلاثة عقود حتى واجهتها أزمة مالية حادة عام 1997م ،¹ حيث شهدت الأسواق المالية لهذه الدول إنهياراً كبيراً في الإثنين الثاني من أكتوبر عام 1997م ، وأطلق عليه يوم الإثنين المجنون ، حيث ابتدأت هذه الأزمة من تايلندا ثم إنتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة ، حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد ، فإنخفض مؤشر « Hang Sang » بنحو 1211 نقطة لأول مرة أكثر من ثلاثين سنة ، إضافة إلى إنخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة ، دون أن يكون متوقعاً إنهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة وبتلك السرعة نظراً لما تمتعت به إقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة وكانت تتراوح ما بين 7% و 8% كمتوسط إضافة إلى تنوع قاعدتها التصديرية، وإندماج أسواقها وإقتصادياتها في الأسواق العالمية .²

ب . أسباب الأزمة الآسيوية :

من أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة نجد :³

- إنخفاض حاد في عملات دول جنوب شرق آسيا بداية بإنخفاض العملة التايلندية (Bahat) لإعتمادها على سعر الصرف الثابت وزيادة الإقراض الخارجي .
- وجود الإختلالات الهيكلية في إقتصادات بلدان جنوب شرق آسيا ، حيث أنها إنحازت إلى التصنيع من أجل التصدير لتحقيق النمو ، ومعتمدة في ذلك على دخول الإستثمارات الأجنبية من الخارج أو الحصول على قروض خارجية ، مما أوصل تلك البلدان إلى الإفراط في الإستثمار ، يقابله عدم الكشف عن إحتياطات تلك البلدان من العملات الأجنبية.
- إرتفاع نسب التضخم في هذه البلدان خلال فترة قصيرة وعدم قدرة الحكومات السيطرة عليه والحد منه.
- التحول السريع من إقتصاد مغلق في الأسواق الصاعدة إلى إقتصاد مفتوح .

¹ حازم البيلوي ، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر ، عالم المعرفة ، الكويت ، 2000 ، ص ص 95- 96 .

² إيمان محمود عبد اللطيف ، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والإستراتيجيات اللازمة لمواجهتها ، مذكرة دكتوراه في

الإقتصاد العام ، جامعة سانت كليمنتس العالمية ، العراق ، 2011 ، ص 86 .

³ وليد أحمد صافي ، المرجع السابق ، ص ص 9 - 10 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000م وأثرها على الإقتصاد

العالمي .

- قيام الشركات والبنوك بالإقراض بإحجام كبيرة رفعت المديونية .
- تصادم سعر الصرف مع حرية حركة رؤوس الأموال ، أدى إلى تقسيم العملات بأكثر من قيمتها¹ .
- توسيع التعامل بالمشقات المالية ، فتح المجال واسعاً للمضاربات المحفوفة بالمخاطر .
- نقص الشفافية خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للإحتياجات الدولية للبلدان المعنية من النقد الأجنبي ، مما تسبب في فقدان كبير للثقة ، وهروب رأس المال للخارج² .
- كثرة تدفق رؤوس الأموال نحو هذه البلدان بسبب النمو الإقتصادي المرتفع ، والإستقرار السياسي وإلغاء أوجه الرقابة على حركة رؤوس الأموال . (أنظر الجدول 02)
- منح قروض للقطاع الخاص دون ضمانات كافية .
- ضعف الجهاز المصرفي والمالي وعدم القدرة على تطويره ، بالإضافة إلى إنسحاب الحكومة من القطاع المصرفي نتج عنه عدم كفاءة التخصيص المحلي للموارد الأجنبية .
- حرية البنوك في الإقتراض من الأسواق العالمية بأسعار فائدة منخفضة مما أدى إلى زيادة الإنفاق .
- الإعتماد في تمويل العجز في الموازنة العامة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية³ .
- دخول الصين كمنافس قوي لدول منطقة جنوب شرق آسيا في تصدير السلع الصناعية كثيفة العمالة ومنخفضة الأجرة مقارنة بدول المنطقة ، إضافة إلى ذلك في سنة 1994م قامت الصين بتخفيض عملتها بنسبة 40% إتجاه الدولار .
- تراجع القدرة التنافسية لإقتصاديات دول جنوب شرق آسيا بسبب إرتفاع الدولار الأمريكي بداية من عام 1996 ، مما أضعف القدرة التنافسية لإقتصاديات المنطقة التي تربط عملاتها بالدولار

¹ سكيمة حملوي ، واقع التكتلات الإقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة " دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية- دول الغرب العربي- " ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر) ، 2011-2012، (غير منشورة) ، ص ص 74 - 75 .

² أحمد محمد أحمد أبو طه ، المرجع السابق ، ص ص 93 - 94 .

³ نور محمد فواز العقاد ، الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف 'دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري' ، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال ، كلية الإقتصاد ، جامعة دمشق ، 2014، (غير منشورة) ، ص 34 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000 م وأثرها على الإقتصاد

العالمي .

صعوداً وهبوطاً¹ .

● إنتشار الفساد بشكل كبير ، مما تسبب في هبوط حاد في قيمة موجوداتها من الشركات والمصانع والبنوك والعقارات ، ليعود رأس المال نفسه لاحقاً إلى شراء هذه الموجودات بأبخس الأثمان ، وفقدان العملات لقيمتها نتيجة الضغوط التضخمية ، أدت إلى دخول هذه الدول إلى حالة من الركود الإقتصادي² .

● ضعف الإشراف والرقابة الحكومية ، والتي أدت إلى تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة ومدى مقدرتها على إجراء الإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة³ .

● زيادة ما يسمى بالإستثمار السلبي⁴ ، حيث إنتهجت دول جنوب شرق آسيا سياسات إقتصادية تشجع الإدخار وإنخفاض الطلب المحلي والإعتماد على الصادرات كمحرك أساسي للنمو الإقتصادي ، مما أدى إلى إختلال التوازن بين وفرة المدخرات وإنخفاض فرص الإستثمار المنتج .

● إرتفاع أسعار الأسهم والعقارات في بلدان جنوب شرق آسيا يشكل كبير قبل الأزمة ، مما زاد من إمكانية حدوث إنكماش شديد في أسعار الأصول⁵ .

● سوء إدارة أسعار الصرف وسوق العملات ، مع إرتفاع سعر الدولار وبقاء العملات الآسيوية مثبتة ، مما أضعف القدرة التنافسية للسلع الآسيوية أمام الدولار الأمريكي⁶ .

¹ سماعيل فوزي ، طبائية سليمة ، « دور الأزمات المالية في الأسواق الناشئة من 1994-2003 الأسباب والحلول والدروس المستفادة » ، في رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الإقتصاد والعلوم الإدارية ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، العدد 8 ديسمبر 2011 ، الأردن ، [70-119] ، ص ص 79 - 80 .

² رازي محي الدين ، « مسببات الأزمات المالية العالمية ومنعكساتها » ، في مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 29 ، العدد 2 ، 2013 ، ص م [413-431] ص 421 .

³ أكبر عمر محي الدين العياري ، التمويل الدولي ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، دنمارك ، 2009 ، ص 38 .

⁴ " الإستثمار السلبي " : يحدث عندما يتجاوز نمو الاستثمارات معدل زيادة الطلب الداخلي عن الإنتاج المحلي والطلب الخارجي عن الصادرات . أنظر : عماد صالح سلام ، المرجع السابق ، ص 322 .

⁵ المرجع نفسه ، ص ص 322-323 .

⁶ قحطان عبد السعيد ، «الأزمة المالية الآسيوية 1997 ، الأزمة المالية العالمية 2008 ، الأسباب والآثار الدروس المستفادة " دراسة مقارنة " » ، في مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية ، العدد 21 ، 2009 ، ص م [1 - 20] ، ص ص 14-15 .

الفصل الثاني : الأزمات الإقتصادية العالمية بين 1929م -2000م وأثرها على الإقتصاد العالمي .

جدول (02) : صافي تدفقات رأس المال في سبعة دول آسيوية . (نسبة الناتج المحلي الإجمالي %)

البلد	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
تايلندا	عام	10.7	8.7	8.4	8.6	9.3	10.7
	خاص	1.1	0.1	0.2	0.1	0.7	4.9
أندونيسيا	عام	4.6	2.5	3.1	3.9	6.3	1.6
	خاص	1.1	1.1	0.9	0.1	-0.2	1.0
كوريا الجنوبية	عام	2.2	2.4	1.6	3.1	4.9	2.8
	خاص	0.1	-0.2	-0.6	-0.1	-0.1	-0.1
ماليزيا	عام	11.2	15.1	17.4	1.5	9.6	4.7
	خاص	0.4	-0.1	-0.6	0.2	-0.1	-0.1
الفلبين	عام	1.6	2	2.6	5	9.8	0.5
	خاص	3.3	1.9	2.3	0.8	1.4	0.8
سنغافورة	عام	1.7	-2.7	9.4	2.5	1.3	-5.5
	خاص	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م

الفصل الثاني : الأزمات الإقتصادية العالمية بين 1929م -2000م وأثرها على الإقتصاد العالمي .

الصين							
عام	1.7	-0.9	4.5	5.6	5.2	4.7	3.7
خاص	0.3	0.8	0.9	0.4	0.3	0.2	-0.1

عن: محمد الهاشمي حجاج ، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية " دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2002-2009 ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية الأسواق ، كلية العلوم الإقتصادية جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011-2012 ، (غير منشورة) ، ص 91.

ج. النتائج :

تمثلت نتائج الأزمة فيما يلي :

▪ الإنخفاض الحاد في ميزان الحساب الجاري التايلندي عام 1997م بنسبة 90% مقارنة بعام 1996م¹.

▪ تدهور أسعار الأسهم في البورصات وإنخفاض قيمة العملات بسبب هروب رؤوس الأموال الكبيرة . (أنظر الجدول 03)²

جدول (03) : إنخفاض قيمة العملات وهبوط أسعار الأسهم في بعض البلدان الآسيوية .

الدولة	إنخفاض قيمة العملات مقابل الدولار	تغيرات في مؤشر أسعار الأسهم
أندونيسيا	%93.1	- 81.74%
تايلندا	%87.09	- 48.37%
كوريا الجنوبية	%83.04	- 63.06%
ماليزيا	%55.43	- 58.41%
الفلبين	%51.37	- 49.17%

¹ Grises financières dans les pays en développement opigines ,Sêgnon Tovignon Aguey , université du Quéfec à Montréal, du doctorat en économique,Spécificités et résolutions, Août2015, p34.

² سكينه حملوي ، المرجع السابق ، ص 75 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000م وأثرها على الإقتصاد العالمي .

- عن: عماد صالح سلام ، المرجع السابق ، ص 325 .
- خسارة حوالي 600 مليار دولار أو ما يساوي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي لدول جنوب شرق آسيا .
 - زعزعة ثقة المستثمرين حول تدهور إقتصاد دول جنوب شرق آسيا ، مما أدى بهم إلى المسارعة في بيع أسهمهم لتقليل خسائرهم ، هذا ما نتج عنه تدهور قيمة الأسهم في دول جنوب شرق آسيا .
 - الإنسحاب المفاجيء لرؤوس الأموال الأجنبية من دول جنوب شرق آسيا ، مما عرقل مسيرة النمو الإقتصادي المحلي .
 - إرتفاع نسب البطالة والتضخم بسبب إفلاس وإنهيار العديد من البنوك والشركات.¹ (أنظر الجدول 04)
 - أثرت هذه الأزمة على باقي الدول الآسيوية المجاورة لتايلندا كالفلبين ، وأندونيسيا ، كوريا الجنوبية وغيرها .
 - تزايد حجم الدين الخارجي لدول جنوب شرق آسيا إلى أن بلغ 180% من حجم إجمالي الناتج المحلي لها .²

¹ أحميمة خالد ، أزمة الديون السيادية الأوربية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي " دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011 " ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر) ، 2012-2013 ، (غير منشورة) ، ص ص 18- 19 .

²مراد رايق رشيد عوده ، أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة رؤية إسلامية ، رابطة العالم الإسلامي ، فلسطين ، (د - س) ، ص 8 .

الفصل الثاني : الأزمات الإقتصادية العالمية بين 1929م -2000م وأثرها على الإقتصاد العالمي .

الجدول (04) : جدول يوضح الإرتفاع الكبير في نسبة البطالة لبعض الدول الآسيوية خلال فترة 1997م - 1999 م .

البلد	1997م	1999م
هونغ كونغ	2,4%	5,8%
أندونيسيا	4,9%	15,0%
كوريا	2,3%	8,5%
ماليزيا	2,6%	5,2%
سنغافورة	1,8%	4,5%
تايلندا	2,2%	6,0%

عن: رازي محي الدين ، المرجع السابق ، ص 91 .

نستخلص من خلال الجدول أن نسبة البطالة في الدول الآسيوية بين الفترة 1997م - 1999م قد إزدادت بنسب كبيرة تفوق النسب التي كانت عليها وقت الأزمة ، فمثلاً نجد أن دولة أندونيسيا قد تأثرت بالأزمة بصفة كبيرة حيث بلغت نسبة البطالة في سنة الأزمة 1997م قد بلغت 4,9% لتصل إلى 15,0 عام 1999م .

د . آثار أزمة دول جنوب شرق آسيا :

لقد أدت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا إلى إلحاق العديد من الضرر على المستوى الإقتصادي والسياسي والإجتماعي لهذه الدول وكذلك أثرت على الإقتصاديات العالمية للدول المتطورة والنامية ، وتمثلت هذه الآثار في :

- آثار الأزمة على صعيد الدول المعنية (دول جنوب شرق آسيا) :

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000م وأثرها على الإقتصاد

العالمي .

ترتبت على الأزمة الآسيوية آثار إقتصادية وإجتماعية بعيدة المدى على دول جنوب شرق آسيا تمثلت في :¹

- تراجع معدلات نمو الناتج المحلي بسبب تراجع في الطلب المحلي وانخفاض معدل إستغلال الطاقات الإنتاجية في الأنشطة الإقتصادية المختلفة .
- أثرت الأزمة في دول جنوب شرق آسيا في إنتشار ظاهرة الفقر والأمراض بسبب سوء التغذية وتراجع الإنفاق العام على قطاع الصحة والتعليم .
- عانت معظم دول جنوب شرق آسيا من البطالة وقد إختلفت درجة حدتها من دولة إلى أخرى فمثلاً في تايلندا زادت نسبة البطالة ب50% عما كانت عليه في بداية الأزمة لتصل إلى 1,5 مليون نسمة عام 1998م وفي نفس السنة وصلت نسبة البطالة في كوريا إلى 7% من إجمالي اليد العاملة ، وقد نتج عن هذه النسب إنخفاض في معدلات الأجور وإنخفاض في مستويات المعيشة والتغذية وزيادة معدلات الجريمة والعنف .
- هبوط حاد في عائد الإستثمار ، وفي حجم التدفقات الإستثمارية الأجنبية ، بسبب فقدان المنطقة لخصائص الجذب والإستقطاب التي كانت تمتلكها هذه الدول .
- توجه التدفقات الإستثمارية الأجنبية من دول جنوب شرق آسيا إلى دول في أوربا الشرقية وفي الشرق الأوسط ، وبذلك إنتهى عصر التدفقات الأجنبية لدول جنوب شرق آسيا .²
- تدهور أسعار الأسهم في البورصات الآسيوية ، خاصة بورصة أندونيسيا وتايلندا وكوريا الجنوبية وماليزيا والفلبين ، مثال ذلك هبوط قيمة الأسهم في بورصة ماليزيا بحوالي 41,5% في 11 جويلية 1998م ، كما تعرض سوق الأسهم في بورصة هونغ كونغ إلى إنخفاض حاد بلغ نحو 765,3 نقطة أي بنسبة 6% في يوم واحد في 22 أكتوبر 1997م .³

¹ عمرو محي الدين ، أزمة النمر الآسيوية ، الجذور والآليات والدروس المستفادة ، دار الشروق ، القاهرة (مصر) ، 2000 ، ص ص 220 - 225 .

¹ طالبى صلاح الدين ، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2009-2010 ، (غير منشورة) ، ص 136 .

³ محمد الهاشمي حجاج ، المرجع السابق ، ص 90 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000 م وأثرها على الاقتصاد

العالمي .

● إنخفاض في قيمة العملة الأندونيسية وما لحقها من عجز في الميزان التجاري وإرتفاع المديونية الخارجية ، نتيجة الإضطرابات الاقتصادية والسياسية لدول جنوب شرق آسيا . أما في كوريا فقد إنخفضت قيمتها بسبب المضاربات على سعر العملة وزيادة الضغوط على سعر الصرف (الون الكوري) ، وفي نفس الفترة إنخفضت كذلك العملة الفلبينية ثم تبعتهم جميع دول جنوب شرق آسيا .¹

-آثار الأزمة على الصعيد العالمي :

لقد تأثرت بلدان العالم بسبب الأزمة المالية التي أصابت بلدان جنوب شرق آسيا لكن تأثيرها كان على حسب قوة كل دولة أي بدرجات متفاوتة ، حيث كانت اليابان أكبر المتضررين من هذه الأزمة لأن 20 % من صادراتها توجه إلى دول الآسيان² ، وفي نفس الوقت تستورد اليابان من هذه الدول حوالي 17 % ، وبذلك نتيجة هذا الترابط تأثرت اليابان بأزمة دول جنوب شرق آسيا حيث إنخفضت العملة اليابانية أمام الدولار ، فقدت بذلك قدرتها التنافسية للسلع اليابانية في السوق فأنخفض ناتجها المحلي الإجمالي بنحو 2,5% .³

أما الولايات المتحدة الأمريكية فكان تأثير الأزمة عليها قاسياً على صادراتها ، لأنها فقدت قدرتها التنافسية في أسواق دول جنوب شرق آسيا ، حيث إنخفض ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 2% عام 1998م ، وهذا الهبوط في الصادرات أدى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات التجاري حيث إرتفعت نسبة العجز من 110 بليون دولار أمريكي عام 1997م إلى 176,1 بليون دولار أمريكي عام 1998م ، كما تأثرت دول الإتحاد الأوربي بالأزمة الآسيوية ، فكانت درجة تأثيرها قليلة أمام الدول التي سبقتها وذلك لضعف الروابط التجارية بين الإتحاد الأوربي ودول الأزمة ،

¹ زهية كواش ، بن حاج جيلالي معراوة ، المرجع السابق ، ص 11 .

² " دول الآسيان " : نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي سنة 1967م حيث تمثل أغلب دول جنوب شرق آسيا والتي تسمى النمر الآسيوية وهي ماليزيا ، أندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، تاوان ، سنغافورة ، ... حيث ركزت هذه الدول على التنسيق السياسي بينها من أجل التعاون الإقتصادي الإقليمي بين الدول الأعضاء . أنظر: خالفي علي ، رميدي عبد الوهاب ، « رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة » ، في مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 6 ، الجزائر ، ص م [81-94] ، ص 82 . وأنظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ، عربي - إنجليزي ، (د- ن) ، (د- س) ، ص ص 380 - 381 .

³ بوزيدي جمال ، دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد بوقرة ،

بومرداس (الجزائر) ، 2001-2002 (غير منشورة) ، ص 366 .

حيث إنخفض متوسط معدل التضخم السنوي في دول الإتحاد الأوربي من 1,9% عام 1997م إلى 1,7% سنة 1998م ، كما تأثر فائض ميزان مدفوعات الإتحاد الأوربي من 123,3 بليون دولار أمريكي عام 1997م إلى 96,6% بليون دولار أمريكي عام 1998م.¹ أما عن تأثير الأزمة على الدول العربية فقد كانت أكثر الدول العربية تأثراً بها هي الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام ومنتجاته ، وذلك من خلال تراجع كل من الناتج المحلي النفطي وحصيلة الصادرات النفطية التي تمثل في هذه الدول ما يزيد على 85% من صادراتها بإستثناء جمهورية مصر العربية لأن صادراتها النفطية تمثل 25% من جملة صادراتها .²

هـ . بعض المعالجات للخروج من الأزمة :

قام صندوق النقد الدولي بتقديم مليارات الدولارات للبلدان النامية المتأثرة بالأزمة مقابل إعادة هيكلة هذه الدول لإقتصادها في كافة المجالات ، مثال ذلك ماقامت به تايلاندا من إجراءات حيث عمدت السلطات النقدية بإغلاق المؤسسات الفاشلة وتقوية المؤسسات الأخرى القابلة للتحسن ، كذلك حلت مشكلة ديونها الخارجية ، وقامت بتخفيض وارداتها وتحسين الحساب الجاري للدولة .³ يمكن القول أن أزمة جنوب شرق آسيا التي حدثت عام 1997م بدأت من بلد واحد وهو تايلندا ونظراً للإرتباط الوثيق بين الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) من أجل التعاون الإقتصادي الإقليمي ، تم إنتشارها إلى باقي الدول الأخرى فأدت إلى إنخفاض حاد في عملات دول جنوب شرق آسيا ، هذا ماجعل البنوك تتوسع في عملية الإقراض الخارجي وبذلك دخلت إستثمارات لمجموعة الدول الأجنبية إلى هذه البلدان ، فتحول بعد ذلك إقتصاد سوقها المغلق إلى إقتصاد مفتوح ، ومع ضعف الرقابة وانعدامها إنتشر الفساد في السوق الآسيوية ، فنتج عن ذلك أن تراجعت إقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، هذا ما أفقدها قيمة موجودة من الشركات والمصانع والبنوك والعقارات فدخلت بعد ذلك إلى حالة ركود إقتصادي نجم عنه إنهيار العملة المحلية للبلاد وهروب رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة الهلع الذي مس هذه الأسواق ، هذا ما

¹ عمرو محي الدين ، المرجع السابق ، ص ص 230-232 .

² عمرو محي الدين ، المرجع السابق ، ص 233 .

³ نادبة بلوغي ، المرجع السابق ، ص 33 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000 م وأثرها على الإقتصاد

العالمي .

ولد آثاراً حادة على صعيد الدول المعنية لدول جنوب شرق آسيا وعلى الصعيد العالمي كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوربي ، حيث كان تأثيرها على حسب قوة كل دولة أي بدرجات متفاوتة ، مما اضطر بذلك هذه الدول أن تبحث على حلول تخرجها من أزمتها ، وذلك عن طريق مساعدات خارجية من الدول الأجنبية تمنح للدول الأعضاء من أجل الخروج من أزمتها وبذلك توقض إقتصادها من جديد .

3 . الأزمة الروسية 1998م والأزمة البرازيلية 1999م :

3-1 : الأزمة الروسية 1998م:

أ. ظروف حدوث الأزمة : روسيا هي دولة في قارة أوربا يحدها من الشمال المحيط القطبي الشمالي ، ومن الشرق المحيط الهادي ، ومن الجنوب منغوليا وكازاخستان والصين ، ومن الغرب فنلندا و لاتفيا وبيلاروسيا وأكرانيا ،¹ وهي تمثل كذلك أكبر دولة في العالم من حيث المساحة حيث تبلغ حوالي 18,5 كلم²، أما عدد سكانها فيبلغ 150 مليون نسمة ، وهي دولة متعدد الأعراق والثقافات ، وبذلك فهي تضم 21 جمهورية أساسها تجمعات ثقافية .²

لقد إتمدت روسيا في سياستها على منح الحرية للتجار ، حيث نفذت هذه السياسة عام 1990م فقامت بتقديم للتجار الروس فرصة تطوير إستراتيجية نهب صناعات البلاد من خلال نقل فائض صناعات البلاد إلى الوسطاء والرأسمال الأجنبي،³ وفي أواخر عام 1991م تطور الإقتصاد الروسي سياسياً و إقتصادياً حيث تمت الإطاحة بالإتحاد السوفياتي رسمياً فأسقط بذلك " غورباتشوف " ⁴ عن الحكم وبالبريسترويكا والإشتراكية إقتصادياً ، وبذلك تحولت روسيا

¹ محمد الجابري ، موسوعة دول العالم " حقائق وأرقام " ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة (مصر) ، 2000 ، ص 142 .

² محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة " دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، 2010 ، ص 307 .

³ سمير أمين ، الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين ، تر: فهمية شرف الدين ، دار الفرابي، بيروت (لبنان) ، 2002 ، ص 36 .

⁴ " غورباتشوف ميخائيل " : آخر رئيس للإتحاد السوفياتي وهو رجل دولة سوفياتي وزعيم الحزب الشيوعي تولى رئاسة الإتحاد بساعات ، وقد سعى منذ بدايته إلى الشروع بإصلاحات واسعة وإلى العمل على تحديث الإقتصاد السوفياتي بعد وفاة تشيرنينكو السوفييتي ، وإلى تجديد الطاقم القيادي في الحزب وفي الدولة . أنظر: عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج 4 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت (لبنان) ، 1985 ، ص 372 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000م وأثرها على الاقتصاد

العالمي .

الإتحادية من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي ، معتمدة في ذلك على برنامج للإصلاح الإقتصادي تضمن التخلي عن نظام الأوامر والتوجه إلى إقتصاد السوق ، إلا أن هذا التحول السريع لم يمهد للتغيير وبذلك نتجت عنه أزمة إقتصادية أطاحت بهذا النظام الجديد.¹ إنطلقت الأزمة في أوت 1998م وأصبحت بذلك روسيا محور الأزمة المالية التي أصابت إقتصاديات البلدان الناشئة بدلاً من آسيا ، حيث تعرضت روسيا لضغوطات متكررة في أسواقها المالية منذ الأزمة الآسيوية لعام 1997م التي نقلت عدواها إلى الدول المجاورة لها كروسيا ، حيث أثرت عليها بالسلب فانخفضت بذلك أسعار النفط على ميزان المعاملات الخارجية لروسيا ، وأصبحت تعتمد على التدفقات الأجنبية قصيرة الأجل وبذلك أصبحت الأزمة الروسية نتاج تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية مما جعلت روسيا تدخل في مشكلات اقتصادية ، وبذلك تخلت عن سياساتها الإصلاحية و استبدلتها بسياسات اقتصادية أخرى اتسمت بالتدخل في قوى السوق ، ووضع قيود على الأسعار و واردات السلع و انتقال رؤوس الأموال ،² وشملت هذه العوامل تصاعد عجز في الموازنة العامة وعجز الحكومة عن تسديد ديونها قصيرة الأجل في آجالها المحددة بسبب الفوائد المرتفعة للتسديد والتي بلغت حوالي 50% من الإيرادات العامة ،³ إضافة إلى ذلك هروب رؤوس الأموال إلى الخارج حيث بلغت تقديراتها حوالي 300 مليار دولار عام 1998م ، وبذلك انتشرت حالات الإفلاس في المؤسسات الروسية أدت إلى إغلاق نحو 600 بنك، وتأجيل دفع مدخرات المواطنين لمدة 5 سنوات ، وبذلك عملت الدولة إلى التوسع في الدين العام بأسعار فائدة مرتفعة جداً لتغطية العجز المتزايد . كذلك أدى تقادم عجز الموازنة العامة وانخفاض النمو الاقتصادي و ارتفاع التضخم إلى تدافع الأفراد والمؤسسات للتخلي عن عملتهم المحلية و استبدالها بالدولار الأمريكي ، هذا ما أدى إلى زيادة حدة الضغوط على سعر الصرف و ارتفاع تكلفة الواردات الروسية ، و حدوث عجز في ميزان المدفوعات ، هذا ما نتج عنه تخلي الدولة عن دعمها للروبل الروسي . إضافة إلى الهبوط الكبير في أسعار الأسهم و السندات ، وتراجع المستوى العام لمؤشرات الأداء في سوق موسكو للأسهم بنسبة 15% عام 1998م .وأخيراً

¹ نادية العقون ، المرجع السابق ، ص 108 .

² عماد صالح سلام ، المرجع السابق ، ص 330 .

³ عمرو محي الدين ، ، المرجع السابق ، ص 250 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000 م وأثرها على الإقتصاد

العالمي .

قامت روسيا بتعليق مدفوعات الدين الخارجي لمدة 90 يوم ، وحظر الاستثمار الأجنبي في البلاد ، مما أدى إلى إنهيار الثقة التي بنتها روسيا لدى المستثمرين المحليين والأجانب ، الأمر الذي انعكس على إنهيار البورصة .¹

ب.أسباب تفاقم الأزمة الروسية :

لقد تضافرت مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة الروسية تمثلت في :²

- عدم التدرج في عملية الإصلاح الإقتصادي .
- تضارب التصريحات حول جدية تنفيذ السياسات الإقتصادية المعلنة .
- إنتشار الفساد والجريمة في المجتمع .
- انخفاض أسعار البترول التي أثرت على تراجع حصيلة الصادرات الروسية بالعملات الحرة .
- انخفاض احتياطي العملات الأجنبية .
- تدهور قيمة العملة الوطنية " الروبل " بسبب قيام المصارف بالمضاربة عليها .
- إندفاع الأفراد لسحب مدخراتهم من المصارف وتحويلها إلى عملات أجنبية أخرى وخاصة الدولار الأمريكي .

- إنسحاب المستثمرين من بلدان الأسواق الناشئة .
- إعتمادهم بشكل كبير على التدفقات الأجنبية قصيرة الأجل .
- عدم توافر المساعدات من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في علاج الأزمة الروسية .

ج.نتائج الأزمة الروسية : تمثلت في :³

- إنسحاب المستثمرين الأجانب من سوق الأوراق المالية الروسي .
- تراجع قيمة الأسهم بنحو 40% خلال سنة 1998م هذا ما أدى إلى إنهيار البورصة وتدهورها.
- انخفاض قيمة الروبل بنسبة 45% سنة 1999م عما كانت عليه من قبل .

د . آثار الأزمة الروسية على العالم :

¹ عماد صالح سلام ، المرجع السابق ، ص 331 .

² عماد صالح سلام ، المرجع السابق ، ص 332 .

³ محمد محمود المكاوي ، المرجع السابق ، ص 42 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000 م وأثرها على الاقتصاد

العالمي .

إن الأزمة الروسية لم تقف عند الحدود الروسية فقط بل إمتدت آثارها إلى العالم ككل وذلك عن طريق الأسواق المالية العالمية وتمثلت آثارها فيما يلي :¹

● تدهور سعر صرف الروبل وإعادة هيكلة الدين الحكومي أدى إلى خسارة كبيرة للمستثمرين في هذه الأدوات المقومة بالروبل ، وحتى يقوم هؤلاء المستثمرون بالوفاء بالتزاماتهم في مواعيدها فقد اضطروا إلى بيع بعض أدوات الإستثمار والمقومة بعملات أخرى في أسواق أخرى .

● أدت الأزمة الروسية إلى تصاعد الضغوط لبيع الأسهم في أمريكا اللاتينية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل إشباع الحاجة للسيولة .

● بدأت آثار الصدمة الروسية في الأسبوع الأول من سبتمبر 1998م حيث إنخفض مؤشر الأسهم في السوق البرازيلية بحوالي 15% وإنخفض مؤشر سوق الأسهم في فنزويلا بحوالي 19%، هذا ما أدى إلى تصاعد الضغوط لتخفيف عملات الدولتين ، نتج عنه تدهور احتياطي عملاتها .

● أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد تأثر "مؤشر داو جونز" حيث إنخفض بحوالي 512 نقطة في الأسبوع الأول من سبتمبر .

● كذلك قيام العديد من البنوك الأمريكية والأوروبية بالإعلان عن خسائرها في السوق الروسية ، حيث بلغت خسارة المؤسسات المالية الأمريكية في السوق الروسية حوالي 8 بليون دولار حتى نهاية منتصف سبتمبر .

● أطاحت الأزمة الروسية ببعض صناديق التغطية الإستثمارية التي تعاملت في سوق المشتقات المالية كصندوق التغطية الإستثمارية المعروف بإسم (LTCM).

● زيادة الفجوة بين أسعار الفائدة على ديون الدول الناشئة وسندات الخزينة الأمريكية أدى إلى عدم الثقة بين هذه الأسواق .

3-2 : الأزمة البرازيلية 1999م :

أ. ظروف حدوث الأزمة: البرازيل دولة في أمريكا اللاتينية تبلغ مساحتها 8,511,965 كلم وهي تغطي تقريباً نصف مساحة أمريكا اللاتينية ، ويحدها المحيط الأطلنطي من الشرق والجنوب و من الغرب البيرو والإكوادور ، عاصمتها برازيليا وتعتمد البرازيل على نظام الحكم الجمهوري أما

¹ منير إبراهيم الهندي ، المرجع السابق ، ص ص 253-254 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000 م وأثرها على الإقتصاد

العالمي .

ديانته المسيحية بنسبة 90% ، ولغتها الرسمية البرتغالية ، وعملة المحلية هي الريال البرازيلي.¹

لقد نشأت الأزمة البرازيلية يوم 15 جانفي 1999م عندما تخلت البرازيل عن الدفاع عن عملتها الوطنية (الريال البرازيلي) المرتبط بالدولار الأمريكي بعد مرور مايزيد على أربع سنوات ونصف من الدفاع المستمر لسعر الصرف . وقد أدى تعويم الريال البرازيلي إلى إختلالات مالية وإقتصادية بدأت مع الأزمة المالية الآسيوية وتصاعدت حدثها مع الأزمة الروسية ، وبحلول شهر فيفري تفاقمت الأزمة حيث إنخفض سعر صرف الريال البرازيلي بنسبة 35 % في حين وصلت أسعار الفائدة 40%.²

ب.أسباب الأزمة البرازيلية : إن الأزمة البرازيلية كانت نتاج مجموعة من الأسباب نذكرها فيما يلي :³

● إنخفاض إحتياطي النقد الأجنبي بسبب تدخل الحكومة البرازيلية في سوق النقد بحمايته للريال البرازيلي .

● إرتفاع أعباء المديونية ، أدى إلى تفاقم عجز الموازنة وعدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها.

● تشكيك في قدرة الحكومة على تحمل أعباء المديونية ، حيث بلغت ديون البرازيل الخارجية حوالي (148 مليار دولار) وهي أعلى نسبة دين في العالم .

● إرتفاع الواردات وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات .

● إنخفاض الإنتاجية وإرتفاع نسبة البطالة حيث بلغت أعلى نسبة بطالة في العالم .

● هروب المستثمرين المفاجيء من سوق الأسهم البرازيلية .

ج . نتائج الأزمة البرازيلية : تمثلت في :

● إنهيار مؤشر الأسهم بنسبة 40% منذ بداية أغسطس إلى غاية نهاية سبتمبر 1998م .

● فقدت المكسيك حوالي 20 بليون دولار أمريكي من الإحتياطي الدولي لها .⁴

¹ محمد الجابري ، المرجع السابق ، ص 93 .

² عمرو محي الدين ، المرجع السابق ، ص 254 .

³ عماد صالح سلام ، المرجع السابق ، ص 333 .

⁴ عمرو محي الدين ، المرجع السابق ، ص 254 .

● إنهيار البورصة البرازيلية مما أثر ذلك على البورصات العالمية الأخرى كالبورصات الأوربية والأمريكية .¹

د . تأثيرات الأزمة البرازيلية :

يعتبر الإقتصاد البرازيلي أكبر إقتصاد في أمريكا اللاتينية ، وثاني أكبر إقتصاد عالمي ، وبالتالي فإن أي مشكلة تمس إقتصاده فهي في نفس الوقت ستؤثر على الدول المرتبطة بها، لذلك فالأزمة المالية البرازيلية تمثل مشكلة كبيرة للمؤسسات الدولية وللعالم أجمع ، وبالتالي فإن إنهيار البرازيل سوف يولد مشكلات لشركائه التجاريين كالأرجنتين ، كما يمكنه تحويل أزمة دولة ناشئة إلى عبء خطير على الإقتصاد الأمريكي .²

هـ . الإجراءات المتخذة لعلاج الأزمة :

قام صندوق النقد الدولي في نوفمبر 1998م بمجموعة من الإجراءات الوقائية لإنقاذ البرازيل من أزمتها حيث قدمت مبلغاً قدر ب 41,5 بليون دولار أمريكي وفق شروط تتمثل في تطبيق عدد من السياسات المالية ضمن برنامج تقشف شديد ، ولم يمر عام على تطبيق هذه السياسة حتى بدأ التحسن في البلاد لتمهد إلى عودة الإقتصاد من جديد .³

يمكن القول أن الأزمة البرازيل التي نشأت يوم 15 جانفي 1999م كانت نتاج عدوى الأزمة الآسيوية والأزمة الروسية ، حيث أدى تعويم العملة البرازيلية إلى حدوث إختلالات مالية وإقتصادية بسبب عدم قدرة الحكومة على تسديد أعباء ديونها الخارجية ، فنتج عن ذلك إرتفاع نسبة البطالة وهروب رؤوس الأموال خارج السوق البرازيلية ، فانهارت بذلك البورصة البرازيلية ثم لحقت بها العديد من البورصات وذلك يعود إلى قوة الإقتصاد البرازيلي لكونه يمثل ثاني أكبر إقتصاد عالمي ، وبالتالي فإن أي مشكلة تمس إقتصاده فبالضرورة سيؤثر على الإقتصاديات الأخرى العالمية ، هذا ما أدى إلى البحث عن حلول سريعة من أجل الوقوف بالإقتصاد من جديد، وبذلك قام صندوق النقد الدولي بإتخاذ إجراءات وقائية تخرج البلاد من الأزمة ، حيث أنه لم يمر عام حتى بدأ الإنتعاش من جديد للإقتصاد البرازيلي.

¹ عماد صالح سلام ، المرجع السابق ، ص 334 .

² عمرو محي الدين ، المرجع السابق ، ص 255 .

³ المرجع نفسه، ص 255 .

رابعاً : أزمة فقاعة الإنترنت 2000م :

1/ ظروف حدوث الأزمة : إن الفقاعة تعبر عن إرتفاع مفرط جداً في أسعار الأصول التي تصبح في النهاية غير محمولة ،¹ وقد شهد منتصف التسعينات إدراج أسهم شركات الإنترنت في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة،² والذي يعرف بمؤشر ناسداك (NASDAQ) حيث إرتفعت أسعار أسهم تلك الشركات بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحاً حقيقية ، مما أدى إلى إنفجار فقاعة الإنترنت ، أو مايسمى فقاعة أسهم التكنولوجيا سنة 2000م . مما اضطرت بالسلطات النقدية إلى إغلاق بورصة نيويورك لمدة أسبوع كامل من أجل التخفيف من حدة الأزمة إلا أن هذا زاد من عبئها حيث خفضت 7,3% من قيمة أسهمها ، وهو أكبر إنخفاض في تاريخ مؤشر " داو جونز " إذ فقد المؤشر 384,81 نقطة ، ومما زاد من عمق الأزمة أحداث 11 سبتمبر 2001م .³

2/ نتائج الأزمة : تمثلت في :

- إنخفاض أسعار الأسهم بصورة مفاجئة .
- هبوط في مؤشرات البورصات العالمية بشكل متباطيء حيث دام هذا الهبوط نحو ثلاث سنوات، مثال ذلك إنخفاض مؤشر نازداك الفرنسي عن مستواه القياسي 6945 نقطة إلى أقل من 2401 نقطة في 12 مارس 2003م .
- تخفيض البنك الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة من 6,25% إلى 1% من أجل تحفيز الوقوف بالنمو الإقتصادي الأمريكي ، لأن الشركات تأثرت بسبب الأزمة .⁴

¹ دايف كانساس ، نهاية إمبراطورية وول ستريت ، تر: جوان صفير فغالي ، دار الكتاب العربي ، بيروت (لبنان) ، 2010 ، ص 40 .

² فارس بن ررق ، مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1 (الجزائر) ، 2012-2013 ، (غير منشورة) ، ص ص 17-18 .

³ فوزي محيرق ، عقبة عبد اللاوي ، مصيدة السيولة الكينزية كأحد حلول الأزمة بين وصمة انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح إسلامي، الملتقى الدولي الثاني ، بمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة خميس مليانة (الجزائر) ، يومي 5-6 ماي 2009 ، ص 7 .

⁴ ثريا الخزرجي، المرجع السابق ، ص 10 .

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية العالمية بين 1929م -2000م وأثرها على الإقتصاد

العالمي .

▪ تزامن هذا الإنخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر 2001م ، والتي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت¹ .

يمكن القول أن أزمة فقاعة الأنترنت التي انفجرت عام 2000م هي أزمة الإقتصاد الحديث المواكبة للتطور التكنولوجي الذي عرفه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، والتي حدثت بسبب ارتفاع أسعار أسهم مؤسساته بشكل كبير وغير متوقع ، ومع ببطء نمو الإقتصاد الأمريكي ، هذا ما أدى إلى هبوط مؤشرات البورصات العالمية ، و بذلك اضطرت السلطات النقدية إلى إغلاق أسواقها المالية الأمريكية لمدة زمنية قصيرة الأجل من أجل الوقوف بإقتصادها من جديد إلا أن ذلك لم يعطي نتيجة إيجابية بل عادت عليها بالسلب خاصة عندما إلتقى ذلك بهجمات 11 سبتمبر 2001م التي زادت وعمقت من حدة هذه الأزمة .

¹ بودي عبد القادر ، نجوصي مجدوب ، مفهوم الأزمة المالية بين الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي ، محاضرة بعنوان الموازنة بين الإقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية ، جامعة بشار (الجزائر) ، 2000 ، ص 7 .

خلاصة :

- من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل يمكن أن نستخلص النتائج الآتية :
- أن القرن العشرين شهد مجموعة من الأحداث المهمة في التاريخ الإقتصادي متمثلة في بروز مجموعة من الأزمات الإقتصادية التي أثرت على العالم ككل بداية بأزمة الكساد الكبير في نهاية عشرينيات هذا القرن والتي إستمرت حوالي ثلاث سنوات (1929م -1933م) حيث أنها جاءت في ظروف لم تكن متوقعة نظراً لما كانت تعيشه البلاد الأمريكية من رخاء وإزدهار إلى أن أصابها إنهيار في سوق الأسهم بسبب المضاربات المالية على قيمة هاته الأسهم ، إلى أن وصل هذا الإنهار إلى كافة القطاعات الداخلية للبلاد ليتوسع فيما بعد إلى الأسواق الخارجية ، وهذا ما ميز هذه الأزمة عن باقي الأزمات الأخرى لكونها أعنف أزمة مرت بها تاريخ البشرية نظراً لعمقها وشدتها وسرعة إنتقالها من دولة إلى أخرى.
 - نجد أن أزمات الثمانينات من القرن العشرين المتمثلة في أزمة المديونية 1982م وأزمة الإثنيين الأسود لعام 1987م وأزمة الجمعة اليتيمة 1989م يعود ظهورها إلى مجموعة من الأسباب المتظافرة والمتداخلة حيث تتغير على حسب الظروف التي حدثت فيها الأزمة ، فنجد مثلا أزمة المديونية التي حدثت في الدول النامية بسبب إعتماد هذه الدول على القروض الخارجية وعدم قدرتها على الوفاء بديونها مما أوقعها في أزمة ، أما أزمة الإثنيين الأسود فقد حدثت نتيجة الإختلال في التوازن بين العرض والطلب في أسواقها المالية ثم لحقت بهم أزمة الجمعة اليتيمة فكان سبب إنطلاقها هو إرتفاع أسعار التجزئة والجملة في الولايات المتحدة الأمريكية مع إرتفاع أسعار الفائدة مما أدت إلى حدوث إنهيار للعديد من المؤشرات في العديد من البلدان .
 - أما في تسعينيات القرن العشرين نجد أن بلدان أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا قد تلقت هزات مالية عنيفة أصابت إقتصادها وعرقلت حركة نموه ، بداية من المكسيك لعام 1994م ، ثم لحقت بها دول جنوب شرق آسيا في عام 1997م ، ودولة البرازيل عام 1998م ، وصولاً إلى الأزمة الروسية في القارة الأوربية عام 1999م ، حيث أعتبرت هذه الأزمات أزمات هروب رؤوس الأموال الأجنبية بسبب الحرية الإقتصادية غير المقيدة ، فبالرغم من أن هذه الأزمات تتشابه في ظاهرها إلا أنها تختلف في تفاصيلها من خلال أسبابها ونتائجها .

الفصل الثاني : الأزمات الإقتصادية العالمية بين 1929م -2000م وأثرها على الإقتصاد العالمي .

- أما عن آخر أزمة في القرن العشرين فكانت أزمة حديثة مست الجانب التكنولوجي سميت بأزمة فقاعة الأنترنت حيث انفجرت عام 2000م فكانت إنطلاقتها مفاجئة لأنها جعلت مؤشرات العديد من بورصات العالم تتوقف عن عملها في وقت قصير جداً نتيجة إرتفاع أسعار أسهمها المفاجيء والغير متوقع .

الفصل الثالث:

الأزمات الإقتصادية العالمية 1929م وآليات

علاجها .

تمهيد :

أولاً : مظاهر وخصائص أزمة الكساد الكبير 1929م .

ثانياً : أسباب أزمة الكساد الكبير 1929م .

ثالثاً : نتائج أزمة الكساد الكبير 1929م .

رابعاً : تأثيرات الأزمة الإقتصادية العالمية 1929م على

الإقتصاد العالمي وآليات علاجها .

خلاصة .

تمهيد :

من أبرز الأزمات الاقتصادية التي عرفها العالم خلال القرن العشرين أزمة الكساد الكبير عام 1929م فهي تعد من أعنف وأكبر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين حيث كانت هذه الأزمة الحد الفاصل ونقطة تحول في الحياة الاقتصادية من فكر كلاسيكي حر إلى فكر جديد وبمقتضيات جديدة ، لأنها مست البنية التحتية للاقتصاد فعرفت بحدتها وعمقها مما جعل المؤرخين يصفونها بأنها أعنف أزمة عرفها الاقتصاد العالمي ومست معظم دول العالم نتيجة ترابط الاقتصاد العالمي ببعضه ببعض ، إلا أن تأثيرها اختلف من دولة إلى أخرى فهناك من الدول من مستها الأزمة بشكل كبير وذلك يعود لارتباط هذه الدول بالاقتصاد العالمي مما جعل بنيتها تتأثر ، أما بالنسبة للدول القوية التي لم تتأثر بشكل كبير يعود ذلك إلى أن اقتصادها كان قوي وارتباطها الخارجي كان ضعيف وبذلك كان حجم التأثير بين الدول متفاوتاً ، ولأن هذه الأزمة قد خلفت آثاراً أخلت بالتوازن الاقتصادي حاولت هذه الدول من أجل الخروج منها القيام بمجموعة من الإجراءات الوقائية لتخرج من محنتها .

في هذا الفصل سنقوم بالتكلم عن أزمة الكساد الكبير لعام 1929م كنموذج عن الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين من خلال التعريف بها ومعرفة بدايات نشوئها وخصائصها وأسبابها ونتائجها وتأثيراتها على العالم وكيف تمت معالجتها .

أولاً : مظاهر و خصائص أزمة الكساد الكبير 1929 م .

شهدت أزمة الكساد الكبير على مجموعة من العوامل التي ساهمت في ظهورها على الساحة العالمية ، إضافة إلى خصائصها التي ميزتها عن غيرها من الأزمات متمثلة فيما يلي :

1 . مظاهر أزمة الكساد الكبير 1929م .

أ. تعريف أزمة الكساد الكبير 1929 م:

هي أضخم أزمة اقتصادية شهدتها النظام الرأسمالي¹ على مر التاريخ ، بدأت بانهيار في سوق الأوراق المالية في نيويورك ، يوم 29 أكتوبر 1929م انهارت قيمة 16 مليون سهم نتيجة ركود² أدى إلى عرضها للبيع ، حيث وصل الإنهيار إلى 15 مليار دولار حتى نهاية العام وصولاً إلى 50 مليار دولار سنة 1931م ، نتج عنها انتحار الآلاف من الأفراد ، وقد تأثرت إقتصاديات كل دول العالم الرأسمالي بالأزمة.³

كذلك تعبر الأزمة عن الفترة التي أدت إلى تراجع الإنتاج العالمي و إنتشار البطالة على نطاق واسع في الأقطار الرأسمالية وتعرض النظام الرأسمالي بأكمله للخطر.⁴

وقد عرفها عبد الرحمان إسماعيل على أنها : أكبر وأشهر أزمة إقتصادية عرفها العالم حيث حدثت في 1929م وإستمرت طيلة عقد الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن الماضي ، وكانت آثارها مدمرة على الدول الغنية والفقيرة ، وصارت مرجعاً للإقتصاديين مع كل أزمة إقتصادية جديدة.⁵

¹ " النظام الرأسمالي " : هو النظام الإقتصادي الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج والحرية الإقتصادية للأفراد في إدارة وتسيير وممارسة النشاط الإقتصادي والتنافسي فيما بينهم بهدف تحقيق أقصى المنافع الممكنة مادياً . أنظر : إياد علي الهاشمي ، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار الفكر ، عمان ، 2013 ، ص 309 .

" ركود " : يعرف بأنه فترة يتراجع فيها الناتج المحلي الإجمالي لمدة لاتصل عن فصلين متتاليين ويبدأ الركود من ذروة و ينتهي² إلى حضيض . أنظر : بول سامويلسون ، ويليام دنوردهاوس ، الإقتصاد ، تر: هشام عبد الله ، مرا: أسامة الدياغ ، دار الأهلية، عمان ، 2001 ، ص 587 .

³ عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج 1 ، المرجع السابق ، ص 159.

⁴ عبد الوهاب الأمين ، فريدبشير ، الإقتصاد الجزئي ، (د - ن) ، (د - س) ، ص 8 .

⁵ عبد الرحمان إسماعيل ، الكساد العظيم أكبر وأشهر الأزمات الإقتصادية التي شهدتها العالم ، جريدة الإتحاد ، على الموقع

الإلكتروني : www. Alitihadm. Ae (ت 09:03 سا 2018/05/19)

مما سبق نستنتج بأن أزمة الكساد التي حدثت في السوق الأمريكية هي أزمة إنتاج بالدرجة الأولى نتيجة الإختلال بين العرض والطلب لوجود منتج كبير مع عدم وجود طلب عليه فأنتج عنه بطالة عالمية ، فأدى ذلك إلى إنخفاض أسعار الأسهم وإنهيار السوق الأمريكية ليمتد بعد ذلك إلى العالم ككل .

ب.مظاهر الأزمة :

شهد العالم في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى إستقراراً نسبياً في العلاقات النقدية والمالية الدولية، حيث إستفاد المواطنين من زيادات في المستوى المعيشي والإقتصادي عن طريق سياسات الإقراض،¹ هذا ما سرع في إرتفاع أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك منذ عام 1924م على مدى خمس سنوات متتالية إلى غاية 1929م حيث تميزت هذه الفترة بالرخاء² في أوروبا عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة ، هذا ما دفع المواطن الأمريكي إلى التوسع في الإقراض من أجل شراء مختلف المواد الإستهلاكية والأجهزة الكهرومنزلية ، فزاد ذلك من حدة الديون .³

كانت الآراء الإقتصادية و إعتماًداً على الفكر الكلاسيكي ، تدعم فكرة أن قوى العرض والطلب سوف تؤدي تلقائياً إلى إعادة التوازن والقضاء على الكساد القائم ، خاصة عند إتخاذ البنك الفدرالي الأمريكي⁴ قرار التوسع النقدي ، الذي أدى إلى إرتفاع إنتاج السلع الإستهلاكية و إنخفاض البطالة مؤقتاً، وقد إتجه كذلك سوق الأوراق المالية إلى صعود لا نهاية له ، حيث

¹ محمد المكاوي ، المرجع السابق ، ص 25 .

² "الرخاء" : سعة العيش وحسن الحال أي العيش في هناء ، ورفاهية. وفي الإقتصاد هي فترة تنشط فيها الصناعة ، وترتفع الأسعار و الأجور. أنظر : مجمع اللغة العربية ، المرجع السابق ، ص 338.

³ فريد كورتل ، المرجع السابق ، ص 4 .

⁴ " البنك الفدرالي الأمريكي " : تم إنشائه عام 1913م رداً على سلسلة من المخاوف المالية من أجل صد بعض المؤسسات المالية الأكثر نفوذاً في العالم ، ثم توسعت مهامه حيث أصبح يقوم بتوجيه السياسة الإقتصادية والسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية والحفاظ على إستقرار النظام الإقتصادي فضلاً عن وظيفة التنظيمية . أنظر : **نظام الإحتياطي الفدرالي**، على الموقع الإلكتروني Ar . Tradimo.Com (ت 17 / 05 / 2018 سا 12:15)

إنصبت المضاربة¹ على سوق الأوراق المالية وارتفعت أسعار الأوراق المالية التي أدت إلى ارتفاع أسعار أسهم الشركات ، وأصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها ، مما أدى إلى زيادة عدد المتدخلين في السوق المالية إلى أعداد ضخمة من أفراد مضاربين وشركات سمسرة² وأسر أمريكية ، وقد إستمرت الحكومة بتوفير القروض السهلة ، حتى الوقت الذي إندلعت فيه الأزمة ، حيث أن تقديم القروض الأجنبية زادت في ربط الإقتصاديات لدى الأقطار الأوربية برأس المال الأمريكي . وبذلك إرتفعت الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للقيام بالإستثمارات الإضافية في مختلف القطاعات من 4 مليار دولار عام 1923 م إلى 10 مليار دولار عام 1929 م ،³ وقد كان الرخاء هو السائد في تلك الفترة إلى أن تولى "ألبرت هوفر" رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية حيث وقعت الأزمة العالمية ،⁴ وتعرف بأزمة الكساد الكبير ففي صباح يوم الخميس 24 أكتوبر 1929م تصاعدت قاعدة الرخاء الأمريكي ، فحدث هبوط في أسعار الأوراق المالية هبوطاً حاداً

¹ " المضاربة " : (تمويل رأس المال مع تقاسم الربح) يقوم المصرف بتهيئة رأس المال فيما يقوم العميل بإدارة المشروع وهنا يسمى مضارب ، أما العائد الكلي من المشروع فيقسم طبقاً لنسبة متفق عليها ، وتعد المضاربة نظام من شأنه أن يسهل عملية الإستثمار على أساس تعاقدى بين من يملك المال (المصرف) وبين المستثمر (المضارب) ، ويتوجب أن يكون هناك تحديد لنصيب كل طرف من الربح عند التعاقد . أنظر : مدحت كاظم القرشي ، ميسون عبد الغني عبد الكريم ، «المصارف الإسلامية تحديات الأزمة المالية العالمية» ، في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 32 ، كلية المنصور الجامعة ، 2012 ، ص م [43-62] ، ص 48 .

² "شركات سمسرة" : السمسار هو فرد أو مؤسسة تقوم بتنفيذ طلبات العملاء في السوق (الشراء أو البيع أو التبادل مقابل عمولة معينة) ، أما شركات السمسرة فهي تعمل كوسيط يتعيين مستشار مالي للمساعدة في إتمام عملية شراء أو بيع أسهم أو سند وتقديم البيانات اللازمة لإقناع العميل . أنظر : فريد النجار ، إدارة شركات تداول الأوراق المالية " فنون الإستثمار في البورصة " ، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها ، 2008 ، ص 18 .

³ أحمد محمد أحمد أبو طه ، مرجع سابق ، ص ص 79 - 80 .

⁴ عبد العزيز سليمان نوار ، عبد المجيد نعنعي ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت (لبنان) ، 1973 ، ص 194 .

⁵ " بورصة وول ستريت " : تأسست يوم 8 مارس 1817م ، وسميت بهذا الإسم نسبة إلى الشارع المتواجدة فيه بنيويورك وهو شارع وول ستريت ، وتمثل هذه البورصة سوقاً لحوالي 50% من الإنتاج القومي الخام الأمريكي ، وهي التي تدير كافة الإقتصاد الأمريكي ، ومن أهم المؤشرات التي تمثلها مؤشر داو جونز الذي يعكس أكبر الشركات الصناعية ، ومؤشر ناسداك الذي يمثل الشركات التكنولوجية والإستثمارية الكبرى ، وهذه البورصة من أقدم البورصات في العالم والتي إنطلقت منها الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929م . أنظر : إضاءات مالية مصرفية ، البورصة ، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، دولة الكويت ، جوان - جويلية 2010 ، العدد الخامس . على الموقع الإلكتروني:

في "بورصة وول ستريت"⁵ ليس في أسعار الأوراق المالية وحدها ، بل إمتد كذلك إلى التدهور في

حجم الأعمال والمشروعات الأمريكية ، مما أثر على حجم الصفقات و المبيعات ومعدلات إيرادات الشركات الكبرى ، فإضطرت نتيجة ذلك إلى خفض الأجور والمرتبات وتسريح أعداد كبيرة من العمال ،¹ فارتفعت البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الكساد حتى بلغت 25% عام 1933 م .²

2. خصائص أزمة الكساد الكبير 1929م:

تميزت فترة الكساد الكبير بمجموعة من الخصائص تمثلت في :

- زعزعة الإستقرار النسبي³ في النظام الرأسمالي بأكمله فكانت تتسم بالدورية إنطلاقاً من إرتباطها الوثيق بالدورة الاقتصادية في النظام الرأسمالي .
- إستمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبياً حيث إستغرقت مدة قاربت الأربعة سنوات .
- عمق وحدة الأزمة بشكل إستثنائي حيث إنخفضت الودائع لدى البنوك بحوالي 33% في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما تم إفلاس العديد من البنوك وخسارة العديد من المودعين لمدخراتهم ، وكان ظهور هذه الأزمة في الأسواق المالية بسبب إنهيار أسعار الأوراق المالية التي إنخفضت بنسبة 66% في ألمانيا ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 90%.
- الإختلاف الكبير لأمد الأزمة ودرجة حدتها من دولة لأخرى حيث إنهارت أسعار الأوراق المالية في بورصات الولايات المتحدة الأمريكية في خريف 1929م لمس هذا الإنخفاض القوة الشرائية لعملات الدول الزراعية بسبب تدهور أسعار المواد الأولية الزراعية ،

¹ توفيق خير الدين خليفة خير الله ، المرجع السابق ، ص ص 107 - 108 .

² داودي ميمونة ، ظهور الأزمات المالية " دراسة أزمة الكساد الكبير 1929-1933 والأزمة المالية 2007-2008 " ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير ، جامعة وهران (الجزائر) ، 2013-2014 ، ص 86 .

³ "الإستقرار النسبي" : هو مصطلح إستخباراتي تأمري أمريكي ، يستخدم للوصف والتلطيف وذلك بتدخل دولة في شؤون غيرها من الدول التي تعتبرها معادية ومهددة لمصالحها ، أو الموالية لها نسبياً في بعض الحالات ، وذلك عبر تخطيط وتشجيع وتنفيذ أعمال من شأنها إقلاق أمن البلد الآخر وإضعافه وإستبداله بنظام ضعيف ، ويعود إستخدام هذا المصطلح لأسباب دبلوماسيو وسياسية دولية وأخرى دستورية داخلية . أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج 3، الموسوعة العربية للدراسات والنشر ، بيروت (لبنان) ، 1985 ، ص 38.

مما أدى إلى ظهور عجز في موازين مدفوعات هذه البلدان ، ثم إمتدت هذه الأزمة إلى البلدان الأوربية عام 1931م .¹

● الإنخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في المصرف المركزي لنيويورك حيث كان سعر الخصم عام 1929م في حدود 5.2% ليصل إلى 2.5% في الفترة ما بين (1930م-1933م) فإنخفضت بذلك الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال .²

● ترافقت الأزمة بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات ، مما نتج عنه إنهيار النظام الذهبي في معظم الدول ، (أنظر الجدول 05) حيث تم إيقاف قابلية تبادل النقود الورقية بالذهب في إنجلترا يوم 21 سبتمبر 1931م وقد نتج عنه تدهور قيمة الجنيه الإسترليني ، ولذلك فهذه الأزمة ساهمت بشكل كبير في تخفيض قيمة العملات الرئيسية الدولية بحوالي (50%-84%) بالمقارنة مع المستوى قبل الأزمة .³

نستخلص في الأخير أن الأزمة الإقتصادية لسنة 1929م تميزت بمجموعة من الخصائص التي عمقت من حدة هذه الأزمة لأنها زعزعت الإستقرار في الدولة لتنتشر إلى العالم ككل بعد أن أثرت على النظام الرأسمالي الذي يدعو للحرية الإقتصادية .

¹ محمد الهاشمي حجاج ، المرجع السابق ، ص 77 .

² توفيق خير الدين خليفة خير الله ، المرجع السابق ، ص ص 112-113 .

³ صباغ رفيقة ، الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية " دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على إقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر) ، 2013 - 2014 ، ص 36 .

الجدول (05) : يوضح تاريخ خروج بعض الدول عن قاعدة الذهب .

الدول	تاريخ الخروج
الأرجنتين	ديسمبر 1929م
النمسا	ديسمبر 1929م
أورجواي	ديسمبر 1929م
البرازيل	مارس 1931م
ألمانيا	جويلية 1931م
بريطانيا	سبتمبر 1931م
مصر	سبتمبر 1931م
الهند	سبتمبر 1931م
النرويج	سبتمبر 1931م
السويد	سبتمبر 1931م
كندا	أكتوبر 1931م
اليابان	ديسمبر 1931م
شيلي	أفريل 1932م
بيرو	ماي 1932م
الولايات المتحدة الأمريكية	مارس 1933م

عن : رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف " دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث " ، عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1987 ، ص 110 .

نلاحظ من خلال الجدول أن الأزمة الإقتصادية 1929م كان لها تأثير كبير على النظام الرأسمالي مما نتج عنه خروج العديد من الدول عن قاعدة الذهب ، حيث مست هذه الأزمة بالدرجة الأولى الدول النامية لضعف البنية التحتية للإقتصاد ، فبالرغم من أن الأزمة إنطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها آخر دولة خرجت عن قاعدة الذهب في مارس 1933م .

ثانياً : أسباب أزمة الكساد العظيم 1929م :

لقد تعددت الآراء لدى المفكرين و الإقتصاديين في تحديد أسباب الأزمة الاقتصادية ولكن مجملها كان ينصب فيما يلي :

1/ أسباب أولية :

▪ الطاقة الإنتاجية كانت أكبر من الطاقة الإستهلاكية ، ويرجع ذلك إلى أن حصة كبيرة من الدخل القومي كانت في أيدي نسبة قليلة من السكان ، بينما كان نصيب طبقات العمال والمزارعين والمستخدمين من الدخل غير كاف ، في الوقت الذي كان نظام المشروعات يستند إلى مقدرتهم الشرائية الدائمة .¹

▪ سياسات الحكومة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية وبيون الحرب ، حيث إقتضت بدرجة كبيرة السوق الخارجية للسلع الأمريكية ، فلما حدثت الضائقة الاقتصادية إنهارت السوق .²

▪ سياسات الإئتمان بوسائل سهلة أدى ذلك إلى توسع مفرط في الإقراض ، وتوسع كبير في نظام الشراء بالتقسيط ،³ فقد إستفادت الدول الأوربية من القروض بنسبة 40% ،⁴ من أجل شراء مختلف المواد الإستهلاكية والأجهزة ، هذا ما زاد من حدة الديون .

▪ عودة مساهمة أوربا بقوة في إجمالي الإنتاج الصناعي والزراعي العالميين ، وذلك بسبب تقلص الطلب الأوربي منذ عام 1925 م ، مما أدى إلى تكديس المنتجات الأمريكية في المخازن ثم إنخفاض أسعار سلعها عام 1929 م .

2/ أسباب ثانوية :

▪ البيع على المكشوف⁵ من طرف المضاربون للأسهم التي ليست في ملكيتهم بأسعار مرتفعة ، على أمل شرائها عند إنخفاض أسعارها مقابل هامش ربح .

¹ صلاح أحمد الهريدي ، دراسات في التاريخ الأمريكي ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 256 .

² جمال محمود حجر ، دراسات في التاريخ الأمريكي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 367 .

³ توفيق خير الدين خليفة خير الله ، المرجع السابق ، ص 110 .

⁴ فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2004 ، ص 51 .

⁵ "البيع على المكشوف" : هو أحد أنواع البيوع الفورية ، وهو عبارة عن قيام شخص ببيع أشياء لا يملكها عن طريق إقراضها من آخرين سواء كانوا سماسرة أو بنوك أو شخص آخر مقابل الإلتزام بإعادة شرائها وتسليمها إلى السمسار أو البنك أو المقترض الآخر في وقت محدد ، والإلتزام برهن المبلغ الذي باع فيه ما إقتضه إلى السمسار أو البنك حتى يسدد الشخص القرض . أنظر : فتحي سليم زياد غزال ، حكم الشرع في البورصة ، ط2 ، دار الوضاح ، عمان ، 2008 ، ص 12 .

- إرتفاع أسعار الأسهم بما يتجاوز قيمتها العادلة ، فوقع الإنهيار ليعيدها إلى مستويات معقولة .¹
- الممارسات غير أخلاقية في أسواق الأوراق المالية كالبيع الصوري أو المظهري ،² والشراء بغرض الإحتكار ، وإستغلال السماسرة لتقنة العملاء وإتفاقيات التلاعب في أسعار الأوراق المالية.³
- عجز ميزان المدفوعات لأمريكا عام 1929 م بسبب الإستثمارات الأمريكية في الخارج .
- إستثمارات أمريكا قدراً كبيراً من إيراداتها من العملات الأجنبية أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات لها .⁴
- ظهور ما يعرف بالثورة الصناعية الثانية⁵ والتي أدت إلى تركيز المؤسسات وتضخم الإنتاج، حيث إرتفع المؤشر الصناعي من 10% عام 1921 م إلى 179% عام 1929 م .⁶
- المضاربة المالية وعلاقتها بالقروض ، بحيث كانت هذه المضاربة تمارس من طرف المؤسسات القرضية وتقوم بتحويل جزء من أصولها المالية إلى أسهم نتيجة للخسائر التي تعرضت لها المؤسسات وطلبات التسديد فلجأت هذه المؤسسات إلى تقييد عمليات الإقراض ، وإسترداد القروض التي فاقت آجالها ، هذا ما أدى إلى تفاقم الوضع وتحول الأزمة المالية إلى أزمة إقتصادية .⁷

¹ توفيق خير الدين خليفة خير الله ، المرجع السابق ، ص 111 .

² "البيع الصوري (المظهري)" : وهو خلق تعامل مظهري تنشط على سهم ما في الوقت الذي لا يوجد فيه تعامل فعلي يذكر على ذلك السهم ، ومن صور البيع المظهري قيام شخص ما ببيع أوراق مالية صورياً لشخص يتفق معه على إعادة بيع الورقة إلى ذات الشخص الذي سبق أن إشتراها منه وذلك في نفس اليوم وبسعر أكبر أو أقل حسب الإتفاق ، والهدف من البيع المظهري هو إيهام المتعاملين بتغيرات سعرية حدثت للورقة المعنية وأن تعاملأ نشطاً يجري عليها .أنظر: عبد الغاني بن علي ، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة دالي إبراهيم ، 2009-2010 ، (غير منشورة) ، ص 17 .

³ منير إبراهيم الهندي ، المرجع السابق ، ص 175 .

⁴ عطاء أبو الرشته ، الأزمات الإقتصادية واقعها ومعالجتها من وجهة نظر الإسلام ، محاضرة ألقيت في المركز الثقافي الملكي ، عمان ، 26 حزيران 1990 ، ص 11 .

⁵ " الثورة الصناعية الثانية " : بدأت في القرن التاسع عشر والتي أطلق عليها إسم ثورة التكنولوجيا ، بدأت عام 1840م وإستمرت حتى الحرب العالمية الأولى ، وقد تميزت هذه الثورة بإنتاج الصلب والحديد والسكك الحديدية والنفط والمواد الكيميائية والكهرباء . أنظر : أسماء سعد الدين ، على الموقع الإلكتروني : www . almrsal . com . (ت 2018/05/20 سا 13:31)

⁶ عبد الكريم شنجار العيساوي ، عبد المهدي رحيم العويدي ، المرجع السابق ، ص 192 .

⁷ عوني عبد الرحمان السباعوي ، المرجع السابق ، ص 191 .

▪ إحتكار الولايات المتحدة الأمريكية بما يقارب من نصف إحتياطي العالمي من الذهب هذا ما أدى إلى حدوث إضطرابات وعدم الإستقرار في الإقتصاد العالمي¹.
يمكن القول أن تعدد أسباب الكساد الكبير لعام 1929م يرجع إلى الظروف المحيطة بالبلاد الأمريكية داخلياً وخارجياً ، والتي لعبت دوراً كبيراً في تفجير هذه الأزمة ، ويرجع الكثير من المفكرين الإقتصاديين أن السبب الرئيسي لهذه الأزمة هو أن قوى الإنتاج كانت أكبر من قوى الإستهلاك مما أنتجت حصول ركود إقتصادي .

ثالثاً: نتائج أزمة الكساد الكبير 1929 م: كانت لأزمة الكساد الكبير نتائج مست الجانب الداخلي لإقتصاد البلاد وكذا الجانب الخارجي تمثأت هذه النتائج في :

1/ على المستوى الداخلي :

- فقدان شرعية القروض الأساسية للنظام الإقتصادي الكلاسيكي الحر المعروف ب "دعه يعمل ، دعه يمر " ، والتي كانت تدعو إلى حرية التجارة وعدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والتوازن التلقائي .
- ظهرت النظرية الكينزية² التي جاء بها "جون مينارد كينز" (أنظر الملحق 04) بحيث دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية كحل للخروج من الأزمة.³
- إفلاس حوالي 5000 بنك في العالم ، كما إنخفض الإنتاج الصناعي العالمي بمعدل 37% ، وبلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 30 مليون عاطل.

¹ عبد الحميد زوزو ، تاريخ الولايات المتحدة (1914-1945) محاضرات ونصوص ، دار هومه ، الجزائر ، 2013 ، ص ص 283-286 .

² " النظرية الكينزية " : أسسها العالم الإقتصادي الإنجليزي " جون مينارد كينز " (1883م- 1946م) خرج بنظريته في أعقاب أزمة الكساد الكبير 1929م ، حيث رأى أن الإقتصاد الرأسمالي يعيش مهدداً بشبح الإنهيار بسبب تراجع الإستثمار وهبوط الطلب العام ، ووجد أن الحل يكمن في تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وأن تشرف الدولة على عمليات الإنتاج والتوزيع ، وضبط التوازن في السوق بين العرض والطلب ، فتحوّلت بذلك الدولة إلى قوة إقتصادية ، بحيث تم الإنتقال من رأسمالية الفرد إلى رأسمالية الدولة نفسها . أنظر : محمد مراد ، «الرأسمالية من التطور إلى الأزمة قراءة في خلفيات الأزمة المالية الراهنة» ، في مجلة الدفاع الوطني ، العدد 67 ، كانون الثاني ، 2009 . على الموقع الإلكتروني :

<https://www.lebarmy.gov.lb/> (ت 2018/05/20 سا 14:04)

³ ثريا الخزرجي ، المرجع السابق ، ص 8 .

- تضررت المؤسسات البنكية وإنهار الإنتاج الفلاحي والصناعي بسبب إنخفاض الأسعار وتراجع الإستهلاك ، مما أدى إلى تأزم المبادلات العالمية .
- تم إيقاف كل التعويضات والمدفوعات بين الدول وعادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عزلتها.
- إنتشار البؤس للعديد من الأسر (ملحق 05) وتزايد أعداد العاطلين فنتجت عنها الهجرة القروية بأعداد كبيرة (ملحق 06) .¹
- نقص الطلب على الإنتاج الصناعي أدى إلى إغلاق العديد من المصانع بسبب كساد السلع حتى قاموا بحرق القهوة البرازيلية وإستخدامها بدل الفحم في القاطرات إضافة إلى إلقاء كميات كبيرة منها في المحيط .² (أنظر الملحق 07)
- إنخفاض أسعار السلع الزراعية بشكل حاد بحيث أصبح ثمنها أقل من تكاليف إنتاجها وخاصة الحبوب وذلك لوفرة الإنتاج المحلي من جهة وزيادة تصدير القمح الروسي بأسعار منخفضة من جهة أخرى .
- إفلاس عشرات من المؤسسات التجارية وإغلاق آلاف المصارف أبوابها .
- رفض الرئيس "هوفر" تقديم معونات للعاطلين والجائعين مما جعل الشعب الأمريكي يبحث عن منقذ لهم ، فإنتخبوا بذلك " فرانكلين روزفلت " ³ الديمقراطي تخلصاً من الحزب الجمهوري⁴ .
- إنخفاض الدخل القومي إلى النصف .⁵

¹ إسماعيل نوري الربيعي ، تاريخ أوروبا المعاصر ، دار الحامد ، عمان ، 2002 ، ص 109 .

² ل. ج. شيني ، تاريخ العالم الغربي ، تر: مجد الدين حفني ناصف ، دار النهضة العربية ، القاهرة (مصر) ، 2003 ، ص 405 .

³ " فرانكلين روزفلت " (1888م-1945م) : أول رئيس أمريكي لأربع دورات متتالية ، حكم من 1933م إلى غاية 1945م ، إنتمى للحزب الديمقراطي ، إستلم الحكم عندما كان العالم الرأسمالي يمر بأزمة إقتصادية عالمية إستطاع أن يحد من أخطار الأزمة بوضعه لإصلاحات إقتصادية . أنظر: تركي ضاهر ، أشهر القادة السياسيين ، ط2، دار الحسام ، بيروت (لبنان) ، 1992 ، ص 62 .

⁴ " الحزب الجمهوري " : تأسس عام 1854م عندما أخذت الإتفاقات تتبلور حول مسألة تحرير العبيد ثم أصبح الحزب يحقق الأرجحية في الحياة السياسية إلى غاية وقوع الأزمة الإقتصادية الكبرى وهيمنة فرانكلين روزفلت على الحياة السياسية الأمريكية . أنظر: عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج 2، ص 298 .

⁵ رأفت غنيمي الشيخ ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر ، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية للنشر ، مصر ، 2006 ، ص 114 .

● بين عامي (1929م-1933م) إنخفض الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار النصف عما كانت عليه من قبل ، وخروج الإستثمارات بنسبة 89% فأدى ذلك إلى إفلاس العديد من الشركات .¹

2/ على المستوى الخارجي :

● إمتدت آثار هذه الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة لتضرب دول أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي .

● أدت الأزمة إلى وصول الأنظمة الدكتاتورية² إلى السلطة ، ففي ألمانيا وصل زعيم الحزب النازي³ أدولف هتلر⁴ كرئيس عام 1933م ، أما بريطانيا فقد فضلت الإنكماش على نفسها وإتباع نظام الأفضلية الإمبراطورية ، أما بالنسبة لليابان وإيطاليا فقد توجهوا نحو النزعة التوسعية ،

¹ فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1990 ، ص 420 .

² الأنظمة الدكتاتورية " : مصطلح مصدره لاتيني ، وهي نوع من أنواع الحكم الفردي الذي يحقق التجمع الكامل للسلطة السياسية في يد رجل واحد ليمارسها . أنظر : محمد برهام المشاعلي ، الموسوعة السياسية والاقتصادية ، دار الأحمدي ، القاهرة ، 2007 ، ص 151 .

³ الحزب النازي " : هو حركة سياسية وفكرية ، كان يعرف في بداية تشكيله بحزب العمال الألماني أسس سنة 1918م بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ، كان المنظر الأساسي للحزب هو "جوتفريد فبدر" الذي نادى بعقيدة لها صبغة قومية إشتراكية ، ثم تغير إسم الحزب سنة 1920م وسمي بحزب العمال الألماني الإشتراكي القومي برئاسة هتلر وسمي بالحزب النازي . أنظر : عبد الوهاب الميسري ، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ ، دار الشروق ، القاهرة ، 1997 ، ص 49- 50 .

⁴ أدولف هتلر " : ولد يوم 20 أبريل 1889م في مدينة برونو بجنوب النمسا ، يعمل والده موظفاً في الجمارك ، أما والدته فكانت ربة بيت ، وقد كان والده صارماً في تعامله مع إبنة فكان بينهما خلاف مستمر ، لأنه يريد من ابنه أن يدرس ويشغل وظيفة مرموقة في الدولة إلا أن أدولف عارضه وأراد الالتحاق بمدرسة الفنون معارضاً بذلك والده ، وإلتحق بمدرسة الفنون مباشرة بعد وفاة والده إلا أنه لم ينجح في الإمتحان فخرج بذلك عن مقاعد الدراسة ليتجه إلى حياة الشارع ، وكثيراً ما كان يقضي معظم أوقاته في المكتبة الحكومية يقرأ كتب التاريخ الألماني وكتب الأساطير ، ومؤلفات كارل ماركس الإشتراكية التي ولدت له الكره لطائفة اليهود ، وفي سنة 1907م إتجه إلى " فينا " للإلتحاق بأكاديمية الفنون الجميلة إلا أنه رسب في إمتحان القبول ، وبعد وفاة والدته إتجه للعمل كرساماً على الألواح الزيتية ونقاشاً على الحائط ، ثم إنتقل بعد ذلك إلى " ميونيخ " في ألمانيا للبحث عن حياة جديدة ، وعند إندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م إلتحق بصفوف الجيش مبلياً بلاءً حسناً حيث أصيب مرتين ونال وسام الشرف مرتين على مجهوداته ، وعند إنتهاء الحرب عام 1919م إنظم إلى جماعة معارضة للحكومة مكونين حزب العمال القومي الإشتراكي ، ولم يمضي وقت طويل حتى ترأس أدولف الحزب وسماه الحزب النازي واضعاً برنامجاً شعاراً له . أنظر : أدولف هتلر ، كفاحي ، تر: عبد الرحمان فاروق ، دار الكتب الشعبية ، بيروت (لبنان) ، 1974 ، ص 5 . وأنظر أيضاً : لويس ل. سنيدر ، أدولف هتلر الرجل الذي أراد عملياً إحتلال العالم ، تر: طارق السيد خطر ، مؤسسة بانتم ، 2001 ، ص 7- 29 .

- هذا ما أدى إلى خلق عدم التوازن على مستوى الساحة الدولية .¹
- تراجع مداخيل صادرات الدول النامية المدينة بنسبة تزيد عن 60% بسبب الركود الإقتصادي الذي أصاب إقتصاديات الدول الصناعية .²
 - لجوء معظم الدول لفرض القيود التجارية كالرسوم الجمركية³ .⁴
- رابعاً: تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م على الإقتصاد العالمي وآليات علاجها .

1. تأثيرات الأزمة على المستوى الداخلي :

لقد أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929م على المستوى الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية وبذلك زعزعة البنية التحتية للبلاد وبالأخص القطاع الإقتصادي حيث مس هذا التأثير الجانب الصناعي والزراعي والتجاري وتمثل في :

أ/ في المجال الزراعي :

لقد إمتد تأثير الأزمة إلى القطاع الزراعي ، خصوصاً عندما دخل الإتحاد السوفياتي⁵ إلى السوق العالمية عام 1926م وبرز كمنافس للولايات المتحدة الأمريكية ، عارضاً بذلك بضائعه من الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب⁶ منها القمح الروسي بسعر منخفض جداً فإنخفضت بذلك الأسعار الأسعار بمقدار ما بين 40-60% عما كانت عليه قبل الأزمة بحيث أصبح ثمنها أقل من تكاليف

¹ كاظم البكري ، جواد ، فخ الإقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008 ، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، 2011 ، ص 149 .

² عزيزة بن سميحة بنت عمارة ، الدول النامية وأزمة المديونية ، دار أسامة ، عمان ، 2014 ، ص ص 34-35 .

³ " الرسوم الجمركية " : هو مبلغ من المال يؤديه المكلف للدولة طوعاً لقاء المنفعة التي يجنيها من إستيراد أو تصدير بضائع معينة . أنظر : يوسف شباط ، « الرسوم الجمركية في التشريع السوري » ، في مجلة جامعة دمشق ، المجلد 16 ، العدد الثاني ، 2000 ، ص م [295 - 331] ، ص 3000 .

⁴ عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 287 .

⁵ "الإتحاد السوفياتي" : هو أكبر دولة في العالم قبل 1991 م من حيث المساحة حيث تبلغ 22,402,200 كلم ، يمتد من بحر البلطيق إلى المحيط الهادي على طول 3000 ميل من الشمال والجنوب أما حدوده الغربية تمتد من القطب الشمالي إلى البحر الأسود ، وحدوده الجنوبية تمتد من الغرب إلى الشرق حيث تلتقي مع حدود تركيا وإيران ، أفغانستان ، الصين ، منغوليا ، كوريا ، عاصمته مدينة موسكو ، أعلن عن تأسيس أول دولة إشتراكية إتحادية روسية سوفياتية يوم 10 يوليو 1918م بقيادة لينين ، و هو إتحاد فدرالي يضم 15 جمهورية متحدة مستقلة لها سيادتها وأرضها الخاصة . أنظر : عبد الوهاب الكيالي، ج 1 ، مرجع سابق ، ص ص 31-38 .

⁶ إسماعيل نوري الربيعي ، المرجع السابق ، ص 106

إنتاجها ،¹ حيث أن المزارعين اضطروا إلى التخلي عن استخدام الآلة في حقولهم ورجعوا إلى العمل اليدوي .²

وفي صيف عام 1929م أصاب الوسط الغربي من الولايات المتحدة الأمريكية جفاف فضيع أدى إلى رداءة المحاصيل الزراعية ولم يتمكن الفلاحين من دفع فوائد الديون التي عقدها مع المصارف،³ حيث قامت هذه البنوك بإجبارهم على التنازل عن أراضيهم وعن منازلهم ، ليصبحوا بذلك أجراء أو خماسين في الأراضي التي كانت بالأمس لهم أو يصبحوا بدون مأوى .⁴

ب / في المجال الصناعي :

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج الصناعي بين عامي (1925م-1929م) ، حيث طوروا في العديد من الصناعات كصناعة السيارات والحديد الصناعي والكهرباء ، وازدادت القدرة الإنتاجية للصناعات القديمة مثل الفحم وبناء السفن والحديد والصلب والأقمشة القطنية والصوفية .⁵ وما أن حلت أزمة الكساد العظيم حتى هبط الإنتاج الصناعي إلى حوالي النصف عام 1929م إلى جوان عام 1933م (أنظر الجدول 06) ،⁶ ويرجع ذلك إلى أن ترابط القطاعات الصناعية ببعضها البعض فإن الكساد سيعمها جميعاً ، الواحد تلو الآخر مثال ذلك ما أصاب الصناعات البترولية والمطاطية وقطع الغيار بسبب تقهقر إنتاج السيارات إلى النصف من مقداره العادي ، حيث إنخفض إنتاج السيارات عام 1929م من 4,4 مليون سيارة إلى 1,1 مليون عام 1932م مثله مثل باقي الإنتاج من الصلب .⁷

أما عن تأثير الكساد على أسعار المنتجات الصناعية فيظهر في هبوط هذه المنتجات بنسبة 30% عام 1932م بينما عرفت أسعار المنتجات الفلاحية شبه إنهيار حقيقي بنزولها عن مستواها الذي كانت عليه في عام 1929م بنسبة تتراوح ما بين 60 و 70% مثل ما هو موضح في الجدول (06).⁸

¹ إلويس عبوش هدايا ، المرجع السابق ، ص 120 .

² كمال مظهر ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر "دراسات تحليلية" ، منشورات مكتبة البندلسي ، 1987 ، ص 89.

³ بيير رونوفن ، المرجع السابق ، ص 301 .

⁴ عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ص 288 .

⁵ إلويس عبوش هدايا ، المرجع السابق ، ص 118 .

⁶ فؤاد مرسي ، المرجع السابق ، ص 420 .

⁷ محمد الهاشمي حجاج ، المرجع السابق ، ص 78 .

⁸ عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 284 .

الجدول (06) : نسبة التدهور في حجم الطلب والأسعار والإنتاج للصناعات الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الكساد (1929م - 1932م) .

الصناعات	الإنخفاض النسبي في الطلب الكلي	الإنخفاض النسبي في الأسعار	الإنخفاض النسبي في الإنتاج
1. صناعة المركبات	%77	%12	%74
2. الآلات الزراعية	%86	%14	%84
3. الحديد والصلب	%80	%16	%76
4. الإسمنت	%62	%16	%55
5. إطارات السيارات	%56	%25	%42
6. المنتجات الجلدية	%45	%33	%18
7. المنتجات البترولية	%47	%36	%17
8. المنسوجات	%56	%39	%28
9. المنتجات الغذائية	%45	%39	%10
10. السلع الغذائية	%55	%54	%1

عن : السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، دار الفجر ، القاهرة (مصر) ، 2002 ، ص 387 .

ج . على القطاع التجاري :

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1929م أولى قوة تجارية في العالم بالنظر إلى نسبة وارداتها التي بلغت حوالي 12,5 % من مجموع الواردات العالمية ، حيث قدرت تجارتها الخارجية بنحو 10 ملايين دولار وما أن مستها الأزمة حتى صارت في سنة 1931 م لا تستورد سوى نحو 4,3% ، وتدنّت قيمة تجارتها الخارجية بحوالي 30% بحيث لا تتجاوز ثلاثة ملايين دولار ، هذا ما أضر بالدرجة الأولى بالسلع الأوربية التي كان عليها أن تواجه أيضاً ركود السوق الداخلية الأمريكية والتقييدات الجمركية المفروضة على السلع الأجنبية . ومن جهة أخرى كان على الدول مثل البرازيل وكندا والأرجنتين ودول أوروبا الوسطى البلقانية المصدرة للمحاصيل الزراعية أو للمواد

الأولية أن تقوم بتخفيف أسعار منتجاتها للحفاظ على أسواقها والوقوف في وجه المنافسة الأمريكية. أما بالنسبة للهند وجنوب إفريقيا كانت تعاني من نقص في الإستثمارات ، حيث أوقعتها التخفيف الإضطراري بسبب الأزمات لأثمان سلعها في شبه إفلاس ، فأصبح القمح الكندي مثلاً لا يساوي سوى 60 سنتاً للقنطار الواحد بعدما كان يساوي الضعف قبل الأزمة ¹. لقد تأثرت الإستثمارات الأمريكية الداخلية والخارجية خلال فترة الأزمة حيث إنخفضت إلى أدنى معدلاتها ، حيث كانت الإستثمارات الأمريكية الخارجية تقدر ب (15,5) مليار دولار في الفترة ما بين عامي (1925- 1929) ثم إنخفضت خلال أزمة الكساد إلى 10 مليار دولار ، أما الإستثمارات الداخلية فقد إنخفضت هي الأخرى حيث تراجع إستثماراتها في المباني السكنية والتجارية ، فبلغ إنخفاض المباني السكنية من 3,6 بليون دولار عام 1929م إلى 0,6 بليون دولار عام 1932م، أما المباني التجارية فقدت إنخفضت من 5,1 بليون دولار عام 1929م إلى 1,2 بليون دولار عام 1932م ، حيث مس الإنهيار معدات البناء التكنولوجي والإسكان والمصانع ، كما تأثرت التجارة الخارجية بأزمة الكساد بسبب فرض الرسوم الجمركية لمعظم الدول على صادراتها، فأنخفضت بذلك حجم التجارة العالمية من 68,651 بليون دولار عام 1929م إلى 26,11 بليون دولار سنة 1929 ².

2 - تأثيرات الأزمة على المستوى الخارجي :

أ. تأثير الأزمة على ألمانيا:

لقد تضررت ألمانيا من الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929م أكثر من غيرها من الدول الأوروبية وذلك نتيجة إرتباط إقتصادها بالسوق المالية الأمريكية ، حيث أن الإزدهار الذي كانت تعيشه ألمانيا في السنوات السابقة بين عامي (1924م- 1927م) يرجع إلى الإستثمارات الأمريكية في ألمانيا حيث بلغت حوالي 70% من مجمل الإستثمارات الأجنبية ³.

وسرعان ما إنتشر الذعر بسرعة في ألمانيا ففي عام 1931م و أخذ الأجانب ، خاصة الأمريكيون يسحبون أموالهم التي وضعوها في ألمانيا عندما سمعوا بإفلاس مصرف النمسا،⁴

¹ عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 290 .

² إلويس عبوش هدايا ، المرجع السابق ، ص 120 .

³ مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج3 ، دار رواد النهضة للطباعة والنشر ، بيروت (لبنان) ، 1994، ص27.

⁴ بير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، تر : نور الدين حاطوم ، دار الفكر ، دمشق ، 1980م ، ص 303 .

وذلك لإرتباط البنك النمساوي بالبنك الألماني ، فخلال ثلاثة أسابيع غادر ألمانيا أكثر من مليار مارك من الأموال الأجنبية ، وقد حاول البنك المركزي الألماني رفع سعر الخصم ،¹ إلى 7% حيث إستنفذ إحتياطه من النقد الأجنبي ، هذا ما زاد من خطورة الأزمة ، فعجز بذلك البنك المصرفي من تقديم مساعدات للمصارف الأخرى ،² مما دفع بالحكومة الألمانية بأن تغلق جميع المصارف المالية أبوابها ، وتعطلت بذلك المصانع وشرد عمالها³ هذا ما أدى إلى تعطيل الملايين من العمال الألمان ، حيث بلغ بين عامي (1931-1932) ستة ملايين عاطل عن العمل ،⁴ من أصل 20 مليوناً من الأجراء العاطلين عن العمل أي بنسبة 40% .⁵

وقد كانت ألمانيا كذلك تعاني أيضاً من إنهيار أسعار الحبوب ونقص صادراتها حيث قدر عام 1929م ب 13,7 مليار مارك فإنخفض إلى 9,7 سنة 1931م ، ولمعالجة هذه الأزمة التي حلت بألمانيا قدم الرئيس الأمريكي " هوفر " إلى ألمانيا مهلة من أجل تسديد ديونها من (جوان 1931 - جوان 1932) إلا أن ألمانيا لم تستطع تسديد ديونها بسبب العجز في صناعتها خاصة صناعة النسيج والتي أثرت بدورها على بنك دنات « Danat Bank » والتي هي من أقوى مؤسسات الاعتماد وخوفاً من أن يعم الإفلاس لجميع البنوك وصناديق الادخار تم إغلاقها في أواسط شهر جويلية 1932م إلى أن تستقر الأوضاع في البلاد ، وقد بلغ هبوط الإنتاج الصناعي حوالي 40% بين عامي (1929م-1932م) مما نتج عنه معدلات ضخمة من البطالين في ألمانيا حيث تراوح عددهم ما بين 5 ملايين ومائتي ألف وستة ملايين بطل،⁶ ما سمح لمظاهر التطرف والتعصب والعداء للغريب تملو ،⁷ وهنا أيقن الألمان أن

¹ محمود السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، دار الفجر ، القاهرة (مصر) ، 2002، ص 388.

² بير رونوفن ، المرجع السابق ، ص 303 .

³ محمود السيد ، تاريخ أوروبا والأمريكيتين ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية (مصر) ، 2004، ص 69.

⁴ مسعود الخوند ، المرجع السابق ، ص 27.

فرانسوا جورج دريفوس ، رولان ماركس ، ريمون بوادوفان ، موسوعة تاريخ أوروبا العام من عام 1789حتى أيامنا ، تر: حسين

⁵ حيدر ، مرا: أنطوان الهاشم ، منشورات عويدات ، بيروت ، باريس ، ص 410.

⁶ عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص ص 291 - 292 .

⁷ عبد اللطيف الصباغ ، تاريخ أوروبا المعاصر ، (د - ن) ، (د - س) ، ص 52 .

النظام الجمهوري البرلماني¹ كان فاشلاً سياسياً وإقتصادياً وجب إسقاطه ليحل محله النظام الدكتاتوري الذي سيصلح الوضع الإقتصادي فساهمت بذلك الأزمة الإقتصادية في إسقاط جمهورية فيمار² بعد خمسة عشر سنة من الإنكسار ، ووصل " أدولف هتلر" إلى الحكم سنة 1933م كمستشاراً للرايخ الألماني (الملحق 08) ، وفي أوت 1934م إنتهز فرصة موت الرئيس " هندنبرج"³ فتسلم منصبه في رئاسة الجمهورية إلى جانب منصب مستشار الرايخ .

ب . تأثيرها على بريطانيا :

أمام الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم عام 1929 ،⁴ تأثرت بريطانيا كباقي الدول من هذه الأزمة حيث انتقل تأثيرها في البداية إلى ألمانيا وصولاً إلى بريطانيا بسبب الارتباطات البريطانية الألمانية وما زاد من وطأتها أن البريطانيين كانوا قد استدانوا أموالاً ليوظفوها في ألمانيا،⁵ مما أدى إلى هجرة الأموال الإنجليزية وهجرة الذهب ، ومن أجل الخروج حاول Bank Qustric من هذه المحنة « رفع سعر الخصم ، وبالرغم من هذا ظل سعر مصرف إنجلترا »

¹ "النظام الجمهوري البرلماني" : هو نظام الحكم الذي يقوم على قاعدة المساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، بحيث يكون أمر التوجيه السياسي للشؤون العامة للدولة نتيجة تعاون كامل بين البرلمان ورئيس الدولة عن طريق الوزارة المسؤولة أمام ممثلي الشعب . أنظر: يحي غازي عبد المحمدي ، النظام البرلماني العراقي في ظل دستور 2005 "دراسة مقارنة" ، مذكرة ماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، 2017 ، ص 13 .

² " جمهورية فيمار" : هي أول جمهورية في تاريخ ألمانيا ، تشكلت إثر ثورة نوفمبر 1918م ، وإستمرت حتى تسلم هتلر للسلطة عام 1933م ، وسميت نسبة إلى مدينة فايمر التي إنعقد فيها المجلس التأسيسي الذي أقر دستورها . أنظر : عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، ج 4 ، المرجع السابق ، 1985 ، ص 469 .

³ "هندنبرج" (1847-1934) : ولد في بلدة بوزن البروسية وهو من أسرة أرستقراطية ، شارك في الحرب البروسية النمساوية سنة 1866م والحرب الألمانية الفرنسية عام 1870م-1871م، إرتقى بعدها سلم الرتب العسكرية ليصل مصاف القائد عام 1903م ، كانت له إنتصارات عديدة حيث تغلب على الروس لعدة مرات ، عين رئيساً للجيش ثم أنتخب سنة 1925م رئيساً لجمهورية فايمار لألمانيا ، وفي عام 1933م ، عين أدولف هتلر مستشاراً للدولة الألمانية وتوفي عام 1934م . أنظر : محمد وليد الجلاذ ، هندنبورغ ياول فون ، على الموقع الإلكتروني :

https:// www.arab-ency .com (ت 2018/04/ 21 سا 13:35) .

⁴ جلال يحي ، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر " سيطرة أوربا على العالم " ، ج 4 ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، (د- س) ، ص 480 .

⁵ لبيب عبد الساتر ، أحداث القرن العشرين ، ط3 ، دار المشرق ، بيروت (لبنان) ، 1979 ، ص 79 .

الجنيه آخذاً بالضعف،¹ هذا ما أدى إلى إستقالة الحكومة في 24 أوت 1931م ، لتعمد الحكومة الجديدة إلى إلغاء الاعتماد على الغطاء الذهبي وخفض قيمة الجنيه الإسترليني² مرة أخرى حوالي 40% من قيمته ، حيث أثرت الأزمة المالية في بريطانيا تأثيراً بالغاً في النظام المالي والنقدي للدول الداخلة في منطقة الإسترليني.³

ج . تأثير الأزمة على فرنسا :

لقد طالت الأزمة فرنسا في أواخر عام 1931، حيث تعرض مصرف التسليف القومي إلى تهديد الإفلاس ،⁴ وإنهار "مصرف أوستريك" مما دفع بالفرنسيين إلى سحب رؤوس أموالهم من سوق لندن ، فإنخفض الرصيد الذهبي لبريطانيا حيث لجأت البنوك البريطانية إلى سحب أموالها من البنك الألماني ، فبالرغم من القرض الذي حصلت عليه بريطانيا من البنك الفرنسي الذي تبلغ قيمته (500) مليون جنيه إلا أنه لم يوقف حركة الإنهيار ، فإضطرت بذلك إنجلترا إلى إعلان وقف الصرف بالذهب وخروجها عن قاعدة الذهب⁵ .⁶

إن فرنسا لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية مثل ما تأثرت به باقي الدول الأوروبية وذلك يعود إلى قوة الفرنك الفرنسي وعدم إرتباطها بشكل كبير بالخارج هذا منحها نوعاً من الإستقلالية في إقتصادها ، فإنتاجها الفلاحي كان يكفيها وحجم الإستثمارات الأجنبية كان معتدلاً ، وإستيرادها للمواد الأولية كان محدوداً ، وإنما تأثرها جاء بشكل كبير في مطلع عام 1932م ،⁷ حيث إنخفضت قيمة الجنيه الإسترليني وما تركه من ذيول على التجارة العالمية عرض فرنسا لصعوبات

¹ بير رونوفن ، المرجع السابق ، ص304 .

² إسماعيل نوري الربيعي ، المرجع السابق ، ص 108 .

³ محمود السيد سليم ، المرجع السابق ، ص ص 388-389 .

⁴ رمزي زكي ، المرجع السابق، ص109.

⁵ "قاعدة الذهب" : هي نظام يكفل التداول الحر لقطع المسكوكات الذهبية ، ويؤمن في الوقت نفسه حرية عملية تبديل أشكال

النقد المتداول بالذهب ، كما يؤمن على الصعيد الخارجي حرية تصدير وإستيراد هذا المعدن من دون قيد أو شرط . أنظر: شريف بودري ، تنافس العملات الإرتكازية على المعاملات المالية الدولية في ظل لا إستقرار النظام النقدي الدولي "التحديات المستقبلية

للتكامل النقدي العربي" ، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف (الجزائر) ،

2015-2016 ، (غير منشورة) ، ص 44 .

⁶ إسماعيل نوري الربيعي ، المرجع السابق ، ص 108 .

⁷ عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 293 .

إقتصادية ثم تحولت إلى أزمة في هذه العام ،¹ فإنخفض الإنتاج الصناعي بشكل كبير، وهبط المؤشر إلى 72% عما كان عليه عام 1929م ،² وتراجعت التجارة الدولية من 58% إلى 39% ،³ وبرزت الأزمة بالمصانع المتوقفة عن العمل والمحطات الخالية وانتشرت البطالة والجوع في البلاد .⁴

بعد تولي "ليون بلوم"⁵ للسلطة قام بإصلاحات إقتصادية من أجل تدعيم الدولة ، فقام بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل ، وتأميم⁶ الصناعات الحربية ، مع تعويض المساهمين ، فمثلت هذه الإصلاحات نقلة نوعية في زيادة دور الدولة في فرنسا كأداة للتوجيه الإقتصادي ، هذا ما دفع "ليون بلوم" إلى أن يطلب من الجمعية الوطنية أن تخوله حق التشريع من أجل إتخاذ الإجراءات التي تكفل مواجهة القوى الرأسمالية ، لكن الجمعية لم تقبل ورفضت طلبه ، فكانت نتيجة ذلك أن قدم إستقالته .⁷

د / تأثيرها على اليابان : لقد عانت اليابان من تأثرها بالأزمة الإقتصادية لعام 1929م ، حيث تأزمت تجارتها الدولية وأخذت معظم الدول سياسة الحماية ، حيث قامت بفرض ضرائب جمركية عالية على الصادرات اليابانية نحو دول العالم ، مما إضطرها لتخفيض عملتها وإنتهاج سياسة

¹ لبيب عبد الساتر ، المرجع السابق ، ص 78 .

² فرانسوا جورج دريفيوس ، رولان ماركس ، ريمون بوادوفان ، المرجع السابق، ص 389 .

³ عبد الكريم شنجار العيساوي ، عبد المهدي رحيم العويدي ، المرجع السابق، ص 193 .

⁴ فرانسوا جورج دريفيوس ، رولان ماركس ، ريمون بوادوفان ، المرجع السابق ، ص 389 .

⁵ "ليون بلوم" : (1872-1950) سياسي ورجل دولة فرنسي إشتراكي ، إنضم للحزب الإشتراكي وأصبح نائباً في مجلس النواب عام 1919م، أنشأ الجبهة الشعبية فأطلقوا عليه زعيم الجبهة وأصبح بذلك أول إشتراكي يهودي يتولى رئاسة الوزراء في فرنسا فقام بتأميم صناعات الحرب الرئيسية وبنك فرنسا . إتفقت حكومته عام 1936م مع الكتلة الوطنية في سورية لعقد معاهدة ، وهي من سلسلة المعاهدات التي عقدتها فرنسا مع لبنان وسورية والعراق ومصر وبريطانيا. أنظر : عبد الوهاب الكيالي، ج 4 ، المرجع السابق ، ص 564 .

⁶ "تأميم" : هو نقل الملكية من الأفراد أو الشركات الخاصة إلى " ملكية الأمة " أي الملكية العامة . أنظر : عبد الوهاب الكيالي ،

ج 1 ، المرجع السابق ، ص 674.

⁷ محمود السيد سليم ، المرجع السابق ، ص ص 394-395 .

إغراق الأسواق بالبضائع الرخيصة ، إلا أنها لم تستفد من هذه الإجراءات حيث لاقت صعوبة في تسويق منتجاتها ولم تستطع الحصول على ما تحتاجه من مواد أولية .¹

هـ / أستراليا : تضررت أستراليا بشكل كبير لأنها كانت تعتمد على الصادرات الزراعية والصناعية حيث أدى إنخفاض الطلب على الصادرات وأسعار السلع الأساسية إلى الضغط على الأجور ، فوصلت بذلك معدلات البطالة إلى 29% من إجمالي اليد العاملة لعام 1932م .²

و / كندا : تأثرت بشدة بسبب تباطؤ الإقتصاد العالمي ، حيث أدى ذلك إلى إنخفاض المنتجات الصناعية الكندية في عام 1932م إلى 58% عما كانت عليه عام 1929م ، حيث إنخفض إجمالي الدخل القومي في كندا إلى 56% عن عام 1929م ، مما نتج عنه بطالة بلغت نسبتها 27% من إجمالي القوة العاملة .

ع / أمريكا اللاتينية : نظراً للإستثمارات الأمريكية الكبيرة في أمريكا اللاتينية فقد لحقت بها أضرار بالغة ، ومن أهم المناطق التي تعرضت لإصابة بالغة نجد التشيلي وبوليفيا والبيرو .

ف / هولندا : خلال الفترة ما بين (1931م - 1937م) عانت هولندا من الكساد بسبب إنهيار سوق الأوراق المالية الأمريكي و قصور في السياسات الحكومية خاصة عند إنهيار معيار الذهب لعام 1936م ، وقد ظل الإقتصاد في هولندا متذبذباً إلى غاية الحرب العالمية الثانية.³

¹ محمد بوزينة ، أحداث العالم في القرن العشرين " 1920 - 1921 " ، لابراس للنشر ، تونس ، (د - س) ، ص 312 .

² داودي ميمونة ، المرجع السابق ، ص 91 .

³ داودي ميمونة ، المرجع السابق ، ص ص 91-92 .

3 - الإجراءات التي إتخذتها الدول الصناعية الكبرى للخروج من الأزمة :

لم تقتصر الأزمة الاقتصادية لعام 1929م على الولايات المتحدة الأمريكية فقط بل إمتدت لتشمل العديد من البلدان وبالأخص الدول الأوربية الكبرى منها ألمانيا و بريطانيا وفرنسا ، ومن أجل مواجهة هذه الأزمة قامت هذه الدول بالقيام بمجموعة من التدابير والإجراءات للخروج من الأزمة وتمثلت في :

أ - الولايات المتحدة الأمريكية :

- إجراءات هيرت هوفر :

بعد عام من إنتخاب الرئيس هوفر وقع إنهيار في سوق الأوراق المالية لعام 1929م و الكساد الكبير الذي نتج عنه طرح هوفر " بأن الكساد الإقتصادي لا يمكن معالجته من خلال عمل تشريعي " ¹، وبذلك قام هوفر بالعمل على إقراض المزارعين في كل مكان من البلاد من أجل دعم زراعة المحاصيل والحفاظ على إرتفاع الأسعار ، كما إقترح سرعة التوسع في مشاريع الأشغال العامة ، معتمداً على 175 مليون دولار في الأشغال العامة ، وبرنامج لشق الطرق والبنائات العامة ، كما قام بتقليل الأجور من أجل التصدي للبطالة حيث خفض الأجور لتتناسب مع إنخفاض الأسعار وبذلك تصبح القوة الشرائية ثابتة،² إلا أن هذه الإجراءات لم تجدي نفعاً لأنها جاءت متأخرة.³

-إجراءات فرانكلين روزفلت :

بعد نجاح "فرانكلين روزفلت " في الإنتخابات ونجاحه بنسبة 22,800,000 صوت مقابل 15,700,000 صوت لمنافسه هوفر ،⁴ وتوليه لمنصب الرئاسة يوم 04 مارس 1933م (الملحق 09) وجد البلاد في حالة مزرية ، حيث وجد أن البنوك والمزارع والمصانع والتجارة كلها قد أفلست ، ولذلك وفي نفس اليوم قرر البدء بعمله من أجل إصلاح القطاعات

¹ لاري إوينز ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، تر: جابر سعيد عوض ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة (مصر) ، 1996 ، ص 81 .

²cato institute briefing papers , Herbert Hoover Father of the New Deal ,Steven Horwitz , September 29/2011 ,P 5 .

³ خير الدين بلعز، المرجع السابق ، ص 216 .

⁴ شيرين سعيد شلبي ، موجز التاريخ الأمريكي،(د-ن) ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 133 .

المالية والزراعية والصناعية.¹

لمعالجة الأزمة الإقتصادية قام روزفلت بتقديم سياسة جديدة تمثلت في مشروع النظام الجديد « New Deal »²، فوضع بذلك برنامجاً شاملاً للإصلاحات الإجتماعية والذي كان يركز على الأسس التالية:³

- 1 . عقد إتفاقيات تجارية متبادلة مع الدول الأخرى .
 - 2 . قيام الإدارة الأمريكية بالإشراف على المصارف وأسواق الضمانات .
 - 3 . إلغاء الحظر عن الخمر .
 - 4 . تقديم الدولة للمزارعين والعاطلين عن العمل مساعدات وتسهيلات مالية .
- لقد مست هذه الإصلاحات بالأخص الجانبين الزراعي والصناعي ، ففي 16 مارس 1933م قامت الحكومة بسن قانون التنشيط الزراعي ، حيث قدمت مساعدات مالية إلى المزارعين بلغت هذه المساعدات مبلغ مليارين دولار،⁴ حيث تلقى حوالي ستة مليون مزارع هذه المساعدات المالية من الحكومة الإتحادية ، ومنحت قروض مقابل المحصولات الفائضة والتأمين على القمح وكفل لهم أيضاً نظاماً للتخزين لضمان وجود منتج كبير من الحبوب ، فكان من أثر هذه الإجراءات أن إرتفعت أسعار المنتجات الزراعية وبذلك تحقق الإستقرار الإقتصادي بالنسبة للمزارعين.⁵
- أما بالنسبة للإصلاح الصناعي فقد توجهت الحكومة إلى وضع قانون إستعادة النشاط الصناعي في 16 يونيو 1933م ، حيث تم فيه معالجة قضايا النفقات العمالية وتحديد ساعات العمل والأجور ، ومنح حق تدخل الدولة في تنظيم العلاقات بين العامل وصاحب رأس المال وقد بلغت المساعدات فيه مبلغ ثلاثة مليارات دولار من أجل إنفاقها في مجال الخدمات العامة،⁶ وبذلك إرتفع عدد العمال المنظمين من 4 مليون في عام 1929م إلى 11 مليون عام 1939م

¹ إريك راشواي ، الكساد الكبير والصفقة الجديدة ، تر: ضياء وراد ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر ، 2012 ، ص 67 .

² جون ماينرد كينز ، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود ، تر: إلهام عيداروس ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبوظبي، 2010 ، ص 363 .

³ عوني عبد الرحمان السبعوي ، المرجع السابق ، ص 241 .

⁴ إسماعيل نوري الربيعي ، المرجع السابق ، ص 111 .

⁵ شيرين سعيد شلبي ، المرجع السابق ، ص 134 .

⁶ إسماعيل نوري الربيعي ، المرجع السابق ، ص 112 .

و 16 مليون عام 1948م ، وبذلك إزداد نفوذ العمال في المجال الصناعي وفي الشؤون السياسية أيضاً ، فأصبح بذلك العمال يمارسون نفوذهم في إطار الحزبين .¹

والى جانب هذه الإجراءات (الإصلاح الزراعي والإصلاح الصناعي) ، قام روزفلت بوضع برنامجاً فنياً للأشغال العامة كإنشاء الطرق والسكك الحديدية وبناء السفن ... وغيرها من الإجراءات ، بقصد تشجيع الإنتاج الصناعي والحد من البطالة بالإضافة إلى التوسع في سياسة الضمان الإجتماعي كتأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة بموجب قانون صدر في أفريل 1935 م ، وبذلك صرفت هذه الإصلاحات الداخلية إنتباه الأمريكيين عن الإهتمام بالشؤون العالمية مركزة في ذلك على مبدأ الحياد والعزلة الأمريكية .²

لقد ساهمت هذه التدابير في هبوط معدلات البطالة وإرتفاع النشاط الصناعي والزراعي ، إلا أن هذه الإجراءات قد واجهتها معارضة كبار رجال الصناعة الذين رفضوا تدخل الدولة في العلاقات بين العمال وأصحاب العمل ، حيث قام هؤلاء الخصوم برفع قضية ضد أعمال "روزفلت" الإصلاحية إلى المحكمة الإتحادية العليا للطعن في دستورية القانونين الخاصة بتنظيم الصناعة والزراعة ، وقضت المحكمة بعدم دستورية القانونين .³

فبالرغم من هذه المعارضة إلا أن روزفلت أعيد إنتخابه لفترات متتالية وبأغلبية ساحقة حيث أن نزاعه مازال قائماً مع أصحاب الأعمال الكبيرة ، ولم يعد يسيطر على الكونغرس⁴ لأنه لقي معارضة منه في كثير من القضايا .⁵

ب - ألمانيا :

إن الأزمة الاقتصادية التي ألمت بأمريكا وانتشرت إلى العالم لتشمل ألمانيا بالأخص جعلت من الحكومة الألمانية أن تقوم بالبحث عن حل للخروج من الأزمة ولذلك قامت حكومة " برونك" التي تشكلت ما بين (مارس 1930 م - ماي 1932م) ، بإجراءات تمثلت في خفض الإنفاق مما أدى

¹ شيرين سعيد شلبي ، المرجع السابق ، ص 134 .

² عبد الفتاح حسن أبو عليّة ، تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ، دار المريخ ، الرياض (السعودية) ، 1987 ، ص 176 .

³ محمود السيد سليم ، المرجع السابق ، ص ص 393 ، 394 .

⁴ "الكونغرس" : هو السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية ، تأسس سنة 1789م بمقتضى مادة دستورية نصت على تأليفه وتحديد سلطته ، يتكون الكونغرس من مجلسين (الشيوخ والنواب) . أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، المرجع السابق ، ج 5 ، ص 276 .

⁵ جواهر لالنهرو ، لمحات من تاريخ العالم ، (د - ن) (د - ب) ، 1983 ، ص 494 .

إلى تأثر قطاع الخدمات الإجتماعية ، كما أنها خفضت من قيمة التعويضات والمساعدات للعاطلين عن العمل ، وخفضت مرتبات الموظفين ، ثم أوقفت دفع التعويضات إلى فرنسا ، إضافة إلى ذلك قامت بشراء أسهم المصانع وفرضت ضرائب على المنتجات الغذائية المستوردة من أجل دعم الإنتاج الألماني ، إلا أن هذه الإجراءات لم تحقق نتائج سريعة ،¹ فقد أدت إلى إيقاف العديد من العمال حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 6 ملايين عاطل عام 1932م .² بعد سقوط حكومة " بروننك " تشكلت حكومة جديدة برئاسة " فون بابن " ³ حيث كان يمثل النبلاء ومصالح كبار رجال الصناعة الألمان ، ولكنه واجه مشاكل عند توليه الرئاسة بسبب الإغتيالات التي قام بها رجال هتلر ضده ولذلك لم تدم فترة حكمه طويلاً وبسبب المشاكل لم يستطع أن يقوم بإصلاحات تخدم البلد وتواجه الأزمة فقام بتقديم إستقالته في نفس السنة .⁴ وفي أواخر ماي 1932م ووسط مشاكل سياسية وإقتصادية تشكلت حكومة جديدة بزعامة " هتلر " ضد آخر حكومة وهي جمهورية فايمر وبذلك أصبح رئيساً لألمانيا مع حزبه النازي حيث أدخل ألمانيا و العالم إلى مرحلة جديدة وخطيرة في تاريخ أوروبا .⁵

بعد تولي هتلر للسلطة بدأ بتنفيذ وعوده التي منحها للشعب ، لأنه أراد كسب الطبقة العاملة وتحقيق مستوى معيشة لائقة لها يسهل إندماجها في المجتمع ، حيث قام بوضع قانون تنظيم العمل يثبت به المشاركة بين أرباب العمل والطبقة العاملة ، وقام بتطوير التأمينات الإجتماعية والثقافية الشعبية ووسائل التسلية والراحة ، عمل على شق الطرق وبناء مئات الآلاف من المساكن، وقد تزايدت هذه الإعانات من 2,5 مليار مارك عام 1933م إلى 10,3 مليار مارك عام 1938م ، حيث سمحت هذه السياسة بتخفيض معدلات البطالة إلى 3 ملايين عام 1935م .

¹ عبد التواب أحمد سعيد ، تاريخ أوروبا المعاصر ، دار الفكر ، عمان ، 2010 .

² كافين رايلي ، الغرب والعالم " تاريخ الحضارة من خلال موضوعات " ، ج 2 ، تر: عبد الوهاب محمد المسيري ، هدى عبد عبد السميع حجازي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1986 ، ص 296 .

³ " فون بابن " : ولد يوم 29 أكتوبر 1879م ، وهو أحد القادة السياسيين وزعيم الحزب الوسط الكاثوليكي لعام 1932م ، تولى منصب المستشار في جمهورية فايمر من 1 جوان إلى 17 نوفمبر 1932م ، إشتهر بتحالفه مع أدولف هتلر زعيم الحزب النازي هذا ماساعد في وصول هتلر إلى السلطة . أنظر: علي عبد الواحد حسون الصانع ، « محطات في ذاكرة السياسة الخارجية التركية 1939م-1941م من خلال مذكرات السفير الألماني في أنقرة فرانز فون بابن » ، في مجلة كلية التربية ، العدد الثاني والعشرون ، جامعة القادسية ، ص م [260-225] ، ص ص 227-232 .

⁴ عبد التواب أحمد سعيد ، المرجع السابق ، ص 109 .

⁵ فرانسوا جورج ديفريوس ، وآخرون ، المرجع السابق ، ص 414 .

وإبتداءً من عام 1935م تبنت ألمانيا خطة رباعية إستهدفت تشكيل مخزون من المواد الأولية الإستراتيجية ، ورفع إنتاج الصناعات الثقيلة والصناعات الحربية ، وتكثيف سياسة الإحلال ، وأدى هذا البرنامج إلى نتائج معتبرة فارتفع إنتاج الصلب ومعه الناتج المحلي الوطني ب 4,4 % سنوياً ، وفي عام 1939م زالت البطالة نهائياً من ألمانيا¹.

ج - بريطانيا :

بعد أن تولى " رمزي مكدونالد " ² السلطة مع حزبه العمالي في الوقت الذي أصاب العالم أزمة إقتصادية سنة 1929م ، ووصول تأثيرها إلى بريطانيا حيث إنتشرت البطالة وتوقف العديد من العمال عن العمل وتعطلت التجارة الخارجية ، فنتيجة تدهور الوضع الإقتصادي سعى " مكدونالد " إلى وضع آلية لخروج من الأزمة حيث قام بإجراءات تمثلت في تخفيض النفقات الحكومية ، وتبني سياسة الإقتصاد في النفقات من خلال الضغط على خطط الحكومة الخدمية والإعانات .³ بالإضافة إلى تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني والخروج عن قاعدة الذهب كغطاء للعملة ،⁴ وقام كذلك بحث منظمة الكومنولث⁵ بأن تعطي للمنتجات البريطانية أولوية على صناعات باقي الدول .⁶

¹ نادية العقون ، العولمة الإقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج " دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية " ، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2012-2013 ، (غير منشورة) ، ص 92 .
² رمزي مكدونالد " : (1866-1937) إشتراكى بريطاني ، في عام 1924م أصبح أول رئيس وزارة عمالية في بريطانيا لكنه تراجع عن مبادئ حزب العمال الإشتراكية عام 1931م ، حيث كان منتسب للحزب العمالي المستقل عام 1894م ثم ساهم في تأسيس حزب العمال عام 1900م ، وتخلّى عن الحزب بسبب معارضة إشتراك بريطانيا في الحرب العالمية الأولى ، وفي فترة رئاسته إعترفت بريطانيا رسمياً بالإتحاد السوفياتي وإتهم بخيانة الحزب عندما شكل الوزارة المشتركة في عام 1931م بأغلبية من المحافظين وإستقال من جميع مناصبه السياسية والرسمية عام 1935م . أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، ج 5 ، المرجع السابق ، ص 666 .

³ محمد حمزة حسين الدليمي ، لبنى رياض الرفاعي ، تاريخ العالم المعاصر ، دار غيداء ، عمان ، 2014 ، ص 230 .

⁴ فرغلي علي تسن ، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر ، دار الوفاء ، الإسكندرية (مصر) ، 2001 ، ص 242 .

⁵ منظمة الكومنولث " : تأسست عام 1944م هي رابطة دولة حرة بين بريطانيا ومستعمراتها السابقة التي إستقلت عنها وظلت

وظلت محافظة على ولائها للتاج البريطاني ، بهدف الإبقاء على صلات التشاور والتعاون بين بريطانيا والدول المتأثرة بها سياسياً وثقافياً ، ويتم اللقاء سنوياً بين رؤساء وزارات الدول الأعضاء لمعالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمعون كالبطالة والتضخم النقدي والتخلف الإقتصادي ، وبنولي صندوق التعاون التقني للكومنولث مهمة تأمين تبادل الخبرات الفنية بين الدول الأعضاء .

أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، ج 5 ، المرجع نفسه ، ص ص 261-262 .

⁶ محمد حمزة حسين الدليمي ، لبنى رياض الرفاعي ، المرجع السابق ، ص 230 .

د- فرنسا :

بعد أن تسلم " بلوم ليون " السلطة في ظروف غير مواتية ، حيث كانت تعم حالة عدم الاستقرار السياسي والإجتماعي ، فقد عارض أصحاب المصانع والمصارف السياسية سياسة " بلوم ليون " التي تقوم على الاشتراكية ، حيث قام العمال بإضرابات واسعة مست مختلف مناطق فرنسا ، ولهذا سارعت حكومة " بلوم " إدخال إصلاحات إقتصادية لتدعيم الدولة . ومن بينها زيادة أجور العمال وتخفيف ساعات العمل حيث حددت ساعات العمل الأسبوعي ب 40 ساعة ، مع تعهد تشريع قوانين الضمان الإجتماعي ، ودعم الحركة النقابية ، كذلك دعم الفلاحين والصناع من أجل إنعاش الإقتصاد المحلي بالرغم من الإجراءات التي قامت بها الحكومة إلا أن حالة التراجع الإقتصادي إستمرت بإنخفاض قيمة الفرنك ، وإستمرار هروب الأموال خارج البلاد فضلاً عن إنخفاض قيمة الإنتاج ، وذلك يعود إلى إمتناع الرأسماليين وأصحاب المصانع في التعامل مع " بلوم " وإمتناع مجلس الشيوخ في منح الحكومة كامل الصلاحيات في تسيير الدولة وتطبيق برامجه الإصلاحية ، هذا ما أدى إلى إسقاط حكومته بعد سنة واحدة من تشكيلها . ليصعد بذلك المعارضون إلى السلطة بزعامة " إدوارد دالاديه " ¹ لمواجهة الأوضاع الدولية . ²

¹ " إدوارد دالاديه " (1884-1940) : ولد في فرنسا ودرس الإقتصاد ، فاز في إنتخابات 1919 وأصبح عضواً في الجمعية الجمعية الوطنية الفرنسية ، أصبح وزير للمستعمرات الفرنسية (1825-1933) تولى بعدها رئاسة الحكومة الفرنسية لثلاث مرات من الفترة الممتدة بين (1933-1940) . أنظر : سحر عباس خضير ، « سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تشيكسلوفاكيا (1918-1939) » ، في مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة ديالي ، العدد 49 ، 2006 ص م [199-223] ص 222 .

² محمد حمزة حسين الدليمي ، المرجع السابق ، ص ص 228 ، 229 .

خلاصة الفصل :

- من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل يمكن أن نستخلص النتائج الآتية :
- أن أزمة الكساد الكبير لعام 1929م كانت نتيجة الرخاء الذي تمتعت به أمريكا وعدم إستغلاله بشكل عقلائي ، نتج عنه إنهيار في البورصة الأمريكية " وول ستريت " ثم تبعها إنهيار العديد من البورصات العالمية بسبب التبعية الإقتصادية .
 - الأزمة الإقتصادية كانت وليدة الإنخفاض المفاجيء في أسعار الأسهم ببورصة نيويورك بشكل مفاجيء .
 - إن الأزمة الإقتصادية العالمية كانت أزمة حادة وشاملة من جميع الوجوه لأنها شملت كل القطاع الزراعي والصناعي والتجاري وإمتدت إلى سائر دول العالم وإن كانت بدرجات متفاوتة .
 - برهنت على عقم النظرية الكلاسيكية التي تدعو إلى الحرية الإقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي .
 - ظهرت النظرية الكينزية التي تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية .
 - كان لهذه الأزمة آثار عديدة أهمها : تراجع الإنتاج الصناعي وتدهور القطاع الزراعي وتدهور الأسعار أدى إلى تدهور التجارة الخارجية كل هذا أدى إلى تردي الأوضاع العامة لأمريكا خاصة وأوروبا عامة .
 - سعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية التي مستها الأزمة الإقتصادية العالمية إلى إتخاذ إجراءات صارمة مما سمح بتدخل الدولة في القطاع الإقتصادي .

الجماعة

من خلال هذه الدراسة التي تناولت الأزمات الاقتصادية العالمية خلال القرن العشرين وتأثيرها على الاقتصاد العالمي وأخذ أزمة الكساد الكبير لعام 1929م كنموذج لهذه الأزمات، إستطعنا أن نخرج بالإستنتاجات التالية :

أن الأزمات الاقتصادية تحدث نتيجة إضطراب فجائي يطرأ على بلد ما أو عدة بلدان يؤدي إلى إختلال في التوازن الإقتصادي هذا ما يضعف البنية الهيكلية للبلاد، إضافة إلى ذلك تنتوع هته الأزمات وفقاً لتعدد المعايير المستخدمة في عملية تحديد الأزمات فهناك أزمات مالية وأزمات إقتصادية، فالأزمات المالية تتمثل في أزمات عملة ، أزمات مصرفية، أزمات الديون وغيرها من الأنواع ، وهي تحدث في أسواق المال ، أما الأزمات الإقتصادية فقد تمثلت في أزمة دورية ، أزمة وسيطية ، أزمة هيكلية وأكثرها تحدث في الإقتصاد الرأسمالي.

إن الأزمات تحدث من جراء مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها كتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وارتفاع معدل التضخم وغيرها من الأسباب ، وقد عرفت هذه الأزمات الإقتصادية منذ القدم ولكن شدة تأثيرها وقوتها وسرعة إنتشارها تختلف من عصر إلى آخر فبدخول العالم عصر التكنولوجيا ، أصبحت بذلك الأزمات الإقتصادية أكثر شدة وعدواها تنتقل عبر الحدود حيث تنشأ في سوق واحد وسرعان ما تنتقل لتشمل أسواقا أخرى في قارات متباعدة وفي زمن قصير .

أن التاريخ الإقتصادي في القرن العشرين مرة بمجموعة من الأحداث المهمة لأنه كان حافلاً بالعديد من الأزمات الاقتصادية التي أثرت على العالم ككل بداية بأزمة الكساد الكبير في بداية عشرينيات هذا القرن والتي إستمرت حوالي ثلاث سنوات (1929م -1933م) بسبب المضاربات المالية الذي أدت إلى إنهيار قيمة الأسهم ، ويشمل هذا الإنهيار كافة القطاعات الداخلية للبلاد ليتوسع فيما بعد إلى الأسواق الخارجية ، وبذلك تميزت الأزمة عن باقي الأزمات الأخرى بعمقها وشدتها وعنفها وسرعة إنتقالها من دولة إلى أخرى.

لقد لحقت بأزمة الكساد أزمات أخرى حدثت في ثمانينيات هذا القرن متمثلة في أزمة المديونية عام 1982م وأزمة الإثنين الأسود لعام 1987م وأزمة الجمعة اليتيمة 1989م و التي يعود ظهورها إلى مجموعة من الأسباب المتظافرة والمتداخلة حيث تتغير على حسب الظروف التي حدثت فيها الأزمة .

وفي تسعينيات القرن العشرين نجد أن بلدان أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا قد تلقت هزات مالية عنيفة أصابت إقتصادها وعرقلت حركة نموه ، بداية من المكسيك لعام 1994م ، ثم لحقت بها دول جنوب شرق آسيا في عام 1997م ، ثم الأزمة الروسية في القارة الأوربية عام 1998م ودولة البرازيل عام 1999م ، حيث أعتبرت هذه الأزمات أزمات هروب رؤوس الأموال الأجنبية بسبب الحرية الإقتصادية غير المقيدة .

أما عن آخر أزمة في القرن العشرين فكانت أزمة فقاعة الأنترنت التي مست الجانب التكنولوجي حيث انفجرت عام 2000م فكانت إنطلاقتها مفاجئة لأنها جعلت مؤشرات العديد من بورصات العالم تتوقف عن عملها في وقت قصير جداً نتيجة إرتفاع أسعار أسهمها المفاجيء والغير متوقع .

لقد شهدت أمريكا أكبر أزمة إقتصادية في العالم عام 1929م لأنها كانت وليدة الإنخفاض المفاجيء في أسعار الأسهم ببورصة وول ستريت ، مما أدت إلى إنهيار العديد من البورصات في مختلف دول العالم بسبب التبعية الإقتصادية ، ولذلك إعتبرت أزمة حادة لأنها شملت كل القطاعات سواء في بلاد الأزمة أو البلاد الخارجية التي تأثرت بها ، بحيث تراجع الإنتاج الصناعي وتدهورت الحركة التجارية وإنهار القطاع الزراعي ، هذا ما أدى إلى تردي الأوضاع العامة لأمريكا وللعالم ككل ، وبذلك عملت دول الأزمة على إتخاذ إجراءات وقائية تخرجها من محنتها فجدت الحل الأعظم هو تدخل الدولة وتحكمها في كافة القطاعات وخاصة القطاع الإقتصادي .



المقدمة

الملحق (01) : صورة الرئيس هربرت هوفر الذي وقعت في عهده أزمة 1929م .



عن :

Zay Jeffries ,Herbert Clark Hoover (1874–1964) , a Biographical
Memoir ,national academy of sciences , washington , 1967 , p 02.

الملحق (02) : سوق الأوراق المالية في نيويورك عام 1929 م .



عن : [http://www. aljazeera. Netm](http://www.aljazeera.net)

(تم الإطلاع: ت2018/05/17 سا 15:16)

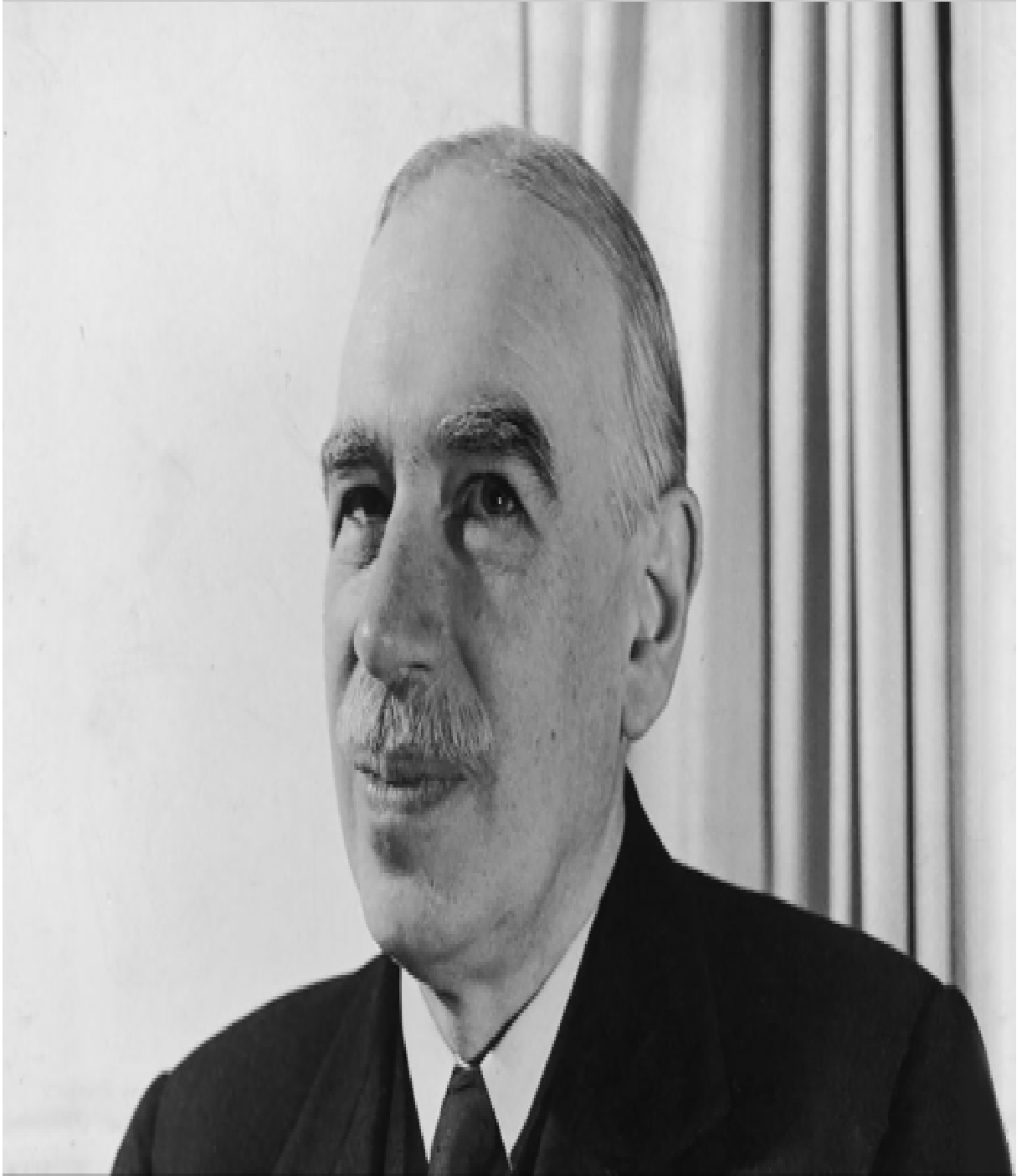
الملحق (03) : أمريكيون يصطفون أمام البورصة لسحب مدخراتهم إثر إندلاع الأزمة المالية عام 1929م .



عن : <http://www.skyneusarabia.com>

(تم الإطلاع : ت 2018/05/17 سا 15:06)

الملحق (04) : صورة لجون مينارد كينز " مؤسس النظرية الكينزية .



عن : روبرت سكيد لسكي ، جون مينارد كينز مقدمة قصيرة جداً ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2015، ص الواجبة .

الملحق (06) : صورة تمثل هجرة العائلات بحثاً عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1929م .



عن : p4 , op.cit , uploads/wp-content / clil / it . isvolta . www

الملحق (07) : يوضح حرق القهوة البرازيلية من أجل القاطرات بسبب كساد المنتج عام 1929 م.



عن :

La crise de 1929 et ses conséquences catastrophiques , Exposé du Cercle Léon Trotsky, 14 octobre 2009,p10.

الملحق (08) : تعيين الرئيس هندنبرغ لهتلر كمستشاراً للرايخ لألمانيا .



عن : عباس محمود العقاد ، هتلر في الميزان ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة (مصر) ، 2013 ، ص 113 .

الملحق (09) : فرانكلين روزفلت وتوليه لمنصب الرئاسة يوم 04 مارس 1933م من أجل إيجاد حلول لأزمة 1929م .



عن :

The wright Brothers , The stock Market of 1929 « The end of prosperity » , chelsea house publishers ,Brenda lange ,1964,P 08.

കാമതലം

ഉപനിഷദ്

أولاً : المصادر .

(1) أدولف هتلر ، كفاحي ، تر: عبد الرحمان فاروق ، دار الكتب الشعبية ، بيروت (لبنان) ، 1974 .

(2) كينز جون ماينارد ، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، تر: إلهام عيداروس ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، أبو ظبي ، 2010 .

(3) لالنهرو جواهر ، لمحات من تاريخ العالم، (د - ن) ، (د - م) ، 1983 .

ثانياً : المراجع .

1/ المراجع باللغة العربية :

أ. الكتب :

(1) إبراهيم الهندي منير ، الأوراق المالية وأسواق الرأس مالية ، مكتبة دنيا للنشر والطباعة ، الإسكندرية (مصر) ، 1998 .

(2) أحمد الخضيرى محسن ، إدارة الأزمات ، مكتبة مديولي ، القاهرة (مصر) ، 1997 .

(3) أحمد سعيد عبد التواب ، تاريخ أوروبا المعاصر ، دار الفكر ، عمان ، 2010 .

(4) أمين سمير ، الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين ، تر: فهمية شرف الدين ، دار الفرابي ، بيروت (لبنان) ، 2002 .

(5) الأمين عبد الوهاب ، يزيد بشير ، الإقتصاد الجزئي ، (د - ن) ، (د - س) .

(6) إلويتز لاري ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، تر: جابر سعيد عوض ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة (مصر) ، 1996 .

البكري كاظم ، فخ الإقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008 ، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، 2011 ، ص 149 .

(7) البنا محمد ، قضايا إقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية (مصر) ، 2009 .

(8) بوذينة محمد ، أحداث العالم في القرن العشرين "1920-1921" ، لابراس للنشر ، تونس ، (د - س) ، ص 312 .

(9) بن سليمان آل فواز مبارك ، الأسواق المالية من منظور إسلامي ، مركز النشر العلمي ، جدة (السعودية) ، 2010 .

- 10) بن سميحة بنت عمارة عزيزة ، الدول النامية وأزمة المديونية ، دار أسامة ، عمان ، 2014.
- 11) البيلاوي حازم ، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر ، عالم المعرفة ، الكويت ، 2000 .
- 12) تقي الحسيني عرفات ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي ، عمان ، 1999 .
- 13) تورو ليستر ، إدارة أزمة الأسهم ، إصدار الشركة العربية للإعلام العلمي ، القاهرة (مصر) ، 1996.
- 14) جاد الله محمود ، إدارة الأزمات ، دار أسامة ، عمان ، 2010 .
- 15) جمعة زاغود عبد السلام ، الأزمات الدولية في ظل نظام العالمي الجديد ، دار زهران ، الأردن ، 2013 .
- 16) حسن أبو علية عبد الفتاح ، تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ، دار المريخ ، الرياض (السعودية) ، 1987 .
- 17) حسن خلف فليح ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2004 .
- 18) حمزة حسين الدليمي محمد ، رياض الرفاعي لبنى ، تاريخ العالم المعاصر ، دار غيداء ، عمان ، 2014 .
- 19) خير الدين خليفة خير الله توفيق ، العولمة المالية ودورها في خلق الأزمات الاقتصادية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية (مصر) ، (د - س) .
- 20) راشواي إريك ، الكساد الكبير والصفقة الجديدة ، تر: ضياء وراذ ، مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة ، مصر ، 2012.
- 21) رايلي كافين ، الغرب والعالم " تاريخ الحضارة من خلال موضوعات " ، ج 2 ، تر: عبد الوهاب محمد المسيري ، هدى عبد السميع حجازي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1986 .
- 22) رمضان زياد ، مبادئ الإستثمار الحقيقي والمالي ، دار وائل ، عمان ، 1998 .
- 23) رونوفن بير ، تاريخ القرن العشرين ، تر: نور الدين حاطوم ، دار الفكر ، دمشق (سوريا) ، 1980 .
- 24) رياض عبد الله مها ، صندوق النقد الدولي " تقدير إقتصادي إسلامي " ، المعهد العالمي للفك الإسلامي ، (د-س)

- 25) زكي رمزي، التاريخ النقدي للتخلف " دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث " ، علم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب ، 1987 .
- 26) زوزو عبد الحميد ، تاريخ الولايات المتحدة (1914 - 1945) محاضرات و نصوص ، دار هومة ، الجزائر ، 2013 .
- 27) زياد غزال سليم ، حكم الشرع في البورصة ، ط2 ، دار الوضاح ، عمان ، 2008 ، ص 12 .
- 28) ساموليون بول ، دنور هاوس ويليام ، الإقتصاد ، تر: هشام عبد الله ، مرا : أسامة الدياع ، دار الأهلية ، عمان ، 2001 .
- 29) سرور بن حكمت الحريري محمد ، إدارة الأزمات وإستراتيجية القضاء على الأزمات الإقتصادية والمالية والإدارية ، دار صفاء ، عمان ، 2012 .
- 30) سعيد بلعباس عبد الرزاق ، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي ، مركز النشرالعلمي، جدة (السعودية) ، 2009 ، ص 19 .
- 31) سعيد شلبي شيرين ، موجز التاريخ الأمريكي ، (د - ن) ، الإسكندرية (مصر) ، 2000 .
- 32) سكيد لسكي روبرت ، جون مينارد كينز مقدمة قصيرة جداً ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2015 .
- 33) سليمان نوار عبد العزيز ، محمد محمود ، تاريخ الولايات المتحدة من القرن 16 إلى القرن 20 ، دار الفكر العربي ، القاهرة (مصر) ، 1999 .
- 34) سليمان نوار عبد العزيز ، نعنعي عبد المجيد ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت (لبنان) ، 1973 .
- 35) سليم زياد غزال فتحي ، حكم الشرع في البورصة ، ط8 ، دار الوضاح ، عمان ، 2008 .
- 36) السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، دار الفجر ، القاهرة (مصر) ، 2002 .
- 37) السيد محمود ، تاريخ أوروبا والأمريكيتين ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية (مصر) ، 2004 .

- (38) شنجار العيساوي عبد الكريم ، رحيم العويدي عبد المهدي ، السيولة الدولية في ظل الأزمات الإقتصادية والمالية ، دار صفاء ، عمان ، 2013 .
- (39) صالح أبو جابر فايز ، الإستعمار في جنوب شرقى آسيا ، دار البشير ، عمان ، 1990.
- (40) صالح سلام عماد ، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة ، (د- ن) ، أبوظبي ، 2002 .
- (41) ظاهر تركي ، أشهر القادة السياسيين ، ط 2 ، دار الحسام ، بيروت (لبنان) ، 1992.
- (42) عبد الرحمان السبعواوي عوني ، التاريخ الأريكي الحديث و المعاصر ، دار الفكر ، عمان ، 2008 .
- (43) عبد الستار لبيب ، أحداث القرن العشرين ، ط 3 ، دار المشرق ، بيروت (لبنان) ، (د - س) .
- (44) عبد القوي محمد حسين ، البطالة المشكلة و العلاج ، مركز الإعلام الأمني ، البحرين ، (د - س) .
- (45) عبد اللطيف الصباغ ، تاريخ أوروبا المعاصر ، (د- ن) ، (د - م) ، (د- س) .
- (46) علي تسن فرغلي ، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر ، دار الوفاء ، الإسكندرية (مصر) ، 2001 ، ص 242 .
- (47) علي الهاشمي إياد ، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث و المعاصر ، دار الفكر ، عمان ، 2013 .
- (48) غنيمي الشيخ رأفت ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر ، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية ، مصر ، 2006 .
- (49) أبو فارة يوسف ، الأزمات المالية والإقتصادية ، دار وائل ، عمان ، 2015 .
- (50) الفجار فريد ، إدارة شركات تداول الأوراق المالية " فنون الإستثمار في البورصة " ، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنتها ، 2008 .
- (51) قاسم داود اللامي غسان ، عبد الله إبراهيم العيساوي خالد ، إدارة الأزمات " الأسس والتطبيقات " ، الدار المنهجية ، عمان ، 2015 .
- (52) كانساس دايف ، نهاية إمبراطورية وول ستريت ، تر: جوان صفير فغالي ، دار الكتاب العربي ، بيروت (لبنان) ، 2010 .

- 53) كوامي سوندرام جومو ، القرن العشرين الطويل الإستعمار الإقتصادي الأمريكي لدول العالم الثالث (هيمنة - تنمية غير متكافئة - تفاوت عالمي) ، تر: محمود كامل ، المكز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2015 .
- 54) ل.ج . شيني ، تاريخ العالم الغربي ، تر: مجد الدين حفني ناصف ، دار النهضة العربية ، القاهرة (مصر) ، 2003 .
- 55) ل سندر لويس ، أدولف هتلر الرجل الذي أراد عمليات إحتلال العالم ، تر : طارق السيد خطر ، مؤسسة باتنام ، 2001 .
- 56) ماهر أحمد ، إدارة الأزمات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية (مصر) ، 2006 .
- 57) مجيد الموسوي ضياء ، الأزمة الإقتصادية العالمية 1986-1989 ، دار الهدى ، الجزائر ، 1990 .
- 58) محمد إبراهيم ولاء الدين ، التطوير العقاري " دراسة مقارنة " ، دائرة القضاء للنشر ، أبوظبي ، 2014 ، ص 16 .
- 59) محمد أحمد أبو طه أحمد ، الأزمات الإقتصادية " أسبابها وأثارها على الفرد والمجتمع ومواجهتها في العصر الحديث ، مكتبة الوفاء القانونية للنشر ، الإسكندرية (مصر) ، 2016 .
- 60) محمود حجر جمال ، دراسات في التاريخ الأمريكي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 .
- 61) محمود رمزي ، الأزمات المالية والإقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية (مصر) ، 2012 .
- 62) محمود العقاد عباس ، هتلر في الميزان ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة (مصر) ، 2013 .
- 63) محمود المكاوي محمد ، النظام الرأسمالي والأزمات الإقتصادية العالمية ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة (مصر) ، 2015 .
- 64) محي الدين عمر ، أزمة النمر الآسيوية " الجذور والآليات والدروس المستفادة " ، دار الشروق ، القاهرة (مصر) ، 2000 .
- 65) محي الدين العيساوي أكبر عمر ، التمويل الدولي ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، دنمارك ، 2009 .

- 66) مرسي فؤاد ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1990 .
- 67) المسيري عبد الوهاب ، الصهيونية و النازية و نهاية التاريخ ، دار الشروق ، القاهرة (مصر) ، 1997 .
- 68) مصطفى الشرقاوي عبد الحكيم ، العولمة المالية وإمكانيات التحكم " عدوى الأزمات المالية " ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية (مصر) ، 2005 .
- 69) مظهر كمال ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر " دراسات تحليلية " ، منشورات مكتبة البديسي ، 1987 .
- 70) ماينرد كينز جون ، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود ، تر: إلهام عيادروس ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبوظبي، 2010 ، ص 363 .
- 71) نصر مهنا محمد، إدارة الأزمات ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية (مصر) ، 2004 .
- 72) نوري الربيع إسماعيل ، تاريخ أوروبا المعاصر ، دارومكتبة حامد ، عمان ، 2002 .
- 73) يحي جلال ، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر " سيطرة أوروبا على العالم " ، ج 4 ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، (د - س) .
- 74) الهريدي صلاح أحمد ، دراسات في التاريخ الأمريكي ، دار الوفاء، الإسكندرية ، 2000 .
ب . الرسائل الجامعية .
- 1) أحميمة خالد ، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011 " ، مذكر ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر) 2012-2013 (غير منشورة).
- 2) ابن بوسحاقي فتيحة ، بورصة الجزائر واقع وآفاق ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع النقود المالية ، جامعة الجزائر ، 2002-2003 (غير منشورة) .
- 3) أنجرو إيمان ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض " المصرف الصناعي السوري أنموذجاً " ، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة ، كلية الإقتصاد ، جامعة تشرين (سوريا) ، 2007-2008 (غير منشورة) .
- 4) آيت عكاش سمير ، تطورات القواعد الإحترازية البنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية ، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03 ، 2012-2013 (غير منشورة) .

- (5) بلحشر عائشة ، سعر الصرف الحقيقي التوازني " دراسة حالة الدينار الجزائري " ، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان (الجزائر) ، 2013-2014 ، (غير منشورة) .
- (6) بلعز خير الدين ، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف " مع الإشارة إلى حالة الجزائر " ، مذكرة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر) ، 2014-2015 ، (غير منشورة) .
- (7) بودري شريف ، تنافس العملات الإرتكازية على المعاملات المالية في ظل لا إستقرار النظام النقدي الدولي " التحديات المستقبلية للتكامل النقدي العربي " ، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف (الجزائر) ، 2015-2016 (غير منشورة) .
- (8) بن رقرق فارس ، مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الامريكية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 (الجزائر) ، 2012-2013 (غير منشورة) .
- (9) بن علي عبد الغاني ، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة دالي إبراهيم ، 2009-2010 (غير منشورة) .
- (10) بن عيسى عبد القادر ، أثر استخدام المشتقات المالية ومساهماتها في إحداث الأزمة المالية العالمية ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة (الجزائر) ، 2011-2012 (غير منشورة) .
- (11) بوعبد الله علي ، أثر الأسواق المالية الناشئة على إستقرار أسعار الصرف في الدول العربية ، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة (الجزائر) ، 2013-2014 (غير منشورة) .
- (12) بوكساني رشيد ، معوقات أسواق المال العربية وسبل تفعيلها ، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 (غير منشورة) .
- (13) جمال بوزيدي ، دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس (الجزائر) ، 2001-2002 (غير منشورة) .

- 14) حاج موسى نسيمة ، الأزمات المالية وأثرها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008 ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس (الجزائر) ، 2008-2009 (غير منشورة) .
- 15) حجاج محمد الهاشمي ، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية " دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2002-2009 " ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية الأسواق ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011-2012 ، (غير منشورة) .
- 16) حملاوي سكيمة ، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجيد في ظل الأزمة المالية الراهنة " دراسة حالة الشراكة الأوروبيةمتوسطة - دول الغرب العربي " ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر) ، 2011-2012 ، (غير منشورة) .
- 17) داودي ميمونة ، ظهور الأزمات المالية " دراسة أزمة الكساد الكبير 1929-1933 والأزمة المالية 2007-2008 " ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير ، جامعة وهران (الجزائر) ، 2013-2014 ، ص 86 .
- 18) دبار حمزة ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة (الجزائر) ، 2013 ، (غير منشورة) .
- 19) سلطان مونية ، كفاءة الأسواق المالية الناشئة ودورها في الإقتصاد الوطني " دراسة حالة بورصة ماليزيا " ، مذكرة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر) ، 2014-2015 ، (غير منشورة) .
- 20) صباغ رفيقة ، الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية " دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على إقتصاديات دول مجلس التعاون للدول الخليج العربية " ، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان (الجزائر) ، 2013-2014 ، (غير منشورة) .

- (21) طالبى صلاح الدين ، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية ، مذكرة ماجستير فى العلوم الاقتصادية ، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر) ، 2009-2010 (غير منشورة).
- (22) العانى إيمان ، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية ، مذكرة ماجستير فى العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة (الجزائر) ، 2006-2007 .
- (23) عبد القادر الجدلي ربحي ، واقع استخدام أساليب إدارة الأزمات فى المستشفيات الحكومية الكبرى فى قطاع غزة ، مذكرة ماجستير ، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال الجامعة الإسلامية ، غزة (فلسطين) ، 2006 ، (غير منشورة) .
- (24) عبو عمر ، الأسواق المالية ودورها فى تعزيز أداء صناديق الإستثمار " دراسة تجارية دولية" ، مذكرة دكتوراه فى العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف (الجزائر) ، 2015-2016 (غير منشورة) .
- (25) العقون نادية ، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج " دراسة لأزمة الرهن العقاري فى الولايات المتحدة الأمريكية " ، مذكرة دكتوراه فى العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة (الجزائر) ، 2012-2013 (غير منشورة) .
- (26) غازي عبد المحمدي يحي، النظام البرلماني العراقي فى ظل دستور 2005 " دراسة مقارنة"، مذكرة ماجستير فى القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، (د - ب) ، 2007 (غير منشورة) .
- (27) لبعل فطيمة ، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية ، مذكرة دكتوراه فى العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة (الجزائر) ، 2016-2017 ، (غير منشورة) .
- (28) محمد غسان الحموي نرمين ، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي فى المصارف السورية الخاصة ، مذكرة ماجستير فى الأسواق المالية ، كلية الإقتصاد ، جامعة دمشق ، 2016 (غير منشورة) .
- (29) محمد فواز العقاد نور ، الأزمة المالية العالمية وأثرها فى السيولة فى المصارف " دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري " ، مذكرة ماجستير فى إدارة الأعمال ، كلية الإقتصاد ، جامعة دمشق، 2014 (غير منشورة) .

(30) محمود عبد اللطيف إيمان ، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والإستراتيجيات اللازمة لمواجهتها ، مذكرة دكتوراه في الإقتصاد العام ، جامعة سانت كليمنتس العالمية ، العراق ، 2011 .

(31) نمري نصر الدين ، الموازنة الإستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الإستثماري " دراسة حالة مشروع السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة " ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس (الجزائر) ، 2008-2009 (غير منشورة) .

(32) نورين بومدين ، صناعة الهندسة المالية وأثرها في تطوير الأسواق المالية العربية ، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف (الجزائر) ، 2014-2015 (غير منشورة) .

(33) هشام صباح الفخري سيف ، الإئتمان المصرفي ودور التوسع الإئتماني في الازمات المصرفية ، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، كلية الإقتصاد ، جامعة حلب ، سوريا ، 2009 (غير منشورة) .

(34) هولي رشيد ، مدى فعالية سوق الأوراق المالية المغربية في تنفيذ برنامج الخصخصة "دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب " ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة (الجزائر) ، 2011-2020 ، (غير منشورة) .

(35) يونس محمد سودة زاهرة ، تنظيم عقود الإختيار في الأسواق المالية من النواحي القانونية والفنية والضريبية والشرعية ، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس (فلسطين) ، 2006 (غير منشورة) .

ج . الموسوعات والمعاجم :

(1) أسعد شريل موريس ، حنا كمال ، موسوعة بلدان العالم بالأرقام ، دار الفكر العربي ، بيروت (لبنان) ، 1999 .

(2) برهام المشاعلي محمد ، الموسوعة السياسية والإقتصادية " مصطلحات وشخصيات " ، دار الأحدي ، القاهرة (مصر) ، 2007 .

(3) بن نبهان يحي ، معجم مصطلحات التاريخ ، دار يافا العلمية ، عمان ، 2007 .

- (4) الجابري محمد ، موسوعة دول العالم " حقائق وأرقام " ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة (مصر) ، 2000 .
- (5) جورج دريفوس فرانسوا ، ماركس رولان ، بوادوفان ريمون ، موسوعة تاريخ أوروبا العام من عام 1789 حتى أيامنا ، تر: حسين حيدر، مرا: أنطوان الهاشم ، منشورات عويدات ، باريس، بيروت (لبنان) ، 1990 .
- (6) حماد نزيه ، معجم المصطلحات المالية والإقتصادية في لغة الفقهاء ، دار البشير ، جدة (السعودية) ، 2008 ، ص 84.
- (7) الخوند مسعود ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج3 ، دار رواد النهضة ، بيروت (لبنان) ، 1994 .
- (8) عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل ، الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية ، عربي -إنجليزي . (د-ن) ، (د-م) ، (د-س) .
- (9) الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسة ، ج 1 ، ج 2 ، ج 3 ، ج 4 ، ج 5 ، ج 7 ، الموسوعة العربية للدراسات والنشر ، بيروت (لبنان) ، 1979 -1994.
- (10) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ط4 ، مكتبة الشروق الدولية ، مصر، 2004.
- (11) موريس أسعد شريل ، كمال حنا ، موسوعة بلدان العالم بالأرقام ، دار الفكر العربي ، بيروت (لبنان) ، 1999 .
- د.المجلات .
- (1) بن أحمد القاسم يوسف ، « التدخل في قانون العرض والطلب والموقف الفقهي منه » ، في مجلة الأصول والنوازل ، العدد 01 ، محرم 1430هـ ، ص م [141-198] .
- شباط يوسف ، « الرسوم الجمركية في التشريع السوري » ، في مجلة جامعة دمشق ، المجلد16 ، العدد الثاني ، 2000 ، ص م [295 - 331] .
- (2) شريط عابد ، « معدل الفائدة ودورية الأزمات في الإقتصاد الرأسمالي » ، في مجلة بحوث إقتصادية عربية ، القاهرة ، العدد 48- 49 خريف 2009- شتاء 2010 ، ص م [43-53] .
- (3) شقبق عيسى ، أزغار يحي ، « محاولة قياس كفاءة السوق المالية الجزائرية مقارنة بتونس أعقاب الأزمة المالية العالمية » ، في المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الإقتصادية ، العدد 07 ، 2016 ، ص م [49-78] .

- 4) عباس خيضر سحر، « سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تشيكسلوفاكيا (1918-1933) » ، في مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة ديالى ، العدد 49 ، 2006 ، ص م [199-223].
- 5) عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ، «المضاربة والقمار في الأسواق المالية المعاصرة " تحليل إقتصادي وشرعي " » ، في مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد الأول ، جدة (السعودية) ، ص م [3 - 33] .
- 6) عبد السعيد قحطان ، « الأزمة المالية الآسيوية 1997 والأزمة المالية العالمية 2008 الأسباب والآثار والدروس المستفادة " دراسة مقارنة " »، في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 21 ، 2003 ، ص م [01-20] .
- 7) عبد القادر الرفاعي جميلة ، أحمد حوامدة سهيل ، « الدين المعدوم في الفقه الإسلامي أسبابه وعلاجه » ، في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، المجلد 6 ، العدد 2 ، 2010 ، ص م [211-236] .
- 8) عبد الواحد حسون الصانع علي ، محطات في ذاكرة السياسة الخارجية التركية 1939-1941 من خلال مذكرات السفير الألماني في أنقرة فرانز فون بابن » ، في مجلة كلية التربية ، العدد 22 ، جامعة القادسية ، ص م [225-260] .
- 9) عبد اللوي عقبة ، نمر محمد الخطيب ، « نمو قياس الآثار التبادلية بين التكتلات الاقتصادية والأزمات المالية " حالة المكسيك ضمن تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية للفترة 1980 - 2012 » ، في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 06 ، الجزائر ، 2014 ، ص م [57-74] .
- 10) عبوش هدايا إلبويس ، « أثر أزمة الكساد العالمي (1929-1939) على تجارة العراق الخارجية » ، في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد 05 ، 2008 ، ص م [112-129] .
- 11) عطا الرضيع حسن ، « دراسة بحثية بعنوان الأزمات المالية جذورها وأسبابها وتداعياتها وسبل علاجها » ، في مجلة دنيا الوطن ، 2014 .

- 12) علي خالفي ، رميدي عبد الوهاب ، « رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان) نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة » ، في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ، العدد 5، 2008 ، ص م [94-81] .
- 13) غراية زهير ، ترقو محمد ، « التحليل القياسي لإستجابة مؤشرات الأسواق المالية لديناميكية مؤشر " داو جونز الصناعي " » ، في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 02، 2012 ، ص م [162-141] .
- 14) فوزي سماعيل ، طبائية سليمة ، « دور الأزمات المالية في الأسواق الناشئة من 1994 - 2003 الأسباب والحلول والدروس المستفادة » ، في مجلة رماح للبحوث والدراسات ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، العدد 08 ديسمبر 2011، الأردن ، [160-01] .
- 15) قاسم حسن محمد الغزالي محمد ، « التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على وجود الأرباح " دراسة ميدانية " » ، في مجلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، مجلد 7 ، العدد 26 ، 2017/01/20 ، ص م [380-363] .
- 16) قاسم شندي أديب ، « الأسواق المالية وأثرها في التنمية الإقتصادية " سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة " » ، في مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية جامعة واسط ، العدد 05 ، 2013 ، ص م [173-154] .
- 17) قحاييرة آمال ، « أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية » ، في مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 03 ، الجزائر ، (د - س) ، ص م [156-135] .
- 18) قدي عبد المجيد ، « الأزمة الإقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية » ، في مجلة بحوث إقتصادية عربية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 46 ، 2009 ، ص م [08-28] .
- 19) كاظم القرشي مدحت ، عبد الغني عبد الكريم ميسون ، « المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية » ، في المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية ، العدد 32 ، كلية المنصور الجامعة ، 2012 ، ص م [62-43] .
- 20) كورتل فريد ، « الأزمة المالية وأثرها على الإقتصاديات العربية » ، في مجلة روسيكادا الدولية العلمية المحكمة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سكيكدة (الجزائر) ، (د - س) ص م [20-1] .

- (21) كورتل فريد ، كمال رزيق ، « الأزمة المالية مفهومها ، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية » ، في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 20 ، 2009 ، ص م [1-22] .
- (22) لفته سعيد عبد السلام ، « تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح » ، في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 11 ، 2006 ، [1-42] .
- (23) محمد سهو نزهان ، « أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة » ، في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد 02 ، 2010 ، ص م [651-673] .
- (24) محي الدين رازي ، « مسببات الأزمات المالية العالمية ومنعكساتها » ، في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 29 ، العدد 02 ، 2013 ، ص م [413-431] .
- (25) عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ، « المضاربة والقمار في الأسواق المالية المعاصرة " تحليل إقتصادي وشرعي " » ، في مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، العدد الأول ، جدة (السعودية) ، ص م [3 - 33] .
- هـ .المقالات والبحوث :
- (1) إيمان رحال ، « تفعيل دور أسواق الأوراق المالية لتمويل مشاريع النمو الإقتصادي» ، أبحاث إقتصادية وإدارية ، جامعة بسكرة (الجزائر) ، العدد 19 ، جوان 2016 .
- (2) أبو الرشته عطاء ، «الأزمات الإقتصادية واقعها ومعالجتها من وجهة نظر الإسلام» ، محاضرة أقيمت في المركز الثقافي الملكي ، عمان ، 26 جوان 1990 .
- (3) الجموعي قريشي محمد ، «أهمية السيولة وأهمية القطاع المصرفي للإقتصاد» ، مداخلة حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر ، جامعة ورقلة ، 13 أبريل 2011 .
- (4) الخزرجي ثريا ، «الأزمة المالية العالمية وأثرها في الإقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة» ، مداخلة في المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الإسراء ، الأردن ، 28-29 أبريل 2009 .
- (5) طويطي مصطفى ، «محاضرات في الإقتصاد الجزئي» ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم التسيير ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة (الجزائر) ، 2013-2014 .
- (6) عبد الهادي محمد إيثار ، «إستراتيجية إدارة الأزمات " تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي " » ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد ، (د- ن) ، (د - س) .

- (7) أبو فارة يوسف ، «قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008»، كلية العلوم الإدارية والإقتصادية ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين ، (د- ن) ، (د- س) .
- (8) فوزي جسام عبد الواحد الراوي قتيبة ، «علاج الأزمة المالية المعاصرة بتوازن الإقتصادي في القرآن الكريم»، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الحادي عشر ، جامعة جرش الخاصة ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 14-16 ديسمبر 2010 .
- (9) ناصر مراد ، «الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار وسياسة مواجهتها ، أسبابها ، تداعياتها وسبل العلاج»، جامعة الزرقاء الخاصة ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، 2009 .
- (10) ناصر مراد ، «الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية»، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار وسياسات مواجهتها ، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر) ، 20-21 أكتوبر 2009 .

2/ المراجع باللغة الأجنبية :

أ. الكتب :

- 1) cato institute briefing papers Herbert Hoover Father of the New Deal , Steven Horwitz, September 29/2011 .
- 2)La crise de 1929 et ses conséquences catastrophiques , Exposé du Cercle Léon Trotsky, 14 octobre 2009.
- 3) The wright Brothers , The stock Market of 1929 « The end of prosperity » , chelsea house publishers ,Brenda lange ,1964.
- 4) Zay Jeffries ,Herbert Clark Hoover (1874-1964) ,a Biographical Memoir ,national academy of sciences , washington , 1967.

ب . المذكرات:

- ¹ Grises financières dans les pays en développement opignes ,Sêgnon Tovignon Aguey , université du Quéfec à Montréal, du doctorat en économique ,Spécificités et résolutions , Août2015.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية :

- (1) أسماء سعد الدين ، على الموقع الإلكتروني :
ت(2018/05/20 سا 13:31) www.almrsal.com .

- (2) إسماعيل سفر ، الإنكماش الإقتصادي : الموسوعة العربية ، على الموقع الإلكتروني :
http:// www. arab- ency . Com (ت 12/05/2018 سا 17:40)
- (3) إضاءات مالية مصرفية ، البورصة ، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، دولة الكويت ، جوان - جويلية 2010 ، العدد الخامس . على الموقع الإلكتروني:
www . Kibs .edu .kw/ upload/ stock exchge (ت 17/05/2018 سا 12:45)
- (4) أمريكيون يصطفون أمام مصرف لسحب مدخراتهم إثر إندلاع الأزمة المالية عام 1929م ،
على الموقع الإلكتروني : http:// www.skyneusarabia.com
(ت 17/05/2018 سا 15:06)
- (5) إنتشار البؤس فترة الكساد الكبير: على الموقع الإلكتروني :
www .isvolta . it / clil/wp-content / uploads / The Great
Depression Facts, Timeline, causes , Pictures, Pdf.
(ت 18 /05 /2018 سا 10:16)
- (6) براق محمد ، بن عامر خالد ، القروض البنكية المتعثرة " الأسباب والحلول" . على الموقع
الإلكتروني : https://:dz. dspace- univ-ouargla
(ت 07/05/2018 سا 13:33)
- (7) بيل كلنتون ، موسوعة الجزيرة ، على الموقع الإلكتروني :
www. aljazeera .net (ت 27/05/2018 سا 11:16)
- (8) تعريف البنك المركزي ، على الموقع الإلكتروني :
https :// mwthoq .com (ت 01/06/2018 سا 18:41)
- (9) سوق الأوراق المالية في نيويورك ، على الموقع الإلكتروني :
http://www. aljazeera. Net (تم الإطلاع: ت 17/05/2018 سا 15:16)
- (10) صفاء شريم ، تعريف الدول النامية ، على الموقع الإلكتروني
Mawdoo3. com(ت 05/05/2018 سا 11:00)
- (11) عبد الرحمان إسماعيل ، الكساد العظيم أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية التي شهدتها
العالم، جريدة الإتحاد ، على الموقع الإلكتروني:
www. Alitihadm. Ae (ت 19/05/2018 سا 09:03)

12) عجوت ناجي الحمداني ، دور صندوق النقد الدولي في تعميق أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية، العدد 2683، على الموقع الإلكتروني :

[https:// almadapaper. net.](https://almadapaper.net) (ت 2018/04/05 سا)

13) محمد مراد ، «الرأسمالية من التطور إلى الأزمة قراءة في خلفيات الأزمة المالية الراهنة»، في مجلة الدفاع الوطني ، العدد 67 ، كانون الثاني ، 2009 . على الموقع الإلكتروني :

[https:// www. lebarmy .lb.gov](https://www.lebarmy.lb.gov) (ت 2018/05/20 سا 14:04)

14) محمد وليد الجلاذ ، هندنبورغ باول فون ، على الموقع الإلكتروني :

[https:// www.arab-ency .com](https://www.arab-ency.com) (ت 2018/04/ 21 سا 13:35).

15) مؤشر هانج سينج : على الموقع الإلكتروني :

[http :// chieffinancing. Com](http://chieffinancing.Com) (ت 2018/06/01 سا 18:48)

16) مصطفى العبد الله ، الأزمات والدورات الاقتصادية ، الموسوعة العربية ، على الموقع الإلكتروني :

[http:/// www. Arab-ency. com](http://www.Arab-ency.com) (ت 2018/05/10 سا 06:55)

17) نظام الاحتياطي الفدرالي ، على الموقع الإلكتروني : [Ar. Tradimo.Com](http://Ar.Tradimo.Com)

الف-هارس

(1) فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المؤشرات الإقتصادية التقليدية الدالة على وقوع الأزمات.	26
02	صافي تدفقات رأس المال في سبعة دول آسيوية.	60
03	إنخفاض قيمة العملات وهبوط أسعار الأسهم في بعض البلدان الآسيوية.	61
04	الإرتفاع الكبير في نسبة البطالة لبعض الدول الآسيوية خلال فترة 1997م - 1999م	63
05	تاريخ خروج بعض الدول عن قاعدة الذهب .	84
06	نسبة التدهور في حجم الطلب والأسعار والإنتاج للصناعات الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الكساد 1929م - 1932م	92

(2) فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قنوات إنتشار الأزمات المالية	28

الصفحة	عنوان الملاحق	رقم الملاحق
110	صورة للرئيس الأمريكي هوفر هربرت الذي وقعت في عهده أزمة 1929م .	01
111	صورة لسوق الأوراق المالية في نيويورك عام 1929م .	02
112	أمريكيون يصطفون أمام البورصة لسحب مدخراتهم إثر إندلاع الأزمة المالية عام 1929م .	03
113	صورة لجون مينارد كينز مؤسس النظرية الكينزية.	04
114	إنتشار البؤس فترة الكساد الكبير بسبب الأزمة عام 1929.	05
115	صورة تمثل هجرة العائلات بحثاً عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1929م .	06
116	صورة توضح حرق القهوة البرازيلية من أجل قاطرات بسبب كساد المنتج عام 1929م .	07
117	صورة تعيين الرئيس هندنبرغ لهتلر كمستشاراً للرايخ لألمانيا.	08
118	صورة لفرانكلين روزفلت وتوليه لمنصب الرئاسة يوم 04 مارس 1933م من أجل إيجاد حلول لأزمة 1929م .	09

الصفحة	المحتوى
/	البسمة
/	آية قرآنية
/	شكر و عرفان.
/	قائمة المختصرات
أ- و	مقدمة.
33-2	الفصل الأول: مفاهيم عامة عن الأزمات الاقتصادية .
2	تمهيد.
19-3	أولاً: ماهية الأزمات الاقتصادية .
11-3	1- مفهوم الأزمات الاقتصادية .
13-12	2- الخصائص الأساسية للأزمة .
18-14	3- مراحل الأزمات .
24-18	ثانياً: الأزمات الاقتصادية الأنواع والأسباب .
22-18	1- أنواع الأزمات الاقتصادية .
24-22	2- أسباب الأزمات الاقتصادية .
-25	ثالثاً: مؤشرات وقنوات إنتقال الأزمات الاقتصادية وسياسات تجنبها .
27-25	1 - مؤشرات الإنذار بالأزمات الاقتصادية .
30-27	2- قنوات إنتقال الأزمات الاقتصادية .
32-31	3- سياسات تجنب الأزمات الاقتصادية .
33	خلاصة.

77-34	الفصل الثاني: الأزمات الإقتصادية العالمية بين 1929 م - 2000م وأثرها على الإقتصاد العالمي .
35	تمهيد.
37-36	أولاً: أزمة الكساد العظيم 1929م .
49-38	ثانياً : الأزمات الإقتصادية ما بين 1982م - 1989م .
40-38	1- أزمة المديونية 1982م
47-41	2- أزمة الإثنين الأسود 1987م .
49-48	3- أزمة الجمعة اليتيمة 1989م .
72-50	ثالثاً: الأزمات الإقتصادية ما بين 1994م - 1999م .
56-50	1- أزمة المكسيك 1994م - 1995م .
66-56	2- أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997م .
72-67	3- الأزمة الروسية 1998م والأزمة البرازيلية 1999م.
74-73	رابعاً : أزمة فقاعة الأنترنت 2000م .
73	1- ظروف حدوث الأزمة .
74-73	2- نتائج الأزمة .
76-75	خلاصة.
104-77	الفصل الثالث: الأزمة الإقتصادية العالمية 1929م وآليات علاجها .
78	تمهيد.
84-79	أولاً: مظاهر وخصائص أزمة الكساد الكبير 1929م .
82-79	1-مظاهر أزمة الكساد الكبير 1929م.
84-82	2-خصائص أزمة الكساد الكبير .

87-85	ثانياً: أسباب أزمة الكساد الكبير 1929م .
85	1-أسباب أولية .
87-85	2-أسباب ثانوية .
90-87	ثالثاً: نتائج أزمة الكساد الكبير 1929م .
89-87	1-على المستوى الداخلي .
90-89	2-على المستوى الخارجي .
104-90	رابعاً: تأثيرات الأزمة الإقتصادية العالمية 1929م على الإقتصاد العالمي وآليات علاجها .
93-90	1-تأثيرات الأزمة على المستوى الداخلي .
98-93	2-تأثيرات الأزمة على المستوى الخارجي .
104-99	3-الإجراءات التي إتخذتها الدول الصناعية الكبرى للخروج من الأزمة .
105	خلاصة.
108-106	خاتمة.
118-109	الملاحق.
136-119	قائمة المصادر والمراجع.
142-137	الفهارس .